تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت

المقدمات والأحداث والتوابع
من خلال الوثائق والشهادات
الرسمية والأهلية

إعداد
د. فيصل عادل الوزان



٦

الجزء السادس

عودة الشرعية السياسية للكويت

معالجة الكوارث البيئية وبداية إعادة الإعمار

محاولة الغزو ثانية ثم اعتراف العراق بسيادة الكويت

تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت

المقدمات والأحداث والتوابع من خلال الوثائق والشهادات الرسمية والأهلية

الجزء السادس

ردمك:
ISBN: 978-9921-750-07-2

الطبعة الأولى
الكويت - ٢٠٢٠م

تصميم الغلاف: شاهة عادل الوزان

مركز البحوث والدراسات الكويتية
ص .ب : ١٠٢٤ دسمان - رمز بريدي : **15461** الكويت
ت :٢٢٢١٠٨٩٨ (٠٠٩٦٥) - فاكس : ٢٢٢١٠٨٨٠ ٠٠٩٦٥
E-mail: crsk@crsk.edu.kw- homepage: http://www.crsk.edu.kw

تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت

المقدمات والأحداث والتوابع
من خلال
الوثائق والشهادات الرسمية والأهلية

الجزء السادس

عودة الشرعية السياسية للكويت

معالجة الكوارث البيئية وإعادة الإعمار

محاولة الغزو ثانيةً ثم اعتراف العراق بسيادة الكويت

إعداد

د. فيصل عادل الوزان

(بمناسبة مرور الذكرى الثلاثين لجريمة غزو العراق للكويت)



مركز البحوث والدراسات الكويتية

تمهيد

كانت جريمة الغزو والاحتلال العراقي للكويت مأساة على كافة المقاييس. خلَّفَت الشهورُ السبعةُ وراءها شهداء وأسرى ومرضى وثكلى، وحطاما عمَّ المؤسسات والمنشآت التي بُنِيَت خلال سنين طويلة. امتلأت الكويتُ بالأسلحة الثقيلة والخفيفة وانتشرت بين الناس، وزُرِعَت صحراؤها ألغاما فتاكة، وأُشعِلَت النيران في مصدر رزق الكويت الوحيد فحَجَبَ دخانُها الشمسَ ليُخيِّمَ الظلامُ على الكويت شهوراً أخرى. ضُخَّ النفط أيضا إلى مياه الكويت فنفقت الأسماك وتدهورت البيئة الفطرية. لا يمكن فهم أو تصور أو تبرير مقدار الحقد والكراهية التي حملها النظام العراقي تجاه الكويت وشعبها. كانت الكويت بحاجة ماسة إلى معالجة بيئتها المدمّرة، وإعادة إعمار البلاد، وإرجاع المرافق والخدمات العامة إلى سابق عهدها كي يجد الكويتيون الأمان والعلاج والتعليم، وليمكنهم التنقل واستنشاق الهواء النظيف.

بُذِلَت جهودٌ وطنية جليلة وبتكلفة مالية هائلة فاستطاع الكويتيون المشتعلون حماسة ورغبة في إعادة بناء وطنهم، وبقيادة حكومتهم، إصلاح ما يمكن إصلاحه من المشاكل المادية، وذلك في فترة قياسية. فعادت مؤسسات الكويت لتمارس عملها بشكل طبيعي خلال أقل من سنتين.

كادت الكويت لتلقى مصيرا مماثلا لمصيرها في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، حيث قام طاغية العراق في أكتوبر ١٩٩٤م بحشد قواته مجددا على حدود الكويت بنِيّة احتلالها مرة أخرى. وقد تعلمت الكويتُ الدرسَ فاتخذت إجراءات كفلت – بعد مشيئة الله – منع تكرار الغزو. وتكلل الموقف الكويتي القوي بانتزاع اعتراف العراق بحدود الكويت واستقلالها وسيادتها في نوفمبر ١٩٩٤م.

يطمح هذا الجزء السادس والأخير إلى تسليط الضوء على جزء من هذه

المرحلة المهمة من تاريخ الكويت لنستكمل الصورة التي حاولنا إيضاحها في الأجزاء السابقة.

سيغطي مواضيع عدة مثل فرحة المواطنين بتحرير الكويت، وعودة الشرعية السياسية للبلاد، وفترة الحكم العرفي، ومعالجة الكوارث البيئية، وتنفيذ خطة الطوارئ لإدارة البلاد وإصلاح العاجل من الأمور. وننتهي عند الحشود العراقية التي أفضت إلى التراجع ثم الاعتراف بالكويت. وسنستعين بالوثائق الحكومية والشهادات والمصادر المتاحة لتوثيق تلك الجهود الحثيثة التي تستحق الإبراز والاهتمام من أجل الاستفادة من دروس التاريخ.

الفصل الأول

فرحة المواطنين بالتحرير وعودة الشرعية السياسية للكويت والترتيبات الأمنية

خرجت حشود المواطنين الفرحين إلى الشوارع العامة في يوم التحرير ٢٦/ ٢/ ١٩٩٠م تستقبل طلائع قوات التحرير الكويتية وقوات دول التحالف رافعة أعلام الكويت وصور الأمير وولي عهده. وأخذ الناس يباركون ويهنئون بعضهم بعضا على اندحار العدو وزوال الكابوس الجاثم على صدورهم، فبدأوا يتنسمون الحرية رغم رداءة الهواء المفعم بالدخان الأسود.

ولم يخلُ هذا اليوم من سقوط شهداء، حيث اعتلى القناصة العراقيون الحاقدون أسطح المنازل وأخذوا يصوبون على رؤوس الكويتيين في الشوارع. كان في الكويت الكثير من بقايا الجنود والجواسيس والمتعاونين مع الاحتلال العراقي، مما يعني استمرار خطورة الأوضاع الأمنية وضرورة الحذر والانتباه ووضع خطط وإجراءات تكفل الحد من المشكلات الأمنية.

عبَّرَ عددٌ من الصامدين عن مشاهد الفرحة العارمة التي سادت المواطنين في بداية التحرير وكتبوا عن مشاعرهم الخاصة في مذكراتهم وفي المقابلات التي أجريت معهم. فيقول أحدهم، وهو الأستاذ محمد عبدالهادي جمال:

"على إثر سماع أخبار [استسلام العراق وانسحاب قواته] بدأ الناس بالخروج من البيوت وملاقاة جيرانهم والسؤال عن خبر الانسحاب، فيما كان الجميع يؤكد سماع النبأ من كل الإذاعات تقريبا. وفيما أخذ المواطنون بالانتشار في الشوارع القريبة من بيوتهم والاقتراب شيئا فشيئا من الأماكن التي كان الغزاة يتخذونها مراكز لهم إذا بهم لا يجدون أثرا للجنود.

وكانت الساعة لم تتعد السادسة صباحا، فبدأ بعض المواطنين بدخول تلك المنازل وكذلك المدارس فإذا هي خالية وليس بها من أثر سوى بعض الأثاث

المبعثر وبقايا ما تركه الجنود من ملابس قديمة وغيرها. وفيما بدأ الخبر ينتشر من بيت إلى بيت ومن شارع إلى شارع ومن حي إلى حي عن عدم وجود أي أثر لجيش الغزاة، صار الناس يتجمعون في مجموعات كبيرة وهم يتناقلون الخبر ويحاولون استيعاب المفاجأة وهم لا يصدقون ما حصل.

وقد بدأ بعض الشباب بركوب سياراتهم والمرور بالشوارع وإعلان نبأ الانسحاب وهروب جيش الغزاة. كما قام مواطنون آخرون بإعلان النبأ بواسطة الميكروفونات من على أسطح منازلهم. فيما بدأ الأطفال بالتوجه إلى أماكن إخفاء أعلام الكويت وصور سمو الأمير وولي العهد والخروج إلى الشوارع وهم يحملونها والفرحة تغمر قلوبهم.

وما إن قاربت الساعة الثامنة صباحا حتى كان الناس يملأون الشوارع، والتجمعات تزداد والابتسامة - التي لم يعرفها الكويتيون خلال السبعة أشهر - لا تكاد تفارق محيا كل مواطن، وقد عادت إليه الفرحة بعد ليل كالح وطويل. كما بدأت السيارات تجوب الشوارع وقد زينت بالأعلام والصور، فيما صعد الناس إلى أسطح المنازل وأخذوا يرفعون الأعلام التي لم يهن عليهم التخلص منها أو إتلافها بالرغم من أن الغزاة كانوا يعتبرون الاحتفاظ بها جريمة يعاقب عليها بالإعدام.

وكانت الأعداد الكبيرة للأعلام التي أخرجت في ذلك الصباح من كل بيت مفاجأة للجميع. فقد كان المواطنون يخفون في بيوتهم ذلك الرمز الحبيب الذي لم يكونوا ليتخلوا عنه مهما كان الثمن، ليذكرهم طوال فترة المحنة بحريتهم واستقلالهم وعزتهم وكرامتهم رغم أنف الغزاة الطامعين. كما أن احتفاظهم بذلك العلم - الذي سيظل بمشيئة الله وبفضل سواعد أبناء الكويت المخلصين خفّاقا إلى الأبد - كان يؤكد إيمانهم الراسخ بحتمية النصر والخلاص من قبضة الطغاة مهما طال الزمن.

وما إن قاربت الساعة الثانية عشر ظهرا حتى كانت شوارع الكويت بجميع مناطقها تشهد أكبر تظاهرة في تاريخها من خلال المسيرات الضخمة للسيارات التي أخرجها المواطنون من مخابئها، بعد إعادة تركيب عجلاتها وبطارياتها وأخذوا يجوبون بها الشوارع وهم يهتفون بحياة الكويت وهزيمة المعتدين . كما بدأت في نفس ذلك اليوم الزيارات للأقارب الذين لم يروا أو يسمعوا عن بعضهم البعض منذ فترة تزيد عن الأسبوعين، فيما أخذ المواطنون يهنئون بعضهم البعض وهم يعيشون أحلى لحظات العمر بعد أن عاد الحق إلى أهله واندحر الظالم وخاب أمله ودفع الثمن باهظا جزاء جرائمه.

وكان الشعور السائد بين المواطنين في تلك اللحظات هو مزيج من النشوة والانفراج والفرحة الغامرة التي عرّجت بهم نحو عالم جديد يختلف عن العالم الذي كانوا يعيشون فيه قبل ساعات، بعد أن أزيل الكابوس وتم كسر القيد وأصبح المواطن يشعر بأنه عاد حرا طليقا يتنفس الصعداء ويشتم أريج الحرية ويتذوق عذوبة الانتصار. وكانت بالفعل لحظات يعجز اللسان عن وصفها ويقف القلم حائرا أمام عظمتها لا يستطيع تفسير عطاءاتها الروحية وتأثيراتها المعنوية على المواطن الذي نسي – بعد معايشته إياها – الآلام والمآسي التي مر بها خلال سبعة أشهر من القهر والاستبداد.

ولقد كانت تلك اللحظات الفريدة التي عاشها المرابطون – بما كان يصاحبها من زهو ونشوة وشعور بالعزة والفخار – أكبر جائزة نالها أولئك المرابطون، الذين عاشوا تلك اللحظات التي لم يشعر بحلاوتها أحد غيرهم، وهم يرون بأعينهم انهيار الباطل وانتصار الحق وعلوه شامخا رغم أنف المعتدين.

ولقد كان يوم التحرير يوما عظيما لا ينسى ولا يمكن أن تمحى من الذاكرة كل لحظة من لحظاته المجيدة. إلا أن فرحة الكثير من المواطنين لم تكتمل بعد أن علموا في نفس ذلك اليوم، وعند زيارتهم لذويهم، بقيام جيش الغزاة المهزوم

بخطف الشباب من أبنائهم أو إخوانهم أو أقاربهم عندما شعر بقرب الهزيمة. وقد سيطر الحزن والمرارة على الكثير من العائلات الكويتية، التي راحت تزور أقاربها لتشاركهم الفرحة في الانتصار، وإذا بها ترى الكثير من أبنائها الأعزاء وقد خطفتهم أيدي الغدر والخيانة. وكان وقع ذلك شديدا على الجميع بعد أن كانوا قد عزلوا عن بعضهم البعض لمدة تقارب الأسبوعين بعد انقطاع الاتصالات، ليفاجأوا بعد ذلك بتلك الأخبار المحزنة. وكان الجميع يتوجه إلى الله أن يعين أبناءهم على أولئك الظالمين ويفك أسرهم وينجيهم من شرور البغاة.

وفيما بدأت مسيرات الفرح تأخذ طريقها في طول الكويت وعرضها، توجهت أعداد كبيرة من شباب المقاومة وغيرهم من المتطوعين إلى مخافر الشرطة في مختلف المناطق للاستقرار فيها بهدف حفظ الأمن والنظام لحين وصول جيوش التحرير كما بدأ الناس بمشاهدة فلول الجيش المهزوم وبعض أفراده الذين سيطر عليهم الذعر، حيث تم إلقاء القبض عليهم وتجريدهم من أسلحتهم وتسليمهم للمخافر، فيما بلغت أعدادهم المئات مع نهاية ذلك اليوم. وكانوا يحاولون الاعتذار عما بدر منهم من أعمال وجرائم مُلقين اللوم على حكومتهم، زاعمين أنهم كانوا مجبرين على كل ما قاموا به من أعمال. وكانت أعداد كبيرة من أفراد الجيش المهزوم قد نُسِيَت في الخنادق والمنازل بعد أن هرب المسؤولون عنهم بجلدهم. كما أن أعدادا أخرى منهم كانوا نياما واستيقظوا في الصباح فلم يروا أحدا من رفاقهم.

استمرت المسيرات التي قام بها المواطنون يوم التحرير بعد ذلك يوميا ولمدة تزيد عن أسبوعين. وقد كانت مئات السيارات المليئة بالأطفال ومعهم الآباء والأمهات تجوب الشوارع رافعة الأعلام والشعارات الوطنية، تغمرهم الفرحة بالانتصار وكأنهم يريدون التنفيس عن الكبت الذي استمر جاثما على صدورهم لمدة سبعة أشهر. وكانت تظاهرات الفرح تلك تبدأ صباح كل يوم مارة بالشوارع الرئيسية والطرق السريعة متوجهة إلى الأحمدي جنوبا وإلى الجهراء شمالا. كما أن

آلاف السيارات كانت تبدأ مسيرات المساء في شارع الخليج العربي من المسيلة جنوبا إلى نهاية ذلك الطريق قرب فندق السلام[١] ، وسط أهازيج النساء والأطفال.

وكانت سيارات جنود دول التحالف تمر عبر تلك المسيرات وسط هتافات المواطنين لها وهي تلوح بأيديها بعلامات النصر. كما كان الناس يوقفون كل سيارة أو مصفحة تابعة لدول التحالف للحديث مع أفرادها والتعبير لهم عن شكر الصامدين لتلك الجيوش التي أنقذتهم من قبضة المحتلين.

وكان الأطفال والعائلات يلتقطون الصور التذكارية مع الجنود الذين أصبحوا لا يمرون بشارع إلا ويلاقون الترحيب ويؤدي لهم الجميع التحية عن طريق استعمال أبواق السيارات أو علامات النصر. كما كان المواطنون يتوجهون يوميا إلى ساحة العلم[٢] حيث كانت أعداد كبيرة من الجنود تتجمع هناك وتلتقي بالمواطنين لتسمع منهم القصص والأحاديث عما دار لهم أثناء فترة الاحتلال. كما قامت أعداد كبيرة من المواطنين بالتجمهر أمام سفارات دول التحالف وخاصة السفارة البريطانية والأمريكية، والتي أرسلت ممثليها الدبلوماسيين في أوائل أيام التحرير. وكانت طائرات الهيلوكوبتر تهبط في الساحات المقابلة لتلك السفارات وسط هتافات الأطفال الذين كانوا يحملون كاميراتهم لتصوير أحداث تلك الأيام المجيدة.

ورغبة من المواطنين في التعرف عن كثب على ما قام به جيش العدوان من أعمال تخريبية ودمار، استمروا في زيارة المناطق والأماكن المختلفة ليشاهدوا ما قام به العدو من أعمال إجرامية طالت كل شبر من أرض الكويت".[٣]

---

(١) كان فندق السلام أو ماريوت في منطقة الشويخ وهو عبارة عن سفينة بيضاء ضخمة، وكانت من أبرز معالم الكويت السياحية قبل الغزو وقبل أن يحرقها ذوو القلب الأسود. وموقعها في شاطئ الشويخ بالقرب من مبنى مؤسسة البترول الكويتية.

(٢) تقع ساحة العلم حاليا في مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي على شارع الخليج العربي.

(٣) محمد عبدالهادي جمال، الكويت وأيام الاحتلال، ط. ١، د.م.، د.ن.، ١٩٩٢، ص. ٣٩٦-٣٩٨. ويمكن أيضا قراءة ما كتبه الصامدون مثل نادية صقر ويوسف محمد الغانم وسليمان الفهد وعبدالمحسن الخرافي وغيرهم ممن كتب مذكراته. وقد بسطنا الحديث عنها في مقدمة الجزء الأول من هذا الكتاب.



مسيرة شعبية في شارع الخليج العربي.

بدأ الوزراء والمسؤولون بالرجوع إلى الكويت في ١ مارس ١٩٩١م، فكان منهم وزير الدفاع سمو الشيخ نواف الأحمد الصباح ووزير الداخلية الشيخ سالم صباح السالم الصباح ووزير التربية الدكتور عبدالله يوسف الغنيم ووزير النفط الدكتور رشيد سالم العميري.[٤]

وفي ٣ مارس ١٩٩١م عاد سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح إلى الكويت المحررة فأشاعت عودته فرحة عارمة لدى الكويتيين أشعرهم بحقيقة تحرر الكويت. فبعد نزول الشيخ سعد من الطائرة صلى ركعتي شكر على نعمة التحرير والوصول.[٥] وكان بمعيته الشيخ سالم العلي الصباح والشيخ جابر العلي الصباح والشيخ ناصر المحمد الصباح، وغيرهم.

لم يكن قصر الشعب الذي كان يقيم فيه صالحا للسكن بسبب العدوان العراقي، ولذلك اختير ديوان أسرة الشايع الكريمة بمنطقة الشامية ليكون مقرا لعمل الحكومة الكويتية أو مجلس الوزراء حيث تُعقد اجتماعاته.[٦] وأصبح منزل السيد محمد عبدالرحمن البحر مقراً لإقامة سمو الشيخ سعد، وبعض المنازل مقرا لإقامة لبعض السادة الوزراء. وكانت تلك الترتيبات بتنسيق من المقاومة الشعبية الكويتية، التي جهزت أيضا مولدات كهربائية لتلك المنازل.[٧] ثم انتقلت الحكومة

---

(٤) غازي الخلف، انتصار الإرادة الكويتية، ط. ١، الكويت، مكتبة الحكمة، ١٩٩١، ص. ٢٣٧.

(٥) شاهد فيديو لوصول سمو الشيخ سعد إلى أرض الوطن: https://www.youtube.com/watch?v=6VWyDs10GVo (تاريخ الدخول ١٣/ ٢/ ٢٠٢٠م).

(٦) عبدالعزيز محمد الشايع، أصداء الذاكرة، ط. ١، الكويت، ذات السلاسل، ٢٠١٢، ص. ١٨١. وقد كتب السيد عبدالعزيز محمد الشايع في مذكراته ما يلي: "نتيجة لتدمير المباني الحكومية، وكذلك فنادق الكويت أثناء الاحتلال كان على المسؤولين في الحكومة تدبير مقر لمجلس الوزراء بعد رجوع الشيخ سعد وأعضاء الحكومة إلى الكويت. وبعد دراسة ما يصلح لذلك تم اختيار ديوان الشايع ليكون مقرا لمجلس الوزراء. ولأن ديوان الشايع لم يغلق طيلة الاحتلال وكان السيد صالح الشايع والموجودون من عائلات وأبناء الشايع يتواجدون في الديوان يوميا من الساعة ٧ صباحا حتى الواحدة ظهرا فقد استمر الديوان كالعادة، وحافظ على صلاحيته مما جعل المسؤولين عن اختيار المقر يختارون ديوان الشايع ليكون المقر الرسمي لمجلس الوزراء. وقد استقبل الشيخ سعد في الديوان ما يزيد على ٣٠ أو ٤٠ ضيفا كبيرا من جميع أنحاء العالم للتهنئة بالتحرير، ومنهم رؤساء وزارات وأمراء وشخصيات عالمية. وقد استمر عمل مجلس الوزراء لأكثر من شهر إلى أن تم إصلاح أحد مباني قصر بيان وانتقل المجلس إلى هناك".

(٧) الفريق خالد عبدالله بودي، تقرير قدمه إلى مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٨/ ٣/ ٢٠٢٠.

إلى قصر بيان بعد الانتهاء من ترميمه وتجهيزه وتأمينه في بداية أبريل.

وفي تاريخ ١٤ مارس ١٩٩١م وصل سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح إلى أرض الوطن؛ ليتمم فرحة شعبه بالتحرير ويتوج عملية وصول الشرعية السياسية الكويتية، ويؤكد على انتصاره وانتصار شعبه. وما إن نزل من سلم الطائرة التي تحمل اسم "بوبيان" ووطئت قدمه أرض الكويت حتى سجد الأميرُ لله شاكرا في مشهد لا ينساه الكويتيون. وكان بمعية سمو الأمير وزير الخارجية سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح وعدد من الشيوخ والمسؤولين. وقد كان في مقدمة المستقبلين في المطار سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح.

احتشدت جموع غفيرة من المواطنين فغصت بهم الشوارع المؤدية إلى المطار، مرحبين ومهللين ورافعين الصور والأعلام وملوحين بالسلام على موكب سمو الأمير. وبسبب عدم جاهزية قصر دسمان، وغيره من القصور الأميرية، اختار سمو الأمير الإقامة مؤقتا في ديوان أسرة البابطين بمنطقة النزهة. وهناك استقبل سموه المهنئين بالتحرير، ثم ارتجل كلمة قال فيها:

"[أبارك وأهنّئ] الكويتيين الذين وقفوا وقفة رجل واحد، وخاصة الكويتيين الذين بقوا وتمسكوا بأرضهم ولم يتركوها رغم العذاب ورغم الإهانة ورغم الفتك الذي عوملوا به من قبل المحتل الغاشم. ونحمد الله كثيرا على إعادة بلدنا إلى أصحابها، فرجعت الكويت للكويتيين. وسنحفظ هذا التحرير الذي قام به أشقاء لنا، وخاصة المملكة العربية السعودية ودول الخليج والإخوة في مصر وسوريا والدول الإسلامية الأخرى والدول الصديقة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، على ما قامت به من جهد، وبذلت من إمكانيات في سبيل إعادة الحق إلى نصابه. ولله الحمد تجدون السعادة في وجوه الكويتيين عندما رجعت الشرعية إلى بلدها ".(٨)

---

(٨) شاهد فيديو لوصول سمو الأمير الشيخ جابر إلى أرض الوطن: https://www.youtube.com/watch?v=kGah4Xr9tIc (تاريخ الدخول ١٣/ ٢/ ٢٠٢٠م).

الوضع الأمني والأحكام العرفية

في ذات يوم التحرير صدر مرسوم أميري بإعلان الأحكام العُرفية في الكويت المحررة، وعيَّنَ صاحبُ السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت وليَّ عهده ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح حاكماً عُرفيا للبلاد لحين عودة سمو الأمير إلى الكويت.[٩] وفيما يلي نص المرسوم:

"مرسوم رقم (١٤/ ٩١) بإعلان الأحكام العُرفية

أتمَّ اللهُ سبحانه نعمته على الكويت وشعبها، فتحررت أرضها بحمد الله من الغزو العراقي الغاشم، ورحل عنها المعتدون بعد أن عاثوا فسادا في ربوعها فخرّبوا ودمّروا وأحرقوا وقتلوا وأهلكوا الحرث والنسل. وكلَّلَ اللهُ بالنصر والفتح جهادَ شعب الكويت الذي ضحّى وصابر ورابط، وجهودَ دول شقيقة وصديقة وقفت داخل الأمم المتحدة وخارجها إلى جوار الكويت وحقها المغتصب.

وبعد أن جاءت لحظات جهاد أكبر تتوجه فيها الجهود كلها إلى بناء ما تهدم وإصلاح ما خرب، وتأمين الحياة على أرض الكويت من بقايا العدوان ومخلفاته، وحماية الأنفس والأعراض والأموال من كل ما يهددها أو يجدد الخطر عليها.

وحتى يتحقق ذلك كله، تحتاج الأجهزة المسؤولة والمعنية إلى أن تتوفر لها السلطات القانونية التي تسمح لها بمواجهة كل خطر، ومعالجة كل خلل، ورأب كل صدع، وإنجاز كل عمل في سرعة وكفاءة وحزم، حتى تعود الحياة على أرض الكويت لأبنائها والمقيمين عليها إلى ما كان دائما موضع الفخر والاعتزاز لنا، حياة أمن وأمان وسلامة واستقرار.

وتمكينا للمؤسسات وللأجهزة المسؤولة من أداء واجبها على أتم وجه وأكمله في هذه الظروف الصعبة المعقدة.

- وبعد الاطلاع على الدستور،

---

(٩) كتب ناصر خميس المطيري كتابا بعنوان "الكويت تحت الأحكام العرفية" (١٩٩٣) فيه خلاصة الوضع الأمني في الكويت بعيد التحرير. والمصدر الأول لهذه الفترة هو جريدة الكويت اليوم التي نشرت المراسيم الأميرية والأوامر العرفية.

- وعلى الأمر الأميري الصادر في ٢٧ شوال ١٤٠٦ هـ الموافق ٣ يوليو ١٩٨٦م،
- وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٢ محرم ١٤١١ هـ الموافق ٣ أغسطس ١٩٩٠م في شأن المقر المؤقت لحكومة الكويت وبعض الأحكام المنظمة لأعمالها،

رسمنا بالآتي:

مادة أولى: تُعلن الأحكام العرفية في جميع أنحاء دولة الكويت اعتبارا من يوم الثلاثاء ١٢ من شعبان سنة ١٤١١هـ الموافق ٢٦ من فبراير ١٩٩١م لمدة ثلاثة أشهر.

مادة ثانية: يُعيّنُ سعد العبدالله السالم الصباح حاكما عُرفيا عاما، ويُخوّل اتخاذ ما تتطلبه الظروف من التدابير المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧م المشار إليه.

مادة ثالثة: يتولى الحاكم العرفي العام التنسيق بين قيادة القوات المسلحة الكويتية وبين قادة القوات العسكرية في الدول المتعاونة مع دولة الكويت في تحرير أرض الوطن.

مادة رابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كلٌ فيما يخصه - تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

صدر في: ١٢ من شعبان سنة ١٤١١هـ

الموافق: ٢٦ من فبراير سنة ١٩٩١م". [١٠]

(١٠) جريدة الكويت اليوم، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ٢/ ٦/ ١٩٩١م، ص. ١٩.

ثم صدر مرسوم أميري في اليوم التالي، ٢٧/ ٢/ ١٩٩١م يعالج القضية الأمنية في الكويت، وفيما يلي نصه:

"مرسوم بالقانون رقم (٤/ ٩١) بإنشاء اللجنة الأمنية العليا

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى الأمير الأميري الصادر بتاريخ ٢٧ من شوال ١٤٠٦هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦م،
- وعلى الأمر الأميري الصادر في ١٢ محرم ١٤١١هـ الموافق ٣ أغسطس ١٩٩٠م،
- وبناء على عرض رئيس مجلس الوزراء،
- وبعد موافقة مجلس الوزراء،
- أصدرنا المرسوم بقانون الآتي نصه:

مادة أولى: تنشأ لجنة باسم "اللجنة الأمنية العليا" تتولى رسم السياسات الخاصة بالمحافظة على أمن وسلامة الدولة في الداخل والخارج.

مادة ثانية: تشكل اللجنة برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء ومن غيرهم، ويصدر مرسوم بتشكيل اللجنة.

مادة ثالثة: تختص اللجنة بما يلي:

١- وضع السياسات العامة الكفيلة بضمان أمن الدولة وسلامتها والمحافظة على استقرارها.

٢- إصدار التوجيهات اللازمة للوزارات والجهات الحكومية الأخرى في الشؤون التي تمس أمن البلاد وسلامتها.

٣- دراسة التقارير والاقتراحات التي تقدم من الجهات المعنية في الأمور التي تختص بها.

٤- اقتراح القوانين والمراسيم المتعلقة بأمن البلاد وسلامتها.

مادة رابعة: يكون للجنة أمانةً عامةً تنظم أعمالها بقرار من رئيس اللجنة، ويرأس الأمانة العامة أمين عام يعينه رئيس اللجنة.

مادة خامسة: تضع اللجنة لائحة تبين نظام العمل بها ويصدر بها قرار من رئيس اللجنة.

مادة سادسة: تكون اجتماعات اللجنة سرية، ولا يجوز نشر أخبار أو معلومات أو تقارير عن اجتماعاتها إلا بموافقة كتابية من رئيسها.

مادة سابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

رئيس مجلس الوزراء

سعد العبدالله السالم الصباح

صدر في: ١٣ شعبان ١٤١١هجرية

الموافق ٢٧ فبراير ١٩٩١ ميلادية". (١١)

استمر أهل الكويت بتدبير شؤونهم بجهودهم التطوعية الرائعة وفقا للطرق والوسائل التي طوروها في أثناء فترة الاحتلال العراقي. ومع قدوم الدفعات الأولى من المواطنين من القوات المسلحة ثم تبعهم المسؤولون والوزراء بدأت الحياة بالتحسن قليلا مع دخول شحنات الأدوية والأغذية وغيرها من أشياء ضرورية، بالإضافة إلى المعدات والمكائن والخبراء الذين شرعوا بإصلاح محطات الكهرباء والماء وغيرها.

(١١) جريدة الكويت اليوم، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ص. ١٥.

أصدر سمو الأمير الشيخ جابر وسمو ولي عهده الشيخ سعد الحاكم العرفي العام مجموعة من الأوامر العُرفية لإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في الكويت، مثل منع التجول ليلا، وتشكيل قيادة مركزية أمنية لضبط النظام في الكويت والقيام بعملية التنسيق بين القوات الأمنية من جيش وشرطة وحرس، وغيرها من أوامر. وفيما يلي نصوصها أو فحوى نصوصها كما نشرت في جريدة الكويت اليوم:

في ٤ مارس ١٩٩١م صدر مرسوم أميري بإلغاء الأمر الأميري بشأن المقر المؤقت لحكومة الكويت وبعض الأحكام المنظمة لأعمالها الصادر في ٣ أغسطس ١٩٩٠م، وذلك بسبب "انتهاء الظروف الطارئة التي اقتضت انتقال حكومة الكويت إلى مقرها المؤقت".(١٢)

وفي اليوم الذي يليه، أي ٥ مارس ١٩٩١م، صدر الأمر التالي:

"أمر الحاكم العُرفي العام رقم (١/ ٩١)

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن الأحكام العرفية.
- وعلى المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ بإعلان الأحكام العرفية.

أمرنا بالآتي:

مادة أولى: يحضر التجول في جميع أنحاء دولة الكويت ابتداء من الساعة العاشرة مساء وحتى الساعة الرابعة صباحا.

مادة ثانية: يُستثنى من حكم المادة السابقة من يحمل تصريحا كتابيا صادرا من وزير الداخلية.

مادة ثالثة: يُعاقب بالحبس مدةً لا تزيد على ثلاثة أشهر وبالغرامة التي لا تجاوز مائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادتين السابقتين.

(١٢) جريدة الكويت اليوم، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ٢/ ٦/ ١٩٩١م، ص. ٥.

مادة رابعة: يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، وذلك إلى إشعار آخر وينشر في الجريدة الرسمية.

الحاكم العرفي العام

سعد العبدالله السالم الصباح

صدر في ١٩ شعبان ١٤١١هـ

الموافق ٥ مارس ١٩٩١م".

وقد ألغي حضر التجول بعدها بعشرة أيام بأمر من الحاكم العرفي العام بتاريخ ١٦ مارس ١٩٩١م. وفي ٥ مارس ١٩٩١م صدر أمر يخص إنشاء قيادة مركزية للشؤون الأمنية:

"أمر الحاكم العُرفي العام رقم (٢/ ٩١)

- بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٧م في شأن الأحكام العرفية،

- وعلى المرسوم رقم ١٤ لسنة ١٩٩١ في شأن إعلان الأحكام العرفية،

أمرنا بالآتي:

مادة أولى: تُنشأ قيادة مركزية للشؤون الأمنية برئاستنا وعضوية كل من:

١- اللواء جابر خالد الصباح.

٢- اللواء خالد عبدالله بودي.

٣- سلمان صباح السالم الحمود الصباح.

٤- العميد علي محمد حسن المؤمن.

٥- العقيد أحمد عبدالعزيز الرفاعي.

٦- العقيد أحمد محمد الوهيب.

٧- العقيد محمود غضبان رزوقي.

٨- العقيد ناصر أحمد العثمان.

٩- العقيد فهد عثمان المزعل السعيد.

مادة ثانية: تتولى القيادة المركزية التنسيق بين أنشطة كل من الجيش والشرطة والحرس الوطني في الشؤون المتعلقة بسلامة الوطن وأمن المواطنين، ومتابعة تنفيذ القرارات الأمنية الصادرة من الحاكم العرفي العام.

مادة ثالثة: يعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

الحاكم العرفي العام

سعد العبدالله السالم الصباح

صدر في ١٩ شعبان ١٤١١هـ

الموافق ٥ مارس ١٩٩١م".

وأعقب هذا الأمرَ أمرٌ آخر بتاريخ ١٨ مارس ١٩٩١م "يحضر طباعة أو نشر أو توزيع أو نسخ أي مطبوع أو مصنف سواء كان ذلك مجلة أو جريدة أو نشرة أو منشور أو صورة أو ملصق أو أشرطة مرئية أو مسموعة إلا بعد الحصول على موافقة خطية من وزير الإعلام".

وتلاه أمر بتاريخ ١٩ مارس ١٩٩١م فحواه: "يؤذن لرجال الجيش والشرطة والحرس الوطني بتفتيش الأشخاص والأماكن في أي ساعة من ساعات النهار أو الليل".

انتشرت القوات الكويتية من الجيش والشرطة والحرس الوطني، بالإضافة إلى القوات السعودية والخليجية والمصرية والسورية المشاركة بالتحرير، في شوارع مناطق الكويت من أجل حفظ الأمن، فأقامت نقاط تفتيش لفترة من الزمن إلى أن انسحبت القوات الشقيقة وتولت قوات الشرطة الكويتية كامل مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي.

محاسبة المتهمين بالتعاون مع القوات العراقية الغازية

قام رجال المقاومة، وكثير منهم من أفراد وضباط القوات العسكرية والأمنية، بالقبض على العديد من المتعاونين مع قوات الاحتلال تمهيدا لتقديمهم للعدالة.

وعلى الصعيد القضائي، فقد شكَّلَ الحاكم العرفي محكمة عرفية مؤقتة من ثلاث دوائر ثم زادت إلى أربعة للحكم في القضايا العاجلة التي تمس أمن الدولة، وذلك لإحكام السيطرة على البلاد ومنع بقايا القوات العراقية والمندسين والطابور الخامس من إحداث الضرر بالكويت أو الإفلات من العقوبة. وكانت الدوائر العرفية كالتالي:(١٣)

الدائرة الأولى:

المستشار: محمد جاسم بن ناجي القناعي، رئيسا.

القاضي: يونس الياسين، عضو اليمين.

القاضي: إبراهيم العبيد، عضو الشمال.

العقيد الحقوقي: محمد محسن العفاسي، قاضي عسكري.

المقدم: عبد المحسن الدارمي، قاضي عسكري.

الدائرة الثانية:

المستشار: خالد المزيني، رئيسا.

القاضي: إسحق ملك، عضو اليمين.

القاضي: عبد العزيز بن غيث، عضو الشمال.

المقدم: حسين مال الله

المقدم: نبيل الجسام

(١٣) ناصر خميس المطيري، الكويت ... تحت الأحكام العرفية، ط. ١، د.م.، د.ن، ١٩٩٣، ص. ٥٢.

الدائرة الثالثة:

المستشار: جواد عبد الله العبد الله، رئيسا.

القاضي: علي الدريع.

العقيد الحقوقي: محمد محسن العفاسي.

المقدم: عبد المحسن الدارمي.

الدائرة الرابعة:

المستشار: محمد عبد الله أبو صليب، رئيسا.

القاضي : علي المطيرات، عضو اليمين.

القاضي: أنور العنزي، عضو الشمال.

المقدم: عبد الوهاب الرومي.

المقدم: فلاح العنزي.

قامت هذه المحكمة التي مارست عملها في قصر العدل بإجراء محاكمات عدة. وكانت أولى تلك المحاكمات بتاريخ ١٩/ ٥/ ١٩٩١م، وتتعلق بالمتهمين بالتعاون والتخابر مع قوات الغزو العراقي الغاشم إبان احتلال الكويت من ٢/ ٨/ ١٩٩٠م إلى ٢٦/ ٢/ ١٩٩١م، وكانوا ١٢ فردا من الجنسيات الأردنية والعراقية والمصرية، وكانت من بينهم عراقية متجنسة بالجنسية الكويتية تبعا لزوجها الكويتي. واستمرت المحاكمات لتشمل العاملين في صحيفة النداء العراقية، وبعض الفنانين العراقيين، وأعضاء الحكومة الكويتية المؤقتة، وغيرهم.(١٤)

(١٤) انظر كتاب ناصر خميس المطيري، الكويت ... تحت الأحكام العرفية، ط. ١، د.م.، د.ن، ١٩٩٣، ص. ٥٥-١٣٦.

ترحيل الفلسطينيين من الكويت

بسبب موقف غالبية الفلسطينيين المؤيد للغزو العراقي ومشاركة بعضهم بعملية احتلال الكويت، وتسببهم باعتقال الكثير من الكويتيين الذين راحوا ضحية الخيانة والجحود، قررت الدولة بعد تحرير الوطن ترحيل من تبقى منهم إلى خارج الكويت بعد إعطائهم مستحقاتهم المالية، وذلك في مارس ١٩٩١م. ويقدر عددهم بحوالي ٢٠٠ ألف من أصل ٤٠٠ ألف جلا نصفهم في أثناء الاحتلال إلى الأردن.

كان غالبية المرحلين يحملون الجنسية الأردنية. وبقي منهم في الكويت حوالي ٣٠ ألفا لأسباب بعضها يرتبط بشهادة كويتيين لهم بالعمل مع المقاومة الكويتية، وبعضها الآخر يرتبط بعدم امتلاكهم لجوازات سفر، كحاملي الوثيقة المصرية من أهل غزة.[١٥] ويمكن الرجوع إلى الأجزاء السابقة لهذا الكتاب لفهم الموقف الفلسطيني في الداخل والخارج.

لقد شكَّل الـ ٤٠٠ ألف فلسطيني تقريبا، وهو نصف عدد الكويتيين، ضغطا كبيرا على الكويت والخدمات والدعومات المقدمة من الدولة بالمجان، وما كان سيصبح عددهم بهذا الحجم لولا المجاملة التي فاقت حدود الإيثار الطبيعي الناتجة عن الإيمان المبالغ فيه بالقومية العربية، إضافة إلى الكرم العربي المعروف. ويعلم جميع من عاش في فترة الثمانينيات مدى نفوذ الفلسطينيين في بعض المناطق الكويتية مثل حولي والنقرة، بحيث كانت تتحدى الشرطة الكويتية في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى سيطرتهم على وزارات الدولة والبنوك والصحافة والتعليم

(١٥) شفيق الغبرا، النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت، ط. ١، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨، ص. ٢٩٠-٢٩٤. انتُقِدَ هذا الكتاب كثيرا بسبب تفننه في التبرير للموقف الفلسطيني وقلة تعاطفه مع القضية الكويتية، بالإضافة إلى اعتماده بالغالب على روايات شفهية من تسجيلاته ومناقشاته الخاصة التي قام بها قبل أكثر من ٢٥ سنة من تسجيله إياها. وقد رد عليه عدد من الكتاب منهم السفير فيصل راشد الغيص في مقالته بعنوان: مثالب في كتاب " النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت"، رسالة الكويت، العدد ٦٦، أبريل ٢٠١٩، عن مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص. ٣٨-٤٥.

وغيرها.[١٦]

وفي أثناء عملية الترحيل شنت صحف دول الضد حملة إعلامية تهاجم الكويت وتدعي اعتداء الكويتيين على الفلسطينيين وقتلهم دون محاكمة. وقد ردت الكويت على مزاعم تلك الجهات. وكانت المحاكمات منشورة في الصحافة الكويتية.

مسؤول كويتي ينفي نية حكومته الانتقام من الفلسطينيين

الكويت - ا ف ب - قال وزير الدولة الكويتي لشؤون مجلس الوزراء عبدالرحمن العوضي ان الحكومة الكويتية لن «تثأر» من الفلسطينيين المقيمين في الكويت.

وفي مؤتمر صحافي قال العوضي وهو احد اول الوزراء الكويتيين الذين يعودون الى الكويت ان الحكومة الكويتية لا تنوي الانتقام من الفلسطينيين لان منظمة التحرير الفلسطينية دعمت العراق، او لان بعض عمليات التعاون المتفرقة حصلت.

واضاف (كل الذين اتهموا بالتعاون سيحاكمون في شكل عادي) من دون ان يحدد طبيعة المحاكم التي سيمثلون امامها.

وافاد شهود عن اعتداءات جسدية وشفوية ارتكبت في حق الفلسطينيين، فامس على سبيل المثال شارك جنود سعوديون مع مجموعة من شباب المقاومة الكويتية على احد الحواجز لشتم فلسطينيين بعد ان اخرجوهم من سياراتهم.

وقال العوضي (ليس لدينا اي شيء ضد الفلسطينيين) الا انه اضاف (هناك من ساعد / العراقيين / وحتى لو استطعنا السيطرة على ٩٩ في المئة من انفعالاتنا فسيبقى هناك دائما شيء ما).

ونفى الوزير بعد ذلك الشائعات التي ذكرت ان الحكومة الكويتية ستلغي رخص عمل الفلسطينيين. واكد (كل العرب... الفلسطينيون وحتى العراقيون سيكونون على الرحب والسعة) لافتا الى ان حكومته لا تعادي الشعب العراقي بل النظام في بغداد.

واكد العوضي ان حكومته ستستمر في دعم القضية الفلسطينية غير ان فلسطينيين اكدوا لوكالة فرانس برس انه من الواضح ان المتعاونين غادروا البلاد مع القوات العراقية.

ولا يزال العلم الفلسطيني يرفرف فوق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في ضاحية العاصمة. وخلال احتلال الكويت حفر امامه خندق. واكد سكان الحي حيث الاغلبية الواسعة من السكان هم من الفلسطينيين ان الخندق حفر (لحماية العراقيين والكويتيين على حد سواء).

وفي وقت كانت مراسلة فرانس برس في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية دخل احد المسلحين التابعين للمقاومة الكويتية وسال عن احد الحراس مؤكدا (نريد قتله).

واستنادا الى سكان الحي فان المسلح كان يبحث عن فلسطيني شاب سبق وجرح على ايدي اعضاء في المقاومة.

وقال رجل اعمال فلسطيني (هناك في قيادتهم اشخاص عاقلون يعرفون ما قمنا به خدمة للمقاومة، لكننا نصطدم بمشكلات مع المتحمسين الشباب).

وروى ان احد اعضاء المقاومة اوقفه عند حاجز لانه فلسطيني. واضاف (قلت له هناك ربما الف شخص تعاونوا مع العراقيين لكن هذا لا يعني ان كل الفلسطينيين فعلوا ذلك).

وتابع (الان وقد عاد المسؤولون الكويتيون فانني اتمنى ان تجري لقاءات مع الفلسطينيين).

ويؤكد كثير من الفلسطينيين انه رغم تاكيدات العوضي فانهم لن يشعروا بطمانينة حقيقية سوى حين تستعيد السلطات السيطرة على البلاد.

ومن جهته الح العوضي الى ان المهمة لن تكون سهلة. وقال (انهم ابناؤنا ولا يمكننا ان نسحب منهم الاسلحة بسهولة) غير انه ذكر بان (لا شيء خطيرا حصل الى الان وهم يعرفون ان العنف لا يولد سوى العنف).

جريدة الرأي، الأردن، ٣ مارس ١٩٩١م.

(١٦) طالب فلسطينيون بأن يُمنحوا الجنسية الكويتية في الوقت الذي يتحدثون فيه عن ضرورة نيل حق العودة لفلسطين المحتلة.

جمع السلاح من المواطنين والمقيمين

استكمالا لجهود حفظ الأمن، فبعد أن أدركت وزارة الداخلية خطورة انتشار السلاح بين المواطنين والمقيمين في الكويت أصدر وزير الداخلية الشيخ سالم الصباح أمراً بتاريخ ١٤ مايو ١٩٩١م حمل رقم ١٨/ ٩١ بشأن تسليم جميع الأسلحة والذخائر والمفرقعات. كانت فحوى مواده كالتالي: "على جميع حائزي الأسلحة النارية وذخائرها والمفرقعات بجميع أنواعها تسليمها إلى مخافر الشرطة خلال شهر من تاريخ صدور هذا القرار. وستطبق في شأن المخالفين العقوبات المقررة قانونا".[١٧]

وعند انتهاء فترة الأحكام العرفية بعد ثلاثة شهور أي في ٢٧/ ٥/ ١٩٩١م، صدر مرسوم أميري بتمديد المدة شهرا واحدا.

---

(١٧) جريدة الكويت اليوم، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ٢ يونيو ١٩٩١م، ص. ٢٥.

حكومة الكويت بعد التحرير

باشرت حكومة الكويت العائدة من الطائف أعمال إعادة البناء وتجهيز مرافق وخدمات الدولة بعد التحرير مباشرة، إلى تاريخ ٢٠ أبريل ١٩٩١م وفقا لخطط وضعت في الطائف قبل التحرير.(١٨) وكان على رأس المهام ما يتعلق بتوفير الطاقة والغذاء والصحة والتعليم، حيث عملت الوزارات المختصة على إعادة الكهرباء والماء، وإعادة تشغيل المستشفيات، ومعالجة الكوارث البيئية وبخاصة تشكيل فرق نزع الألغام وإطفاء الحرائق والتعاقد مع شركات عالمية لمساعدة الفرق الوطنية، بالإضافة إلى ترميم وتجهيز المدارس والكليات، وإيجاد خطة تعليمية تحل مشكلة ضياع سنة دراسية كاملة (وكانت دمج سنتين في سنة دراسية واحدة)، وتقوم بطباعة كتب المناهج الدراسية المعدلة. هذا علاوة على إصلاح الطرق والجسور وإعادة بناء ما تهدم منها. ولذلك، فقد وضعت هذه الحكومة خطة الطوارئ وأساس خطة إعادة البناء التي تلت خطة الطوارئ وباشرت بتنفيذها قبل أن تستلم الحكومة الجديدة في التاريخ المشار إليه وتُحسِنُ استكمالَ تنفيذ الخطة الحكومية. وهو ما سنتحدث عنه لاحقا في الفصلين الثاني والثالث.

كانت أولى جلسات الحكومة بعد التحرير في ديوان الشايع بالشامية بتاريخ ٤ مارس ١٩٩١م وبحضور ١٦ وزيرا. وفيها ألقى سمو الشيخ سعد كلمة يشكر فيها الله سبحانه، ويحث إخوانه الوزراء على العمل الدؤوب ويطلب عدم الالتفات للشائعات، ويدعو لهم بالتوفيق. وأحيط المجلسُ علما بأمر منع التجول وعن زيارة وزير الدفاع البريطاني للكويت، وعن إنشاء قيادة مركزية للشؤون الأمنية.(١٩)

---

(١٨) انظر الجزء الرابع من هذا الكتاب لقراءة أعمال حكومة الكويت في الطائف، وتحضيرها لخطة إعادة البناء. وانظر الفصل الثاني والثالث من هذا الجزء.

(١٩) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الاثنين الموافق ٤/ ٣/ ١٩٩١م الساعة ٧:٣٠ مساء (١/ ٩١). محفوظ لدى مركز البحوث والدراسات الكويتية.

وفي جلسة اليوم التالي (٥/ ٣/ ١٩٩١م) أُطلع المجلس على محضر اجتماع سمو الشيخ سعد مع ممثلي لجان العمل الشعبي بالداخل وما تم الاتفاق عليه من أمور، وتقرر تكليف الوزراء بمتابعة تنفيذها. وفيها أطلعَ وزيرُ النفط الدكتور رشيد العميري المجلسَ بحالة حرائق آبار النفط والآثار المترتبة عليها وخطة الوزارة في مواجهة هذه الكارثة. وتقرر تشكيل لجنة وزارية من وزراء النفط والمالية والتخطيط والإسكان لمتابعة الخطوات القائمة في أماكن مكافحة الكارثة النفطية. بالإضافة إلى ذلك، ناقش المجلس تحريك العملية الاقتصادية للبلاد، والإعلان عن دعوة أصحاب المحلات لفتحها، ودعوة الشباب للعمل في مجال الخدمات المدنية عامة، ودعوة المواطنين للاستمرار في مزاولة أعمالهم.[٢٠]

وفي جلسة يوم ٦/ ٣/ ١٩٩١م أحيط المجلس علما بزيارة رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور للبلاد وما تناوله الحوار معه من تفاصيل حول قرار مجلس الأمن بإيقاف إطلاق النار، ومشاركة الشركات البريطانية في تنفيذ خطط إعادة البناء. وأحيط المجلس علما بالتقاء سمو الشيخ سعد بممثلي الجمعيات التعاونية للتوصل إلى خير السبل لتوفير وتوزيع المواد الغذائية للمواطنين. وتحدث وزير المواصلات حبيب جوهر حيات أيضا عن خطة وزارته لإعادة الاتصالات ضمن خطة الطوارئ. وقام وزير الكهرباء حمود الرقبة بالمثل. وناقش المجلسُ أيضا موضوع الحملة الإعلامية الخارجية المتعلقة بالفلسطينيين في الكويت.[٢١]

وفي جلسة ٨/ ٣/ ١٩٩١م صباح يوم الجمعة قدم الشيخ نواف الأحمد الصباح وزير الدفاع تقريرا حول الحالة الأمنية داخل الكويت وأحوال المواطنين وتطور الأحداث. وكذلك ناقش المجلس سبل دعم المواطنين ماليا عن طريق

(٢٠) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الثلاثاء الموافق ٥/ ٣/ ١٩٩١م (٢/ ٩١).

(٢١) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الأربعاء الموافق ٦/ ٣/ ١٩٩١م، ٧ مساء (٣/ ٩١).

صرف منح. وتابع المجلس الحديث عن مستجدات تنفيذ خطط الطوارئ الخاصة بكل وزارة.(٢٢)

وفي جلسة ٩/ ٣/ ١٩٩١م تقرر صرف منحة مقطوعة قدرها ٥٠٠ د.ك. لكل مواطن بغض النظر عن السن أو الجنس، وتكليف وزير المالية وضع القواعد اللازمة لذلك.(٢٣) وفي جلسة ١٤/ ٣/ ١٩٩١ تقرر التوسع في إجراء الاتصالات مع المؤسسات الدولية والمتخصصة في إطفاء الحرائق وزيادة طاقة الشركات المتعاقد معها.(٢٤)

وفي جلسة ٢٤/ ٣/ ١٩٩١م تمت الموافقة على ميزانية وزارة التربية وعلى طلبها بإعادة النظر في المناهج بما يتفق وما تعرضت له من عدوان غاشم.(٢٥) وكذلك شكلت لجنة برئاسة وزير الإعلام بدر جاسم اليعقوب ووزير التربية الدكتور عبدالله يوسف الغنيم ووزير التخطيط سليمان عبدالرزاق المطوع لتوثيق المرحلة الزمنية التي شهدتها الكويت من بدء الغزو العراقي الغاشم وحتى التحرير وما جرى من أعمال إجرامية ضد الشعب الكويت، والاتصال بالكفاءات والجهات العربية والعالمية المتخصصة للاستعانة بها في توثيق هذه المرحلة.(٢٦)

وفي جلسة ٣١/٣/ ١٩٩١م أحيط المجلس علماً بإشادة قيادة القوات المشتركة التي حررت الكويت بما قام به المرابطون في الكويت خلال فترة

(٢٢) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الجمعة الموافق ٨/ ٣/ ١٩٩١م، ٩ صباحا (٥/ ٩١).

(٢٣) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم السبت الموافق ٩/ ٣/ ١٩٩١م، (٨/ ٩١).

(٢٤) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الخميس الموافق ١٤/ ٣/ ١٩٩١م، (١٥/ ٩١).

(٢٥) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الأحد الموافق ٢٤/ ٣/ ١٩٩١م، (١٩/ ٩١).

(٢٦) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بقصر بيان يوم الأحد الموافق ٧/ ٤/ ١٩٩١م، (٢٢/ ٩١).

الاحتلال، وبخاصة تزويدهم بالمعلومات التي أسهمت في إنجاز عملياتها العسكرية بالصورة المطلوبة.(٢٧)

واستمرت الجلسات تناقش وتستعرض وتضع إجراءات وسياسات لإدارة البلاد في هذه الظروف الصعبة. وغلب موضوع بحث تطورات إعادة البناء وخطة الطوارئ وإطفاء حرائق النفط ونزع الألغام على المواضيع الأخرى التي شملت قضية الأسرى الكويتيين، ومتابعة زيارة الرؤساء والوفود السياسية والمنظمات الإنسانية للبلاد، ومد فترات تقديم المواد التموينية من الصنف الأول للمواطنين مجانا، وإصلاح المطار والموانى، وغيرها من أمور ضرورية. وكذلك بحث المجلس وقرر إرسال وفود رسمية وشعبية لزيارة الدول المساندة للكويت وتقديم الشكر على موقفها النبيل.

تشكيل الحكومة الجديدة

لأسباب عدة مرتبطة بظروف المرحلة الجديدة، قدَّمَ سمو ولي العهد الشيخ سعد إلى سمو الأمير استقالته من رئاسة الوزراء واستقالة الوزراء بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩١م، وقَبِلَها الأمير مع تكليف سمو الشيخ سعد بتولي تصريف العاجل من الأمور والأعمال. وقد صدر مرسوم تكليف سمو الشيخ سعد برئاسة الوزراء بتاريخ ٢٣ مارس والتحضير لتشكيل الحكومة، والتي ستُعتمد أسماء وزرائها بتاريخ ٢٠ أبريل ١٩٩١م. وهم كالتالي:(٢٨)

(٢٧) محضر اجتماع مجلس الوزراء المنعقد في الكويت بديوان الشايع بالشامية يوم الأحد الموافق ٣١/ ٣/ ١٩٩١م، ١٠ صباحا (٢٠/ ٩١). وانظر الجزء الثالث من هذا الكتاب في القسم الخاص بالنشاط الاستخباري للمقاومة الكويتية.

(٢٨) جريدة الكويت اليوم، العدد الثالث، السنة السابعة والثلاثون، ٢ يونيو ١٩٩١م، ص. ٤.

- سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح، رئيساً لمجلس الوزراء.
- الشيخ سالم صباح السالم الصباح، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية.
- الشيخ علي صباح السالم الصباح، وزيرا للدفاع.
- الشيخ أحمد الحمود الجابر الصباح، وزيرا للداخلية.
- الشيخ نواف الأحمد الصباح، وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل.
- ضاري عبدالله العثمان، وزيرا للدولة لشؤون مجلس الوزراء.
- ناصر عبدالله الروضان، وزيرا للمالية.
- إبراهيم ماجد الشاهين، وزيرا للدولة للشؤون البلدية.
- أحمد علي الجسار، وزيرا للتخطيط.
- أحمد محمد صالح العدساني، وزيرا للكهرباء والماء.
- بدر جاسم اليعقوب، وزيرا للإعلام.
- حبيب جوهر حيات، وزيرا للمواصلات.
- الدكتور حمود عبدالله الرقبة، وزيرا للنفط.
- الدكتور سليمان سعدون البدر، وزيرا للتربية.
- عبدالله حسن الجارالله، وزيرا للتجارة والصناعة.
- عبدالله يوسف القطامي، وزيرا للأشغال العامة.
- الدكتور عبدالوهاب سليمان الفوزان، وزيرا للصحة العامة.
- الدكتور علي عبدالله الشملان، وزيرا للتعليم العالي.
- غازي عبيد السمار، وزيرا للعدل والشؤون القانونية.
- محمد صقر المعوشرجي، وزيرا للأوقاف والشؤون الإسلامية.
- محمد عبدالمحسن العصفور، وزيرا للدولة لشؤون الإسكان.

استئناف عمل المجلس الوطني مؤقتا لغاية انتخابات مجلس الأمة ١٩٩٢م

كان المجلس الوطني الذي أنشئ في أبريل ١٩٩٠م هو الجهة النيابية والتشريعية والرقابية في الكويت قبل الغزو العراقي. ورغم قبول الدولة وتعهدها بإعادة مجلس الأمة فإن المجلس الوطني استمر ريثما تُعمل الترتيبات اللازمة لعودة مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢م. وفيما يلي الأمر الأميري الصادر بتاريخ ٢/ ٦/ ١٩٩١م والذي شرح فيه الأسباب والمبررات:

"بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أتم بالنصر نعمته علينا، وأحاطنا في أيام محنتنا بفيض عونه ورعايته، فرفع عنا ورد كيد المعتدين إلى نحورهم، وحرر أرضنا الطيبة وأهلها الصابرين من احتلال وحشي أثيم لا مثيل له في تاريخ الأمم والشعوب. إن وطننا العزيز يجتاز مرحلة مصيرية تحمل تحديات كبرى لا تقل خطورة عن تحديات مرحلة الكفاح والتحرير.

ولما كان قد صدر في السابع والعشرين من شهر رمضان سنة ١٤١٠هـ الموافق الثاني والعشرين من أبريل سنة ١٩٩٠م أمر أميري بإنشاء المجلس الوطني ليكون مجلسا نيابيا يعاون الحكومة ويراقبها ويؤكد مبدأ الشورى والمشاركة الشعبية في أمور الحكم والتشريع خلال فترة التوقف المؤقت للحياة النيابية العادية، إلا أن مسيرة هذا المجلس توقفت بسبب تعرض الوطن العزيز لعدوان واحتلال عراقي غاشم عانى خلاله الشعب الكويتي الكريم أقسى ممارسات البطش والتعذيب، وانطلقت يد الحقد والطغيان تعبث تخريبا وتدميرا في المرافق والمنشآت العامة والخاصة، بيد أنها مع ذلك لم تستطع النيل من صلابة وتماسك الوحدة الوطنية التي ظلت راسخة كالجبال رافضة العدوان قولا وفعلا إلى أن منّ الله علينا –

جلَّ وعلا - بالنصر المؤزر وتم تحرير الكويت ودحر المعتدين بمعاونة الأشقاء والأصدقاء.

ولما كنا قد أعلنّا في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك الماضي العزم على إجراء انتخابات عامة لاختيار مجلس أمة جديد وفق نصوص دستور ١٩٦٢ خلال العام المقبل، فقد قررنا أن تتم هذه الانتخابات - بعون الله - خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٩٢م، وهو موعد يتفق مع أوضاعنا بعد الغزو العراقي الغاشم، وحتى تتهيأ الظروف المناسبة لإجراء هذه الانتخابات.

ولما كانت المرحلة التي يمر بها وطننا العزيز مرحلة بالغة الأهمية والدقة تقرر فيها سياسات وبرامج لإعادة البناء في مختلف جوانب الحياة، ولما كان العبء الواقع على الحكومة بسبب ذلك عبئا ثقيلا، وحرصا على أن تظل سياسات الحكومة وقراراتها معبرة عن رغبات المواطنين، وتأكيدا على أهمية المشاركة الشعبية في دفع عملية بناء الكويت، وانتظارا لانتخاب أعضاء مجلس الأمة الجديد بالانتخابات العامة التي ستجرى في الموعد المشار إليه؛ فقد رُئِيَ أن يستأنف المجلس الوطني جلساته حتى تاريخ صدور المرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة الجديد مع تعديل في اختصاصات المجلس الوطني بحيث تقتصر على ما ورد في البنود ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من المادة الأولى من الأمر الأميري الصادر بإنشائه، وذلك دون الاختصاص الوارد في البند الأول من المادة المذكورة والمتعلقة بدراسة السلبيات التي حالت في فترة سابقة دون استمرار التعاون المنشود بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

واللهَ سبحانه وتعالى نسألُ أن يمنحنا جميعا العزيمة والقوة حتى نؤدي حق الوطن علينا وأن نعمل معاً في وحدة متماسكة لتكريس الوحدة الوطنية التي هي سلاحنا لبناء كويت المستقبل، مشهدين الباري عز وجل على أننا نخلص النية ونتقيه سبحانه فيما نقول ونفعل، ونرتفع عند الشدائد فوق كل الصغائر والقضايا

الجانبية، وننذر أنفسنا وجهودنا لخدمة وطننا العزيز الذي هو الآن في أمسِّ الحاجة إلى جهود كافة أبنائه يعملون متعاونين متكاتفين لإعادة بنائه ودرء الأخطار عنه. (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب). صدق الله العظيم.

وبناءً على ما تقدم،

وبعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري الصادر في ٢٧ من شوال ١٤٠٦هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦م.

وعلى الأمر الأميري الصادر في ٢٧ رمضان سنة ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ من أبريل سنة ١٩٩٠م بإنشاء المجلس الوطني،

أمرنا بالآتي:

مادة أولى: تُجرى انتخابات عامة لاختيار مجلس أمة جديد في شهر أكتوبر عام ١٩٩٢م.

مادة ثانية: ينتهي العمل بالأمر الأميري الصادر في ٢٧ من شوال ١٤٠٦هـ الموافق ٣ من يوليو ١٩٨٦م اعتبارا من تاريخ انعقاد مجلس الأمة بناء على المادة السابقة.

مادة ثالثة: ينتهي العمل بالأمر الأميري الصادر في ٢٧ رمضان ١٤١٠هـ الموافق ٢٢ من أبريل ١٩٩٠م بإنشاء المجلس الوطني اعتبارا من تاريخ صدور المرسوم بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الأمة الجديد.

مادة رابعة: يمارس المجلس الوطني حتى التاريخ المشار إليه في المادة السابقة الاختصاصات الواردة في البنود ٢، ٣، ٤، ٥، ٦ من المادة الأولى من الأمر الأميري الصادر بإنشائه.

مادة خامسة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا الأمر، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

أمير الكويت

جابر الأحمد الصباح

صدر بقصر بيان في: ١٩ ذو القعدة ١٤١١هـ

الموافق: ٢ يونيو ١٩٩١م".

وأتبع هذا الأمرَ أمرٌ أميري ثان بتعيين أعضاء بالمجلس الوطني من الوزراء الجدد الذين دخلوا في الحكومة الجديدة. وتحدد – وفق أمر أميري ثالث – مكان انعقاد جلسات المجلس الوطني، في مبنى بلدية الكويت بشارع الهلالي. وتعين – بأمر أميري رابع – تاريخ انعقاد أولى جلسات المجلس الوطني في دوره العادي الثاني في صباح يوم الثلاثاء ٢٧ من ذي الحجة ١٤١١هـ الموافق ٩ من يوليو ١٩٩١م.[٢٩]

رعاية الدولة لأُسر الشهداء

شَرُفَت الدولةُ بتكريم الشهداء الذين ضحوا بحياتهم في سبيل الله دفاعا عن وطنهم. وكان التنظيم الأوَّلي لرعاية شؤون أهالي الضحايا هو دمج ما يتعلق بأسر الشهداء والأسرى والمفقودين، ثم أنشئت لكل فئة كيان إداري مستقل.

شكَّلت حكومة الكويت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين عقب التحرير في ٥ يونيو ١٩٩١م. وكانت في بداية الأمر، قبل تولي الشيخ سالم صباح السالم مسؤوليتها، ضمن مسؤوليات وزير العدل والشؤون القانونية الذي كان رئيسها.

---

(٢٩) جريدة الكويت اليوم، العدد الرابع، السنة السابعة والثلاثون، ٩ يونيو ١٩٩١، ص. ١-٣.

وجاء ضمن القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٨ يونيو ١٩٩١م: "يُنشأ بديوان عام وزارة العدل والشؤون القانونية مكتبٌ لمتابعة معاملات أسر الشهداء والأسرى والمفقودين داخل إدارات الوزارة والأجهزة التابعة لها، يتبع مباشرة وكيل الوزارة ويلحق به عدد كاف من الموظفين"، و"يقبل المكتب معاملات زوجات وأبناء الشهداء والمفقودين وأقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وطالما كانت حالة الأَسْرِ أو الفقد ما زالت قائمة"، ومتابعة وإنجاز معاملاتهم بأسرع وقت ممكن.[٣٠]

وأصدر صاحب السمو أمير الكويت مرسوما حمل رقم ٣٨/ ٩١ بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٩١م جاء فيه: "يُنشأ مكتب لتكريم الشهداء وأسرهم، يُلحق بالديوان الأميري، وتخصص الاعتمادات المالية اللازمة لهذا المكتب في ميزانية الديوان الأميري"، وأن "يكون تكريم الشهداء وأسرهم تكريما ماديا ومعنويا بمختلف الصور بما يكشف عن تقدير الدولة لهم، ولمجلس الأمناء اقتراح ما يراه محققا لهذا الغرض، ومن ذلك ما يلي: ١) تقديم منح مالية لأسر الشهداء. ٢) تقرير معاشات استثنائية أو مساعدات خاصة لأسر الشهداء. ٣) منح الجنسية الكويتية لوالدي الشهيد وزوجته وأولاده البلغ والقصر. ٤) تقديم الرعاية السكنية المناسبة لأسر الشهداء. ٥) توفير العلاج في الداخل أو الخارج وكذلك الخدمات الحكومية الأخرى. ٦) منح الأوسمة والأنواط العسكرية والمدنية لأسماء الشهداء. ٧) إطلاق أسماء الشهداء على بعض الشوارع والطرق ودور التعليم والمؤسسات الحكومية الأخرى. ويجوز لمجلس الأمناء أن يقترح أي صور أخرى من صور التكريم المناسبة".[٣١] وقد شُكِّلَ مجلس الأمناء في تاريخ ٥ أغسطس ١٩٩١م.[٣٢] وفي تاريخ ١٦ يونيو ١٩٩١م صدر قرار وزاري بصرف الراتب الشهري الخاص بالأسير لعائلته. وقدمت الدولة مزايا عدة لعائلات الأسرى والمفقودين.[٣٣]

(٣٠) جريدة الكويت اليوم، العدد الخامس، السنة السابعة والثلاثون، ١٦ يونيو ١٩٩١، ص. ٥.
(٣١) جريدة الكويت اليوم، العدد السابع، السنة السابعة والثلاثون، ١٩/ ٦/ ١٩٩١، ص. ٣.
(٣٢) جريدة الكويت اليوم، العدد الثاني عشر، السنة السابعة والثلاثون، ١١ أغسطس ١٩٩١، ص. ١٢.
(٣٣) جريدة الكويت اليوم، العدد السادس، السنة السابعة والثلاثون، ٣٠ يونيو ١٩٩١، ص. ٣.

رعاية الدولة لشؤون الأسرى وأهاليهم وعودة الدفعة الأولى منهم

كانت طريقة تعامل الدولة مع قضية الأسرى لدى العراق تأخذ مسارين: الأول دولي يتجه إلى مجلس الأمن للمطالبة بتسليم الأسرى والكشف عن أسمائهم وأماكنهم، والثاني محلي يختص برعاية شؤون أهالي الأسرى والمرتهنين والمفقودين.

فعلى الصعيد الدولي سمحت الكويت للجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية الأخرى بعد اندحار المعتدين وتطهير البلاد منهم بدخول الكويت لممارسة أنشطتها الإنسانية في بلاد مزقها الظلم والعدوان. وكان مقدم المنظمات في الثامن والعشرين من فبراير ١٩٩١م. كما تشكلت لجنة خاصة تحت رعاية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٦ الصادر في الثاني من مارس ١٩٩١م، وذلك لوضع الترتيبات اللازمة واتخاذ كل القرارات المعنية بالعودة السريعة للأسرى إلى الكويت، عُرفت هذه اللجنة في بادئ الأمر بلجنة الرياض، وتغير اسمها إلى اللجنة الثلاثية، حيث ضمت ثلاث جهات، هي: دول التحالف، والعراق، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتحت رئاستها. وقد أعقب أول اجتماع لها في الرياض تسليمُ عددٍ من الأسرى من الجانبين العراقي والكويتي، وتسليمهم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.[٣٤]

اختلفت تقديرات مجمل أعداد الأسرى، وهي تزيد عن ٦٠٠٠ أسير كويتي. ولكن عددهم من واقع بلاغات أسرهم قد تجاوز هذا العدد، فوضعت خطة عمل لاستعادة من تبقى من الأسرى، وتقصّي حقيقة أسرهم، أو احتجازهم، أو قتلهم، خاصة من المفقودين المدنيين.

(٣٤) دلال فيصل الزبن وعبدالمنعم إبراهيم الجميعي، ظلم الأبرياء إلى متى..؟: دراسة تاريخية إنسانية واجتماعية للأسرى والمفقودين الكويتيين في السجون العراقية (١٩٩٠-٢٠٠٢)، ط. ١، الكويت، د.ن.، ٢٠٠٦.

كانت الدفعة الأولى من الواصلين إلى الوطن هي دفعة الأسرى العسكريين، حيث نُقلوا من عدة سجون عراقية وبالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر الدولية إلى مدينة عرعر السعودية ثم انتقلوا منها إلى الكويت بتاريخ ٢٤ مارس ١٩٩١م ليلتَمَّ شملهم مع أهلهم، وسط فرحة عارمة.(٣٥)

اندلعت في جنوب العراق منذ بداية مارس إلى بداية أبريل ١٩٩١م انتفاضة ضد النظام العراقي سُمِّيت بالانتفاضة الشعبانية، وصلت إلى حد العصيان المسلح. وقد وجد بعض المعتقلين الكويتيين هناك فرصة للعودة إلى بلادهم، حيث ساعدهم الثوار العراقيون بالخروج عندما اقتحموا عددا من سجون النظام.

وعملت الكويت، تأسيسا على هذه الخطة، ملفات للمفقودين وضعتها أمام اللجنة الثلاثية التي عملت العراق على عرقلة أعمالها والتغيب عن اجتماعاتها.

قدمت الكويت خلال شهر يوليو ١٩٩٤م ستمائة ملف فردي موثّق بسجلات الاعتقال الرسمية وشهود العيان، كما تقدمت المملكة العربية السعودية بسبعة عشر ملفاً آخر، ولكن لم تقدم العراق أي إجابة عن هذه الأعداد، وفي ديسمبر من نفس العام عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجنة الثلاثية عدة اجتماعات تجاوزت الثلاثين اجتماعاً عند الحدود العراقية الكويتية، بالإضافة إلى ٢١ اجتماعاً شاركت فيها جمهورية العراق، ولكنها جميعاً باءت بالفشل، وبقي ٦٠٥ كويتي أسرى في ظلام المجهول، وقد قدر عدد من تم الوقوف على حالتهم خلال هذه الجهود المضنية وعلى امتداد خمس سنوات ١٤ شخصاً فقط، بالإضافة إلى ١١٢ شخصاً جاءت ردود العراق عنهم مبتورة وغير كاملة، ولم يقدّم العراق أي معلومات إضافية عن ١٢٦ ملفاً رغم مطالبات الكويت ومنظمة الصليب الأحمر واللجنة الثلاثية. لقد ظلت السلطات الكويتية تطالب بالكشف عن أسراها،

(٣٥) صابر السويدان وظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي ١٩٤٩-١٩٩٩م، ط. ١، د.م.، د.ن.، ١٩٩٩، ص. ٤٧٧.

والسماح للمنظمات الإنسانية بزيارة الأحياء منهم، أو يقدم العراق الدليل على وفاتهم، وأماكن دفنهم، والتفتيش في سجون العراق عنهم. وأعادت الكويت عرض موضوعهم على مجلس الأمن في جلسات المطالبة بتطبيق العراق لقرارات مجلس الأمن التي طالما تنصل منها.

وبقي ٦٠٥ أسرى لم يُفرج عنهم أو يُستدل على مصيرهم لمدة طويلة إلى أن سقط صدام وحررت العراق من نظامه عام ٢٠٠٣، عندها بدأ اكتشاف مقابر جماعية تضم رفات أسرى كويتيين. ونقلت الرفات إلى الكويت وخضعت للتحليل والتأكد من كونها لكويتيين بعد فحص الحمض النووي مع أهاليهم.

توزعت جنسيات الأسرى بين سعوديين ومصريين وإيرانيين وسوريين ولبنانيين وعماني واحد وبحريني واحد وهندي واحد، كل هؤلاء بالإضافة إلى إخوانهم الأسرى الكويتيين الذين كان بينهم ١٠٣ أسرى عسكريين، و٢٨ من الحرس الوطني، و٨٥ من جهاز الشرطة وضباطه، كما تم أسر سبع سيدات من مهن مختلفة، وكان سن معظم هؤلاء الأسيرات ما بين ١٨ سنة إلى ٣٠، ولم ينج ذوو الأعمار الأصغر (الأقل من ١٨ سنة) من الأسر، فتم حصر ٤٢ طفلاً أسيراً، وكذلك الشيوخ (الأكثر من ٥٠ سنة) وتم حصرهم في ستة عشر أسيراً.

ولقد أصدرت اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين بالكويت في مارس ٢٠٠٢م نشرة مفصلة تحت عنوان «مأساة إنسانية عن أسرى الكويت في العراق»، تضمنت تفاصيل مذهلة عن المفقودين والمأسورين، وأعمارهم، وجنسياتهم، وفئاتهم، وكيفية اعتقالاتهم خلال شهور الاحتلال، والشهود والوقائع والملابسات التي أودت بأبناء البلاد المأسورين والمفقودين والقتلى إلى هذا المصير المشؤوم.

وجاء في تقرير اللجنة الجوانب السياسية والدوافع والمطالب والبيانات

والقرارات التي تحكم هذه المأساة، وأوردت بياناً إحصائياً مفصلاً عن مصير الأسرى وفئاتهم وجنسياتهم وأماكن اعتقالهم، سواء في الكويت أو في العراق. وفي معرض ذكرها لتقييم عملية البحث عنهم أوردت الاجتماعات الرسمية زمانا ومكانا لدراسة أحوالهم بقرارات دولية وقيّمت ملفاتهم، وحصرت الردود المبتورة من العراق عنهم حتى اللجنة الثلاثية السابق ذكرها. وقد تناولت اللجنة قضية الأسرى من منظور إنساني، فذكرت بشكل عام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨م، والاتفاقيات الدولية للحقوق المدنية والسياسية (١٩٦٦م)، والاتفاقية الدولية ضد اعتقال الرهائن (١٩٧٩م)، والإعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان (١٩٨١م)، والمؤتمرات والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والإسلامية بهذا الشأن، وقد قدمت دراسة تطبيقية وافية عن أسرى الكويت بشكل خاص، والأسس والمبادئ القانونية عن مصيرهم بدءاً من معاهدة جنيف الثالثة عام ١٩٤٩م وحتى الاجتماع السادس للجنة الثلاثية في أكتوبر ١٩٩١م.

ولقد ترك موضوع الأسرى آثاراً اجتماعية سيئة انعكست على ذوي الأسرى من أبناء وزوجات وأمهات وآباء وجيران، ودعَّمت الدولة وباركت جهود إنشاء صندوق رعاية أسر الأسرى والمفقودين.

ولقد أمكن الحصول على وثائق عراقية ميدانية عسكرية تفيد بكيفية نقل الأسرى، والتعامل معهم، وكيفية جمعهم وترحيلهم إلى العراق، وأمكن حصر العدد التقريبي للأسرى الذين تمت رؤيتهم آخر مرة، فكانت ٥١٥ أسيراً حتى بداية الضربات الجوية، و٤٤ منذ بداية الضربات الجوية حتى بداية الحرب البرية، وأحد عشر أسيراً خلال الحرب البرية، و٣٥ أسيراً في أعقاب الحرب مباشرة، وتوزع كل هؤلاء وقد بلغوا ٦٠٥ أسرى على أقاليم متباعدة في العراق منها بغداد، والقادسية، والبصرة، ونينوى، وصلاح الدين، وميسان، والنجف، والأنبار.

وقد أُسر هؤلاء جميعاً في الكويت خلال الشهور الأولى للاحتلال، وتم رؤية مئات الأسرى الآخرين ممن لم يستدل عليهم لآخر مرة في العديد من مراكز الاعتقال في الكويت قبل نقلهم إلى أماكن مجهولة. وقد ذكر العائدون من الأسر السجون التي أُلحقوا بها في العراق، فكانت سجن أبوغريب، ومعسكر الرشيد، وسجن أمن البصرة، وسجن أمن العمارة في إقليم ميسان بشمال البصرة، وسجن بوصخير بمحافظة النجف في منتصف المسافة بين بغداد والبصرة، وسجن الديوانية بإقليم القادسية بالقرب من سجن بوصخير، ومعتقل معسكر الرمادي بمحافظة الأنبار، وتبعد عن غرب بغداد بمسافة مئة كيلو متر، ومركز اعتقال وإبعاد الفضيلية ومعسكر الشرطة العسكرية، وكلاهما في بغداد، ومعتقل معسكر الحرس الجمهوري في تكريت، وسجن الموصل بإقليم نينوى بشمال العراق.

إن تفاصيل موضوع الأسرى يظل جاثما على فكر الكويت وعقلها، حتى لو كان ذلك عن مفقود أو أسير واحد. وقد قدمت الكويت أروع الأمثلة في التعامل مع هذه القضية إعلامياً وسياسياً على امتداد دول العالم، وشوهدت عبارة (أفرجوا عن أسرانا) في كل أنحاء العالم؛ على أغلفة المطبوعات والإعلانات ودور السينما والمسارح وعلب المواد الغذائية والسفارات الكويتية وتذاكر السفر والطائرات الكويتية وملابس الرياضيين الكويتيين، وغيرها مما لا يمكن حصره، مما يعكس نشاط وهمة اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين. ولقد تعاطف العالم بمنظماته الدولية والأهلية والإقليمية والإسلامية مع قضية أسرى الكويت. وأتاحت اللجنة على شبكة الإنترنت كافة المواقع التي تتضامن مع الكويت من منظمات وجهات، حتى يمكن القول بأنه لم يحدث في التاريخ كله مثل هذه الحملة التي تؤكد ارتباط الدولة بمواطنيها ورعايتها لهم حتى الرمق الأخير بلا كلل أو ملل، فالكويت صاحبة حق أصيل في عودة هؤلاء إلى أحضان الوطن.

وفي ٢٠ أبريل ٢٠١٩م أعلنت وزارة الخارجية أنه بناءً على المرسوم رقم ٣٢٩

لسنة ٢٠١٨، فقد تم إنهاء عمل اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين، وتولت وزارة الخارجية اختصاصات هذه اللجنة ومتابعة ملف قضية الأسرى والمفقودين.(٣٦) ويمكن الرجوع لمجموعة كبيرة من الكتابات الخاصة بقضية الأسرى والشهداء.(٣٧) (انظر ملحق الجزء الخامس ففيه قائمة كاملة بأسماء شهداء الكويت).

العفو عن المحكومين قبل ١٩٩٠/٨/٢م

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها الدولة إصدار مرسوم أميري بالعفو عن تنفيذ العقوبات الأصلية والتكميلية المحكوم عليها حكما نهائيا قبل ٢ أغسطس ١٩٩٠م، بالإضافة إلى العقوبات التبعية المترتبة عليها، وذلك دون إخلال بالحقوق المدنية أو بما تم تنفيذه من غرامات وعقوبات مالية. ووضع المرسوم شرطا وهو أن لا تشمل "الأحكام الصادرة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٤٩، ١٤٩ مكررا و ١٥٠ من قانون الجزاء".(٣٨)

---

(٣٦) جريدة الجريدة، إنهاء عمل اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين: الخارجية تولت اختصاصات اللجنة، ٢١/ ٤/ ٢٠١٩م.

(٣٧) محمد عبدالرحمن الشرنوبي وآخرون، كتاب غير منشور، مركز البحوث والدراسات الكويتية؛ كتاب أصدره مكتب الشهيد، ٢٥ عاما من العطاء؛ غازي فيصل الربيعان، أسرى الكويت ومصارع السوء، ط. ١، الكويت، الجمعية الكويتية للدراسات والبحوث التخصصية، ١٩٩٦؛ "شهداء وأسرى الحرس الوطني: مواقف وبطولات"، الحرس الوطني – التوجيه المعنوي والعلاقات العامة؛ اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين (الكويت)، أبو الأسرى: الشيخ سالم الصباح السالم الصباح : مسيرة إنسانية ووطنية / اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين؛ اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين، المؤتمر الدولي الأول لحقوق الإنسان وأسرى الكويت لندن (١٢-١٣ مارس ١٩٩٦) : الكتاب الوثائقي/ اللجنة الوطنية لشؤون الأسرى والمفقودين، ط. ١، لندن، ١٩٩٦؛ ، دلال فيصل الزبن وعبدالمنعم الجميعي وإبراهيم الدسوقي، ظلم الأبرياء إلى متى: دراسة تاريخية إنسانية واجتماعية للأسرى والمفقودين الكويتيين في السجون العراقية (١٩٩٠-٢٠٠٢).

(٣٨) جريدة الكويت اليوم، العدد السابع، السنة السابعة والثلاثون، ١٩/ ٦/ ١٩٩١م، ص. ٤.

إنشاء الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي

شمل الدمار كل أرجاء الكويت ومنشآتها، وطال جميع المواطنين. وكان لا بد من حصول الكويت على تعويضات من العراق. وبدأ اتخاذ الترتيبات لذلك قبل التحرير بتاريخ ١٥/ ١/ ١٩٩١م. فقد أصدر الدكتور عبدالرحمن عبدالله العوضي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء قرارا حمل رقم ١/ ٩١ بتشكيل اللجنة المركزية لحصر الأضرار عن الغزو العراقي. وكانت اللجنة برئاسة فيصل إبراهيم الهاجري الأمين العام المساعد بمجلس الوزراء، وعضوية كل من: أحمد شبيب الدغباسي عن وزارة التجارة والصناعة، وخالد جاسم الربيعان عن وزارة المالية، وعادل ماجد بورسلي عن وزارة العدل والشؤون القانونية، وصباح خالد الصباح عن وزارة الخارجية.(٣٩)

ثم صدر في ٢٧ مايو ١٩٩١م مرسوم بإنشاء الهيئة العامة لتقدير التعويضات عن خسائر العدوان العراقي، وهي "ذات شخصية معنوية مستقلة تلحق بمجلس الوزراء"، "يشكل له مجلس إدارة" له صلاحية تشكيل "لجنة فرعية أو أكثر تنظر في الطلبات التي تقدم إليها لحصر الأضرار وتقدم تقريرا عن كل طلب يعرض عليها في هذا الشأن.(٤٠) وفي ٦ يوليو ١٩٩١م صدر مرسوم بتشكيل مجلس إدارة للهيئة، وكان برئاسة عبدالرحمن إبراهيم الحوطي، وعضوية كل من: أحمد عوض جهيم، والدكتور عادل أحمد السيد عمر، وعلي حسن جوهر حيات، وعلي رشيد البدر، وعبدالمحسن عبدالله الرومي، وعبدالمحسن فيصل الثويني، وفيصل عبداللطيف النصف، وقيس عبدالله ثنيان الغانم.(٤١)

---

(٣٩) جريدة الكويت اليوم، العدد الثاني، السنة السابعة والثلاثون، ١٥/ ١/ ١٩٩١م، ص. ١٦.
(٤٠) جريدة الكويت اليوم، العدد الرابع، السنة السابعة والثلاثون، ٩/ ٦/ ١٩٩١م، ص. ١٦.
(٤١) جريدة الكويت اليوم، العدد الثامن، السنة السابعة والثلاثون، ١٤/ ٧/ ١٩٩١م، ص. ٤.

جمع الوثائق العراقية

في الأيام الأولى للتحرير شكلت الحكومة لجنة برئاسة وزير التربية الدكتور عبدالله يوسف الغنيم بناء على مذكرة قدمها، ينوط بها جمع الوثائق العراقية والفلسطينية من مقرات الاحتلال العراقي والمتعاونين معهم من التنظيمات الفلسطينية في الكويت، كالسفارة العراقية ومقرات المنظمات والفصائل الفلسطينية والمخافر والخنادق والمشاتل وغيرها. وقد تعاونوا مع مجموعة من المثقفين وبعض أفراد المقاومة والشرطة الكويتية وأمن الدولة، فتمكنوا من الحصول على ملايين الوثائق المتعلقة بالاحتلال العراقي للكويت، والأوامر التي تأتيهم والتي يصدرونها لتنفيذ عمليات اعتقال وتخريب ونقل أسرى وتقارير استخبارية وتقارير معارك الاحتلال وحرق الآبار وزرع الألغام وغيرها، بالإضافة إلى اكتشاف مذكرات الشخصية كتبها الجنود العراقيون. وقام مثقفون آخرون بعملية مشابهة بشكل فردي وجمعوا الكثير.

فكانت هذه الحصيلة مادة أساسية وأدلة دامغة على ارتكاب العراق لجرائم حرب في حق الكويت والكويتيين، حيث أرفقت في ملفات المطالبة بالتعويضات. كما وكشفت عن أسماء المتعاونين مع قوات الاحتلال العراقي، ووُظِّفت كثير من هذه الوثائق لكتابة تاريخ الغزو العراقي على مدار ٢٩ عاما. وهذه اللجنة التي هي امتداد للجنة شكلت في الطائف وأخرجت كتب علمية ترد على مزاعم العراق هي نواة المركز الوطني لوثائق العدوان العراقي الي تحول لاحقا إلى مركز البحوث والدراسات الكويتية.

الفصل الثاني:
معالجة الكوارث البيئية وإعادة بناء القطاع النفطي

لكي تستمر الحياة بشكل طبيعي وصحي لا بد من توافر ماء نقي، وهواء صحي، وسطح أرضي آمن للحركة. لم تكن تلك المواصفات موجودة في الشهور الأولى بعد تحرير الكويت. إذ كان الدمار رهيبا ناتجا عن زرع آلاف الألغام وحرق مئات آبار النفط التي لوّثت الهواء وأثرت على التربة فأفسدت المياه الجوفية في ظل تعطل محطات تحلية مياه البحر والذي بدوره قد ضُخَّ فيه كميات كبيرة من النفط.

كانت عملية تطهير البلاد من الألغام والمتفجرات وإطفاء الحرائق والمحافظة على ما تبقى من نفط، الذي هو مصدر رزق الكويت، على رأس أوليات الشعب الكويتي وحكومته.

وفي كلمته التي ألقاها سمو الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت في مؤتمر قمة الأرض الذي عُقد في ١٣ يونيو ١٩٩٢م بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية قال: «إن الكويت كانت منذ فترة قصيرة مسرحاً لأكبر كارثة بيئية عرفها العصر الحديث، وذلك بسبب حرق أكثر من سبعمائة بئر نفطية، بالإضافة إلى سكب ملايين البراميل من النفط في مياه الخليج، والله وحده يعلم مدى الضرر الذي أصاب الإنسان في الكويت نتيجة هذه الكارثة البيئية. كما أن الحياة الفطرية على أرض الكويت لم تسلم من الدمار الناجم عن هذه الجريمة، وتؤكد ذلك تقارير الأمم المتحدة». ويستطرد صاحب السمو في خطابه: «إنني فقط أريد من خلال معاناة فظيعة وحية وماثلة أمام الجميع أن أشير إلى أن الكوارث الكونية يمكن رصدها، ويمكن دراستها والتصدي لها بقدر ما يملك البشر من طاقات، ولكن أخطر الكوارث تلك التي يصنعها الإنسان إذا سيطرت

عليه نزعة الشر والأنانية ولم يستجب لروابط الأخوة البشرية، في ظل القوانين الإنسانية الجامعة».(٤٢)

وفي تصديره لكتاب تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية، الذي أصدره مركز البحوث والدراسات الكويتية، يقول الأستاذ الدكتور عبد الله الغنيم: «إن جريمة تفجير آبار النفط في الكويت وإحراقها، وتدمير المنشآت الخاصة به شاهد صدق، ودليل عدوان مارسته -عن تدبير وتخطيط مسبق- قوات النظام العراقي وفقاً للوثائق العراقية التي عثر عليها بعد تحرير الكويت، وعلى نحو لا يمكن تبريره عسكرياً وسياسياً، أو التنصل من مسؤولياته وسلبياته على الإنسان والبيئة، وعلى المقدرات الاقتصادية في الدولة، بل ومقومات الحياة فيها.. ولقد تجلت الإدارة الوطنية لأبناء الكويت حكومة وشعباً في ثلاثة مواقف أشبه ما تكون بالمعجزات في هذا العصر؛ الأول محافظة شعب الكويت بقدر طاقته على آبار النفط والمنشآت الحيوية الكويتية خلال فترة الاحتلال، والثاني إطفاء الآبار وإعادة تشغيلها خلال فترة زمنية لم تتوقعها بيوت الخبرة العالمية، والثالث إعادة بناء البنية الاقتصادية والاجتماعية إلى سيرتها الأولى».(٤٣)

نزع الألغام من بادية الكويت وحقولها النفطية:

نقل الدكتور حمود الرقبة في مذكراته تقريرا لوزارة الدفاع الكويتية عن عملية الكشف عن الألغام في صحراء الكويت ونزعها، وذلك من خلال عرض الجهود التي قامت بها فرق مختلفة من دول العالم، ونورد ما كتب فيما يلي:

"وفي كتاب الجيب الذي أعدته وزارة الدفاع الكويتية لمنفذي أعمال تطهير

(٤٢) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، كلمات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح، ط. ١/ الكويت، ١٩٩٧، ص. ٢٩٧-٣٠٠.

(٤٣) مجموعة من المختصين، تدمير آبار النفط في الوثائق الكويتية: الأضرار البيئية والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة على الثروة النفطية، ط.١ ، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤.

مخلفات الحروب بعنوان: "الذخائر غير المتفجرة في الكويت" يتضح أنه قد تم اكتشاف ١٦ نوعا من الألغام، منها ثمانية أنواع للأفراد، وثمانية مضادة للدبابات؛ صنعت في مختلف بلدان العالم. أما القنابل العنقودية فقد أزيلت ٨ أنواع منها، كما تمت إزالة ٣٣ نوعا من الذخائر الأرضية، منها ١٥ نوعا من ذخائر الهاونات، و١٢ نوعا من قذائف المدفعية، و٦ أنواع من قذائف الدبابات، هذا بالإضافة إلى القنابل اليدوية المنتجة للشظايا والمقذوفات والصواريخ.

ومن أهم الألغام التي تم الكشف عنها وإبطال مفعولها المضاد للأفراد:

١- **اللغم بي 40 / P40**: وهو لغم قافز مضاد للأفراد، غير قابل لنفاذ الماء ولا يطفو، نصف قطره المميت ٢٠ سم ويغطي جميع الاتجاهات، وينتج الكثير من الشظايا. يوضع اللغم إما مدفونا ويظهر من المشعل، أو يوصل بوتر فوق سطح الأرض. ويوصل بالمشعل سلكا إعثار طول كل منهما ١٥ مترا، ويعمل تحت تأثير قوة شد ٥ كيلوجرامات على شكل الإعثار، قوة ضغط ٧ – ١٣ كيلوجرام على قمة المشعل، وهو إيطالي الصنع.

٢- **اللغم طراز 72 / Type 72**: لغم انفجاري مضاد للأفراد دائري لا يمكن اكتشافه، وهو صغير وقاعدته في القطر أقل من القمة، غطاؤه من المطاط الأملس. وتوجد في جنب اللغم حلقة صغيرة تعمل كتيلة (مسمار) أمان، وإزالتها من مكانها تتيح للغم التسليح، كما أنه غير قابل لنفاذ الماء، وترجع صعوبة اكتشافه أنه لا يحتوي على أي معادن سوى الطارق فقط، كما لا يمكن تأمينه. ويجب نسفه في مكانه وذلك لصعوبة تحديد نوعه. ويعمل هذا اللغم عند الضغط عليه من أعلى لأسفل، وينتقل الضغط عن هم القرص مسببا تحديد الطارق ليطرق الكبسولة بادئا سلسلة التفجير. وهو صيني الصنع.

٣- **اللغم فالمارا أو في 69 / Valmara 69**: يحتوي على وعاء بلاستيك

قاذف، ويوجد على قمته ٥ زوائد تعمل مع شعل اللغم، ويتم تأمين اللغم بواسطة كلِبْس أمان يتشعب، وهو لا يطفو، وغير قابل لنفاذ الماء من القطر المميت من انفجاره؛ ٢٧ مترا، ويغطي جميع الاتجاهات بإنتاجه للشظايا. وقوة الشد على سلك الإعثار لهذا اللغم ٦ - ٨ كيلوجرامات. وبالضغط المباشر حوالي ١,٨٠كيلوجرام على أحد زوائد المشعل اللازمة لبدء التفجير. ويقفز اللغم في الهواء حتى ارتفاع ٠,٤٥ مترا مما يسبب صدمة للمفجر ويتفجر اللغم. وهو إيطالي الصنع.

٤- **اللغم في أس 50 / VS 50**: جسم اللغم من البلاستيك، وهو مضاد للأفراد انفجاري، ويوجد منه أنواع أخرى تعرف باسم "في إس ٥٠ إي، أو VS٥٠٣ E٠٣"، تضم شَرَكاً مضادا للتداول عالي الحساسية، وقرص اللغم مصمم للزرع أو الرص اليدوي، أو لإسقاطه من طائرات الهيلوكوبتر أو الحوامات والمركبات. وهو لا يطفو، وغير قابل لنفاذ الماء، له مسمار أمان جانبي عند الرص اليدوي وغطاء ينفصل عنه عند الإسقاط الجوي. ويكفي أي حمل خارجي على اللغم وزنه حوالي ١٠ كيلوجرامات من أعلى أو من أسفل لتشغيل اللغم وانفجاره. وهو إيطالي الصنع.

٥- **اللغم في أس تي / VST**: ويسمى لغم الإنذار، وهو لغم ضوئي متوهج، أسطواني الشكل وله ثلاث زوائد متفرقة على القمة، لونه أصفر رملي أو زيتوني فاتح زيادة في التمويه بالصحراء أو الغابات. وله سلك إعثار ووتد من البلاستيك طوله ٢٦ سم. يعمل اللغم عند ضغط ٤-٢٠ كيلوجراما على إحدى الزوائد، أو عند شد سلك الإعثار بقوة ٢-١٠ كيلوجرامات. وهذا يسبب تحرر الياي النابض المضغوط داخل مجموعة المشعل، وهذا بدوره يسبب اشتعال اللغم. وهو إيطالي الصنع.

٦- **لغم أس بي 33 / SB 33**: لا يكتشف بسهولة لأن وزن المعدن به ٠,٨٦

جرام ، وهو من البلاستيك. وقد تم إنتاج طريقة إلكترونية به أولج فيها جهاز حساس ضد التداول يصعب معها تمييز اللغم. وهو دائري الشكل وتوجد به بجانب اللغم ينم (سوكيت) لمسمار التسليح. وعند تسليح اللغم لمدة واحدة فإن التيلة (المسمار) تتخذ للتأمين، وهو مضاد لنفاذ الماء ويحتوي على أقل ما يمكن من معدن. ينفجر اللغم تحت تأثير الضغط المستمر على الغطاء، ولا ينفجر بالصدمات المفاجئة. وهو إيطالي الصنع .

٧- **لغم بي إم إن / PMN**: جسم اللغم من البلاستيك أو البكاليت بغطاء مطاطي أسود، ويحتوي على فتحتين في الجوانب، حيث يوجد به مجموعة الإطلاق ومجموعة المفجر. وقد يكون لون اللغم أخضر أو أسود أو بنيا داكنا. يعمل عند الضغط عليه بقوة ٥,٨ كيلوجرام. وينفجر من جراء هبوط أسطوانة المنتصف إلى الأسفل فيتحرر الطارق ليطرق المفجر. وعند نزع مسمار تيلة الأمان من اللغم يستغرق من ١٥-٢٠ دقيقة ليكون جاهزا للعمل. وهو روسي الصنع.

ومن أهم الألغام المضادة للدبابات تم الكشف في الكويت عن الألغام الآتية:

لغم طراز 72 / 72 Type	لغم بي 2 صنف 3 / P2 Mark 3
لغم المفرقعات المصبوبة	لغم في أي 6.1 / VS 1.6
لغم في أس 2.2 / VS 2.2	لغم بي تي إم آي - بي 31 / PTMI -P31
لغم تي إم 46 / TM 46	لغم تي إم إن 46 / TMN 46

ونشرت مجلة الحرس الوطني في عدد مايو ١٩٩٧ مقالة عن الألغام وخطورتها، جاء بها: يوجد من الألغام أكثر من ٣٦٠ نوعا أغلبها مخصص ضد الأفراد، وتصنع في ٥٥ بلدا. وتصنف الألغام إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي:

الكلاسيكية، والكلاسيكية المطورة، والانشطارية. ومنها ما يحتوي على ٥٠ جراما من المتفجرات، ويؤدي إلى إصابة الشخص أو بتر أحد أطرافه. ومنها ما يحتوي على ٥٠٠ جرام من المتفجرات، وهو يقتل من يصيبه. وأشارت المجلة إلى أن تكلفة اللغم تبلغ ٥ دولارات، بينما تتكلف عملية إزالته من ٣٠٠ - ٥٠٠ دولار، وقد تصل أحيانا إلى ١٠٠٠ دولار.

وتقسم الألغام المضادة للأفراد إلى: الألغام الانفجارية Blast Mines، والألغام المتشظية Fragmentation Mines. أما الألغام الانفجارية فتستجيب عادة للضغط؛ كالضغط الناشئ مثلا عن هبوط قدم على لوح حساس. والإصابات التي تُحدثها الألغام الانفجارية في الجسم هي نتيجة مباشرة للانفجار نفسه.

أما الألغام المتشظية فتنشط عادة بواسطة أسلاك التفخيخ والإعثار. وعندما تنفجر فإن عددا كبيرا من الشظايا الفلزية يتطاير من مركز الانفجار إلى مسافات بعيدة. وهذه الشظايا تكون موجودة إما داخل اللغم، أو تنشأ عن تمزق غلافه الخارجي.

هذا وتتوقف طبيعة ومدى الإصابة الناجمة عن أي لغم على نوع اللغم والخصائص المتصلة بتفجيره، ووضعه بالنسبة لسطح الأرض، ووضع الضحية، والخصائص البيئية في موقع الانفجار.

وتحدث الألغام الانفجارية الصغيرة التي تقل أقطارها عن ١٠ سم نمطا شائعا جدا من الإصابات، ومن بين أكثر هذه المجموعة شيوعا الألغام الإيطالية من الطرازين تي أس 5 TS5 الذين يلقيان على سطح الأرض. ومن الطرازين في أس 50 VS 50 وفي أيه آر 40 VAR 40 اللذين يزرعان في التربة، واللغم الأمريكي من الطراز إم 14 M-14، واللغم الصيني من الطراز ٧٢ اللذين يزرعان أيضا بالطريقة نفسها. وتؤدي هذه الأسلحة عادة إلى بتر القدم أو الساق، وفي

بعض الحالات قد تقتصر الإصابة على الإطاحة بجزء من القدم، ويتوقف ذلك على كيفية بث اللغم وكيفية وقوع القدم عليه. وفي معظم الحالات فإن الإصابات الناجمة عن هذه الأنواع من الألغام تكون تحت الركبة، ولا تحدث إصابات رئيسية فوق هذا المستوى من البدن ولا في الساق الأخرى.

أما الألغام الانفجارية الكبيرة مثل سلسلة الألغام الروسية من الطراز في إس VS 50 50 أو اللغم من طراز بي إم إن PMN فقطره ١١,٢ سم. وهنا تتجه موجة الانفجار الصدمية إلى الخارج بسرعة تبلغ 6800 سم في الثانية، أي أنها تصل إلى سبعة أضعاف سرعة الطلق الناري العالي السرعة، غير أن مخروط الانفجار - وهو الجسم الحامل لقوة الانفجار يكون أكبر كثيرا في حالة اللغم الكبير، إضافة إلى أن الألغام الكبيرة تحتوي على كيسة أكبر بكثير من المادة المتفجرة عالية الجودة؛ فمثلا يحتوي اللغم من الطراز في ٥٠ V-50 على ٤٢ جرام من مادة تي إن تي - آر دي في / TNT-RDV، ويحتوي اللغم من طراز بي إم إن -٢ PMN-2 على ١٥٠ جرام من مادة تي إن تي TNT ، وتصل هذه الكمية إلى ٢٥ جراما في حالة اللغم بي إم إن BMN.

وعقب تحرير دولة الكويت في فبراير ١٩٩١م بدأت وزارة الدفاع في إعداد الترتيبات اللازمة لتطهير البلاد من الألغام والمتفجرات وإزالة آثار المعارك الحربية. وكانت أهم مداخل الإعداد لهذه المهمة هي تقسيم دولة الكويت إلى ثماني مناطق جغرافية وقطاعات، ثم تكليف ثماني فرق عمل متخصصة في عمليات التطهير من الألغام والمتفجرات للقيام بالمهام الميدانية لتطهير هذه المناطق.

وفي تقرير لوزارة الدفاع عن إجمالي عدد الألغام وكميات الذخائر التي تم التخلص منها حتى ١٦ يونيو ١٩٩٧م يتضح ما يلي:

- تقدر الكمية الكلية للذخائر التي تم التخلص منها بحوالي ١١١٧٥٠ طن؛

تم تدمير ٦٨٨٩٤ طن منها بواقع ٦١,٧٪ من الكمية الكلية للذخائر، وتخزين الكمية المتبقاة، والتي تقدر بحوالي ٤٢٨٥٦ طن (٣٨,٣٪ من الكمية الكلية للذخائر).

- بلغ العدد الإجمالي للألغام التي تمت إزالتها ١٦٤٦٥١٤ لغما، منها ١٠٧٨٨٢٩ لغما مضادا للأفراد بواقع ٦٥,٥٪ من إجمالي عدد الألغام، والباقي قدره ٥٦٧٦٨٥ لغما مضادا للدبابات بواقع ٣٤,٥٪ من العدد الإجمالي للألغام.
- تم تدمير ٩٥,٧٪ من الألغام المضادة للأفراد، و ٩١,٤٪ من الألغام المضادة للدبابات. أما الأعداد الباقية فقد تم تخزينها.
- وقد قسمت مساحة دولة الكويت كقطاعات بيانها كما يلي :
  - القطاع الباكستاني - المنطقة الشمالية الشرقية
  - القطاع البنغلاديشي - المنطقة الشمالية الغربية
  - القطاع المصري - المنطقة الغربية - شمال طريق السالمي
  - القطاع الفرنسي - المنطقة الغربية - جنوب طريق السالمي
  - القطاع الأمريكي - المنطقة الجنوبية الغربية
  - القطاع البريطاني - المنطقة الجنوبية الشرقية
  - القطاع التركي - الشريط الحدودي الشمالي

تطور تطهير الألغام في دولة الكويت
من ١٩٩٣م إلى ١٩٩٧م

المنطقة/ القطاع	المساحة الكلية (كم٢)	إجمالي الألغام المستخرجة حتى ٢٣ أبريل ١٩٩٣م		إجمالي الألغام المستخرجة حتى	
		ألغام أفراد	ألغام دبابات	ألغام أفراد	ألغام دبابات
الشمالية الشرقية ـ القطاع الباكستاني	٣٠٠٠	١٤١٣١٣	٨٩٠٨	١٦٣٥٥١٢	٧٩١٨
الشمالية الغربية ـ القطاع البنغلاديشي	٣٢٨٥	١٣٥	٨٢	١٦٦	١٤٣
الغربية ـ شمال طريق السالمي ـ القطاع المصري	٣٠٠٠	٥٩٥٩٠	٣٥٢٧٦	٥٩٥٩٠	٣٥٢٧٥
الغربية ـ جنوب طريق السالمي ـ القطاع الفرنسي	١٧٥٠	٤٦١١٨١	٣٨٧٠٨	١٩٣٢٨٨	١٤٩٢٢١
الجنوبية الغربية ـ القطاع الأمريكي	٣١٦٨,٧	١٠٠٨٢٧	١٢٤٣٢٨	١٥٤٣٧٤	٤٧٨٣٢
الجنوبية الشرقية ـ قطاع المملكة المتحدة	١٤٥٧,١	٩٩٩٦٠	٩٤٢٧٧	٢٢٧١٥٩	٣٤٢٧٢
الشريط الحدودي الشمالي ـ القطاع التركي	٦٩٦	٢	٤٤	٢	٤٦
مدينة الكويت ـ الأحمدي ـ القطاع الكويتي	١٥٨٣,٢	١٨٧٨	٣٢٠	٣١٤٨	٧١٨
مناطق أخرى	–	–	–	٢٧٧٤٦٦	٩٢٢٢٥
الإجمالي	١٧٨١٨	٤٤٩٨٨٦	٣٠٠٩٤٣	١٠٧٨٧٠٥	١٧٦٥٠

(المصدر: وزارة الدفاع الكويتية – ملحمة إطفاء آبار النفط لحمود الرقبة، ص. ١١٠)



(المصدر: وزارة الدفاع الكويتية – ملحمة إطفاء آبار النفط لحمود الرقبة، ص. ١١٠)

ونظرا للعقبات الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة خلال فصل الصيف مما أدى إلى حالات من الانفجار الذاتي للذخائر والألغام المعرضة لأشعة الشمس مباشرة، ومن العواصف الرملية وزحف الرمال الذي يسبب خلق ظروف غير مواتية للعمل من تأثيراتها على الجهاز التنفسي، وانعدام الرؤية. إضافة إلى طمس الطرق العامة، وإخفاء الألغام والذخائر تحت الرمال الزاحفة، وفي بعض الحالات ينشأ عن الشحنات الكهربية الساكنة من جراء احتكاك حبيبات الرمل طاقة أدت إلى الانفجار الذاتي أيضا.

ومن الصعوبات التي واجهت فرق التطهير من الألغام ما حدث من سيول شديدة جارفة سجلت بتاريخ ٢ فبراير ١٩٩٣م بالجهراء، وفي ٢٢ مارس ١٩٩٦م، و١١ نوفمبر ١٩٩٧م في مناطق متفرقة من البلاد مما أدى إلى:

- جرف الألغام المزروعة بالمناطق المرتفعة نسبيا مثل: سفوح جال الزور ومصاطبها الساحلية، تلال الأحمدي - البرقان، والحافات الصخرية

بالأجزاء الشرقية من وادي الباطن، وتلك المنتشرة في مسارات الأودية والروافد مثل: الروافد الشرقية لوادي الباطن، وبعض أودية حافة جال الزور والأودية القاطعة لتلال الأحمدي - البرقان؛ مما تسبب في انتقال الألغام إلى أماكن أخرى غير معروفة. وقد سجلت بالفعل بعض إصابات الألغام قرب وادي الباطن نتيجة لانجراف هذه الألغام بفعل مياه السيول.

- اختفاء الألغام المزروعة بالمناطق المنخفضة مثل: الخبرات والمنخفضات والدلتا التي توجد في بعض الأودية تحت التربة المنجرفة بواسطة السيول مما جعل استكشاف هذه الألغام من الأمور المستعصية.
- يضاف إلى ذلك أن القوات العراقية قامت بزرع آلاف الألغام بمناطق السبخات الساحلية في الأجزاء الشمالية الشرقية من جون الكويت في منطقة رأس الصبية - بحرة ، وفي الأجزاء الشمالية من السهل الساحلي لخور الصبية جنوبي ميناء أم قصر، وفي جزيرتي فيلكا وبوبيان، وفي الساحل الجنوبي بالضباعية - الخيران - حد الحمارة.

ونظرا لتأثر مناسيب المياه الجوفية بمناطق السبخات الساحلية بعوامل المد والجزر ودرجات الحرارة ومعدلات البحر، وبطبيعة الرواسب الساحلية فإنها عادة ترتفع في الشتاء لتقترب من مستوى الألغام. وكلما كانت هذه المياه عالية الملوحة فإن تأثيرها على الألغام وخاصة المتفجرات يكون شديدا، مما يجعلها غاية في الحساسية. ولا يمكن التعامل معها عن قرب في أثناء عمليات إزالتها، حيث يتم تفجيرها في أماكنها، مما لا يوفر الضمان الكامل لعمليات تطهير الألغام بمناطق السبخات.

من ناحية أخرى فعند جفاف السطح العلوي للسبخات الساحلية خلال فصل الصيف تتهيأ الظروف لعمليات التجوية بالرياح مما يعني تشكيل الفرشات

الرملية عل سطح السبخات، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء الألغام تحت الفرشات الرملية أو الغطاءات الرملية التي كانت أكثر ما يمكن خلال شهر يوليو ١٩٩٧م، وبلغت حركته حوالي ٣م/ يوم بمنطقة شرق حقل نفط برقان.

ومن واقع المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من هندسة القوة البرية رئاسة الأركان العامة للجيش الكويتي (مجموعة من الخبراء، ١٩٩) يتضح أن عمليات تمشيط البلاد وتطهيرها من الألغام والمتفجرات مرت بعدة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى - ما بعد التحرير من فبراير ١٩٩١م:

بدأت المرحلة الأولى بعد أن تحررت الكويت في فبراير ١٩٩١م، وكانت هذه المرحلة تهدف إلى تطهير المناطق الجنوبية وتمشيطها من الذخائر ومخلفات الحرب لاستئناف الحياة الطبيعية في المناطق والمرافق الحساسة التي أصابها الغزو العراقي بالشلل والتدهور. وتضمنت هذه المناطق المنشآت الصناعية، والمناطق السكنية والمدارس والشواطئ والجسور وخطوط الاتصال. وقام بهذه المهمة خبراء التخلص من الألغام من كل من: الكويت، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، فرنسا، المملكة العربية السعودية، أستراليا.

كما تم في هذه المرحلة تطهير المواني الرئيسية، حيث قام بهذه المهمة فريق من غواصي البحرية من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وأستراليا.

المرحلة الثانية من مارس ١٩٩١م

بعد الانتهاء من مرحلة التمشيط والتطهير السريعة التي نفذت بعد التحرير مباشرة قامت وزارة الدفاع بإبرام عقود لتطهير التراب الوطني من الألغام والذخائر ومخلفات الحرب، وذلك مع شركات وحكومات بالإضافة إلى فريق كويتي للتخلص من الألغام تم تشكيله من هندسة القوة البرية بالجيش الكويتي،

وتولى تطهير مساحة قدرها ٢ , ١٥٨٣ كم٢ من البلاد.

المرحلة الثالثة – من ديسمبر ١٩٩٣م

بعد انتهاء فرق التطهير ومغادرة الشركات والعاملين في التمشيط والتطهير التحق العسكريون من ضباط وضباط صف بهندسة القوة البرية فرع العمليات واستمروا في أداء أعمالهم وإكمال ما لم يتم الانتهاء منه من أعمال خلال مشروع التطهير. وما زال العمل مستمرا حتى تاريخه.

وكان هناك حتى عام ١٩٩٨م كتيبتان من المنتدبين البنغلاديشيين تقومان بالمساعدة في تنفيذ طلبات أعمال التطهير. كما شاركت هندسة القوة البرية بتطهير مسارات المسح الزلزالي لشركة نفط الكويت، وتطهير مسارات خطوط الكهرباء وخطوط النفط.

كما تم وقتها التعاقد على تقديم خدمات بعد الانتهاء من عمليات التطهير لكل من القطاع الفرنسي والباكستاني والبنغلاديشي تغطي مدة السنوات الخمس اللاحقة، موزعة ما بين فرق طوارئ مقيمة وخبراء يتم استدعاؤهم عند الحاجة، حتى يتم التأكد على المدى البعيد من تنفيذ وجدوى عمليات التطهير بصورة كاملة، مما يؤمن للأجيال القادمة السلامة والطمأنينة".[٤٤]

(٤٤) حمود عبدالله الرقبة، ملحمة إطفاء آبار النفط في الكويت.. وأسرارها، ط. ١، الكويت، د.ن.، ٢٠٠٣، ص. ٩٣ -١١٦.

التعاقدات مع فرق التطهير من الألغام والمتفجرات

القطاع	مواصفات العقد				القوى البشرية (فرد)	عدد الجرحى والقتلى منذ التحرير حتى ١٩٩٧/٦/١٦	
	تاريخ البدء	المدة (شهر)	القيمة دولار أمريكي	الفرق المسؤولة		الجرحى	الوفيات
الباكستاني	١٩٩٢/٤/٩م	١٩	٩٤٩٨٥٠٠٠	وحدات من الجيش	١١٠٠	٣٢	٩
البنغلاديشي	١٩٩٢/٤/٢٨م	٢٠	١٠٣٠٠٠٠٠٠	وحدات من الجيش	١٦٠٠	٢٨	١٣
المصـــري	١٩٩١/٥/٩م	٢٤	١٦٦٢١٦٢٠٠	وحدات من الجيش	٧٧٥	٣٧	٢٩
الفــرنسي	١٩٩٢/٥/١٣م	١٩	٦٠٠٠٠٠٠٠٠	شركة سؤفريمي so fremi	٣٥٠	٧	١
الأمــريكي	١٩٩٢/٢/١٦م	١٨	١٣٤٠٠٠٠٠٠	شركة CMSI	٥٥٠	١١	١
البــريطاني	١٩٩٢/٣/١م	١٩	٥٩٢٠٠٠٠٠	رويال أوردنانس	-	٨	٣
التـــركي	١٩٩٢/٥/٧م	١٢	٣٠٠٠٠٠٠٠	شركة ICTAS/ EHRT	٣٢٢	-	-
الـكـويـتـي	١٩٩٠/٢/٢٦م	مستمر	-	وحدات من الجيش	مديرية الهندسة	٨	٤

المصدر : وزارة الدفاع، ١٩٩٤م و ١٩٩٧م (مجموعة من الخبراء، ١٩٩٨م)

إطفاء حرائق آبار النفط:

عالج مسألةَ إطفاء الحرائق العديدُ من المؤلفين، وصدرت بعض الكتب القيمة في هذا المجال، وأذكر منها كتاب الدكتور علي محمد الدمخي "للتاريخ كلمة: كارثة الدمار ومعجزة الإعمار في القطاع النفطي الكويتي" (١٩٩٣-١٩٩٤م) في ٤٦٤ صفحة من القطع الكبير والمزود بالصور والجداول والرسوم البيانية؛ وكتاب مركز البحوث والدراسات الكويتية "تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية" (٢٠٠٤م)؛ وكتاب عادل عيسى اليوسفي "البراهين: دراسة في أضرار الغزو العراقي على دولة الكويت"؛ بالإضافة إلى كتاب الدكتور حمود الرقبة "ملحمة إطفاء آبار النفط في الكويت وأسرارها" (٢٠٠٣).

وقد أحسن فريق من الباحثين الذين تعاقد معهم مركز البحوث والدراسات الكويتية برئاسة الدكتور محمد عبدالرحمن الشرنوبي الاعتماد على هذه المصادر في إعادة صياغة تاريخ جهود الكويت في إطفاء الحرائق. وأنقل فيما يلي ما جاء في كتابهم:

إعادة بناء القطاع النفطي :

كما هو معروف، فإن النفط هو المورد الاقتصادي الطبيعي الأساسي لدولة الكويت منذ اكتشف عام ١٩٣٨م، ولقد عملت الدولة بالتعاون مع كبريات الشركات المختصة على استثمار هذا المورد حتى أثمرت أعمال البحث والتنقيب ستة عشر حقلاً تتضمن ١٥٦٣ بئراً، بالإضافة إلى الحقول البحرية الثلاثة المشتركة مع المملكة العربية السعودية، وتمثل مجموعة الحقول الشمالية المجموعة الأصغر، حيث تنتظمها خمسة حقول فقط، وتضم نحو ثلاثمائة بئر، أما مجموعة الحقول الجنوبية فتبلغ أحد عشر حقلاً وتضم ١٢٦٨ بئراً، بالإضافة إلى الحقول البحرية: الخفجي والحوت والدرة، المشتركة مع المملكة العربية السعودية، وهكذا قدر الله

لأبناء هذه الدولة عائدات تقيم عليها حياتها ودولتها واقتصادها، فكان النفط عمود اقتصادها الفقري والمصدر الأساسي لدخلها.

ولقد تعرضت آبار النفط والمنشآت الرئيسية المصاحبة لجريمة تفجير وإحراق شامل، مما أسفر عن تفجير وإشعال وتدمير ١١٦٤ بئراً؛ أي نحو ٩٢٪ من مجموع الآبار، كما تم تفجير بعض مصافي النفط وخزانات الوقود في جريمة غير مسبوقة في التخطيط لها، وفي آثارها البيئية المدمرة، وتأكد من الوثائق التي خلفتها القوات العراقية أن تفجير وتدمير الآبار النفطية ومنشآتها إنما كان أحد أهم الأهداف الإستراتيجية للعدوان العراقي على الكويت. ومما يؤكد ذلك، ومن خلال وثائقه، حرص المعتدين على تهيئة الآبار النفطية ومنشآتها للتفجير المؤجل تحت مسمى «خطة التخريب المؤجل»، وذلك بوضع الحشوات المفجرة على رؤوس صمامات الآبار ووصلها بشبكة من الأسلاك وجعلها جاهزة للتفجير فور توصيلها بالمفجرات. وقد تم للعدو أن يقوم بتفجير هذه الآبار تفجيراً جماعياً وشاملاً مساء يوم الخميس الذي وافق الحادي والعشرين من فبراير عام ١٩٩١م عندما تأكد تماماً من هزيمته الساحقة وانسحابه المخزي من الكويت.

وكان العدو قد خصص جماعات التخريب ووزعها جغرافيا على آبار النفط ومنشآته كغيرها من المنشآت الحيوية الأخرى في البلاد، وسمى قادتها وأفرادها، وتم تزويدها بالمفجرات حتى لا يتم تسليمها للكويت سالمة عند الاندحار، بل مدمرة تماماً، وذلك وفق خطة محكمة أساسها إصرار النظام العراقي على ضرورة إتمام عملية التدمير والتخريب الشامل بنجاح حتى أنه لم يترك وسيلة للتخريب إلا ووضعها ضمن مخطط التدمير لضمان إتمامها، مع توعد قادة العدوان للمكلفين بالعملية بالعقاب الشديد لو ثبت أن هناك أدنى قدر من التهاون أو الفشل في إتمام هذه المهمة الشيطانية، كما وفر لكتائب الدمار والخراب المعنية بآبار النفط ما سمى بحرس التخريب، وهو أحد الجماعات المشاركة في تنفيذ عمليات التخريب، وتم تحديد حرس التخريب لكل مجمع نفطي في حدود مستوى سرية مشاة أو سريتين،

مع سرية هندسة ميدان، ويكون لكل حرس تخريب آمر لهذا الحرس وآمر للحماية يتوليا قيادة جميع القطاعات في أماكن التخريب، ويديرون العملية للاطمئنان إلى إتمامها بنجاح، كما خصص المعتدي لكل مجموعة أهداف معنية بالتخريب عدداً من الأفراد أسماهم (جماعة فرق التخريب أو جماعة الإشعال)، تكلف بتنفيذ أمر التفجير أو الإشعال، وأجرى عدة تجارب للتأكد من نجاح العملية وشمولها، وتم التواصل مع القادة والتعامل مع هذه المجموعات كفرق عسكرية تقوم بمهام ضد عدو. كما كان يخصص دوريات للمتابعة والاستطلاع والتدقيق لضمان عدم وصول أي فرد خارج أفراده إلى معدات التفجير أو إتلاف أسلاكها أو الاعتداء على أفرادها، وإجراء فحص يومي للأهداف المهيئة للتدمير.

ولقد اعتبر العدو أن توقيت تنفيذ جريمته يعد من الأسس الإستراتيجية للعدوان، وأثبتت الوثائق أن التوقيت المناسب لتنفيذ خطة التدمير في ضوء الموقف الذي تراه القوات، بحيث لا يتم تسليمها لأهل البلاد سالمة بأي حال من الأحوال، وجاءت تعليمات قادة العدوان في وثيقة صادرة في ١٨ يناير ١٩٩١م من آمر كتيبة الدبابات التاسعة، ووثيقة أخرى في ٢٥ يناير موجهة إلى كافة السرايا متضمنة توجيهات التنفيذ والبدائل التي يمكن اتباعها حال فشل الخطة أو أجزاء منها.

والملاحظ على هذه التوجيهات أنها تعنى بتنفيذ جريمة التدمير والتخريب سواء صدر الأمر بذلك أم لم يصدر، حيث قضت التعليمات بأن يتم التنفيذ في ضوء الموقف، مما يؤكد إصرار العدو على إتمام هذه المهمة تحت أي ظرف يفرضه الموقف والأحداث.[٤٥]

(٤٥) انظر كتاب: تدمير آبار النفط في الوثائق العراقية: الأضرار البيئية والاقتصادية والجهود الكويتية في المحافظة على الثروة النفطية، ط. ٣، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٤. وهو كتاب مليء بالوثائق العراقية التي تبين تعليمات القيادة العراقية لفرق ومفارز التخريب والتفجير لمنشآت وآبار النفط الكويتية.

أ - التدهور البيئي:

كان للتدمير المبرمج للموارد النفطية بالكويت أكبر الأثر في تدهور البيئة الشامل، بكل الشمول الذي تعنيه الكلمة، تدهوراً نال الهواء والماء والتربة والمياه الباطنية والحياة البرية والبحرية، حتى رمال الكويت التي نالها ما نالها من تشبع بسموم مخلفات النفط وبحيراته. وتجاوز التدهور البيئي حدود الكويت إلى الدول المجاورة بفعل انتقال الملوثات بالرياح والتيارات البحرية وغيرها؛ فقد عمد العدو إلى ضخ مئات الآلاف من الأطنان من النفط الخام في مياه الخليج العربي، مما دمر البيئة البحرية التي تكونت عبر آلاف السنين، وقضى على الأسماك والحيوانات والنباتات البحرية، كما كان لقيامه بإشعال النيران وتدمير أكثر من ألف بئر للنفط، معظمها منتجة شملت حقول الشمال والجنوب، الأثر البالغ في تصاعد كميات كبيرة من الملوثات الغازية التي ساعدت في تكوين الأمطار الحمضية، بالإضافة إلى الدخان الكثيف، وما صاحبه من نفايات وملوثات متعددة.

كما أدى تدفق النفط غير المحترق وتكون برك نفطية هائلة معرضة للهواء وحرارة الشمس والحرارة الناتجة عن الآبار، إلى تبخر المكونات الخفيفة للنفط وانتشارها بكميات كبيرة في الهواء، وقد ساعد ارتفاع رطوبة الجو مع انتشار الدخان إلى تكون ما يعرف بالضبخان smog الخانق الذي عمل على تغيرات مناخية ملحوظة، وأدى اختلاط النفط برمال التربة، ثم انتقالها بعد جفافها بفعل الرياح إلى المناطق المجاورة إلى ظهور مشكلة من نوع جديد من ملوثات الهواء. كل هذا مع الآثار المدمرة على التربة التي تأثرت بدرجة كبيرة نباتاتُها البرية بفعل تساقط قطرات النفط غير المحترق شديدة الحرارة.

وهلك الجزء الأكبر من الحياة الحيوانية البرية، وأصبح من الصعب عمل دراسات دقيقة لما أصاب الحياة الفطرية داخل مناطق الحقول أو خارجها بسبب حقول الألغام التي نشرها العدو داخل ساحات آبار النفط، وحول منشآتها وعلى مساحات هائلة من البر الكويتي، فهددوا البشر والزروع والحياة البرية

على السواء، ذلك كله في الوقت الذي تعمل فيه المنظمات الدولية والوطنية على رفع الوعي بحماية البيئة وسن التشريعات والقوانين التي تضمن للبيئة الحماية والبقاء كما أراد لها الله، وفي الوقت الذي يشترك فيه العدو في المؤتمرات والندوات والمنظمات المعنية بالبيئة وحق الحياة فيها للجميع، لم يحترم العدو مبادئ الحماية الدولية للبيئة وضرورة رعايتها خلال العمليات والمنازعات العسكرية المسلحة، بل كانت البيئة هدفاً مباشراً للأعمال الحربية المعادية واستخدمها العدو كأداة لوقف تقدم قوات التحرير القادمة لمناصرة الكويت.

ب - تلوث الهواء:

أدت الحرائق الناجمة عن إشعال آبار النفط إلى حدوث تلوث خطير للهواء بدرجة لم تشهدها منطقة في أي بقعة من بقاع الأرض من قبل؛ فقد غطت سحب الدخان الكثيف سماء الكويت وما حولها، وازدادت نسب أول وثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين، وكبريتيد الهيدروجين، والأوزون، والميثان، وغيرها من المواد الهيدروكربونية التي يتكون منها النفط، بالإضافة إلى مركبات أخرى كالبيرو وإيبارين والصناج والرذاذ النفطي ودقائق الرصاص والنيكل والكاديوم والكوبالت والنحاس والتيتانيوم والزرنيخ والفانديوم. وكان تأثير كل ذلك على البيئة رهيباً بعد أن ارتفع اللهب من الآبار إلى عشرات الأمتار، وتصاعدت أعمدة الدخان إلى مسافات تراوحت بين ثلاثة آلاف وستة آلاف متر فوق سطح الأرض، وأظلمت الدنيا بعد أن حجبت سحب الدخان أشعة الشمس وضوءها عن الأرض، وأثارت تلك الجريمة حالة من الخوف والذعر في العالم وهو يتابع أول حرب بيئية بهذا الحجم المخيف قد تُحدث خللا في نظام المناخ العالمي، بعد أن ارتفعت درجات الحرارة إلى أكثر من ١٥٠٠سي، مما أثَّر سلباً وبشدة في النظم البيئية والبشرية واحتمال تأثيرها على طبقة الأوزون.

وبالإضافة إلى هذا التلوث الخطير فوق الكويت أعلنت المملكة العربية السعودية في الثالث والعشرين من فبراير ١٩٩٢م أن سحب الدخان الناجمة عن حرائق النفط في الكويت امتدت إلى منطقة الهفوف، وفي قطر تدنى مستوى الرؤية في مدينة الدوحة بفعل الدخان الكثيف الذي أتت به الرياح إليها، وأعلنت البحرين أن سحابة داكنة تغطي سماءها وتحجب الشمس تماماً، كما أعلنت طهران في الخامس والعشرين من فبراير أن الدخان الأسود غطى سماء الحدود الإيرانية العراقية، واتجهت سحب كثيفة نحو إقليم إيلام جنوب غربي إيران، وبالذات في منطقة خوزستان، حتى إنَّ مدينة الأهواز قد غرقت في ظلام دامس، بالإضافة إلى سقوط أمطار داكنة وأمطار تحتوى على زيوت سوداء، حتى إنَّ سحابة الدخان قد غطت مساحة الغابات والمراعي في إقليم فارس بمساحة تبلغ نحو ٢٢ مليون فدان. أما تركيا فقد أعلنت هطول أمطار سوداء على مقاطعة أضنا وأجزاء من جنوب شرق تركيا أثارت الرعب في النفوس بعد أن لطخت ملابسهم وأجسادهم، وقد رصدت هيئة الأرصاد الجوية اليابانية كميات من الصناج في عينات من الهواء على ارتفاع ٧,٥ كم فوق طوكيو، حيث ينعدم هناك وجود الصناج تماماً، وقد طالت هذه المؤثرات أراضي جمهورية طاجيكستان، وأثرت في البيئة هناك؛ حيث تصاعدت كميات هائلة من الدخان الناجم عن حرائق نفط الكويت مع هطول أمطار غير معتادة، وظهور بعض الظواهر الطبيعية غير المألوفة.

وفي كل الأحوال كان حجم الكارثة البيئية مخيفاً؛ فقد قدر العلماء آنذاك أن كل كيلو متر مربع حول الآبار المشتعلة سقط عليه ما لا يقل عن ٥٠-٦٠ طناً من الصناج خلال الأشهر السبعة التي اشتعلت فيها النيران. وقد لعبت درجات الحرارة العالية واتجاهات الرياح وسرعتها في الكويت دوراً هائلاً في توزيع الملوثات وتصاعد الأدخنة رأسيا إلى مناسيب غير معتادة، هذا بالإضافة إلى تأثير كل ذلك على صحة الإنسان والحيوان والنبات، التي تأثرت بحدة وبدرجات

ملحوظة سجلتها مستشفيات الكويت إبان اشتعال الحرائق وما بعدها بفترة غير قصيرة، وهناك كثير من الدلائل التي تشير إلى أن مثل هذه الملوثات تسبب أوراما سرطانية للإنسان، كما يتعدى أثرها الضار إلى هلاك النباتات أو اختزانها لتلك الملوثات حتى إذا تناولها الإنسان أو الحيوان زاد تركيزها في أجسامها، مما يسبب ما يعرف بالتسمم الفلوري، كما أن مركبات الرصاص لها تأثيرها المعروف على الأجنة وعلى نمو الأطفال وجهازهم العصبي، بالإضافة إلى العديد من الأمراض التي يعد السرطان من أخطرها.

ج - تلوث مياه الخليج:

من المعروف أن الخليج العربي، الواقع بين دائرتي عرض ٢٤، ٣٠ شمالاً، يمثل مساحة محدودة لا تتجاوز ٢٣٩ ألف كيلو متر مربع، ويبلغ متوسط عرضه بين ٢٠٠، ٣٠٠ كيلو متراً، وطوله ٩٩٠ كيلو متر، ويحتوي هذا الخليج على كتلة مائية مقدارها ٨٥٠٠ كيلو متر مكعب تقريباً. وعمقه قليل يتراوح بين ٥، ١٠ أمتار على السواحل العربية، ويزداد عمقه بالاتجاه نحو الجانب الشرقي، وهو خليج شبه مغلق يتصل بخليج عمان والمحيط الهندي عن طريق مضيق هرمز، ومن خصائص التيارات البحرية فيه دورانها محاذية لسواحل تسير في اتجاه معاكس لاتجاه دوران عقارب الساعة عند السطح من الشمال إلى الجنوب في جانبه الغربي، ومن الجنوب إلى الشمال في جانبه الشرقي، هذه الظروف مع بطء هذه التيارات البحرية أدت إلى بطء عملية الإحلال أو التبديل؛ إذ تتجدد مياه الخليج العربي مرة واحدة كل ثلاث سنوات وقد تصل إلى خمس. ولا شك أن لهذا انعكاساته على مكوث الملوثات في الخليج لفترات طويلة قد تصل إلى خمس سنوات، إن الخليج العربي يمثل نظاماً بيئياً هشاً سريع التأثر بما يُقذف فيه من ملوثات.

أما حركة الأمواج في الخليج، فإنها تؤدى إلى تكسير بعض المركبات النفطية،

مما يؤدى إلى تغيير خصائص مياهه مما يؤثر مباشرة في خواص المواد الغذائية المتاحة في هذه المياه للأحياء البحرية ويعرقل تكاثرها. ولقد كان لخنادق النفط، التي استحدثها العدو لإلقائها في مياه الخليج، أثر بالغ في تغيير خط الساحل، مما انعكس سلباً على البيئة الساحلية وموادها الرسوبية، الأمر الذي أفقدها الاتزان مع مسار التيارات البحرية في الخليج. وتؤكد بعض الدراسات أن للتلوث البحري أثراً في زيادة معدلات نفوق يرقات المحار وتدهور المخزون منها، ومن ثم انخفضت كميات الصيد، وضعف هذا النشاط خلال عامي ١٩٩٢م، ١٩٩٣م في أعقاب العدوان.

وقد حدثت الكارثة العظمى بتلوث مياه الخليج العربي عندما اشتدت وطأة الغارات الجوية للقوات المتحالفة ضد قوات العدو، وهنا بدأت هذه القوات الأخيرة ابتداء من الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٩١م بضخ النفط من خمس ناقلات كانت راسية في مواني الكويت، وذلك بكمية بلغت ٦ مليون برميل، مكونة بقعة نفطية هائلة طافية فوق سطح مياه الخليج قابلة للاشتعال في الوقت الذي تحدده قوات العدو إذا هوجمت من الشرق، هذا بالإضافة إلى فتح صنابير النفط الخام وضخه في مينائي الأحمدي والشعيبة، وظل منسابا حتى الخامس والعشرين من يناير، وقد بلغت مساحة بقعة الزيت آلاف الكيلو مترات المربعة على امتداد ١٣٠ كيلو متراً وبعرض ٢٥ كيلو متراً.



(تاثر الطيور والحيوانات بالتلوث البيئي)



(بقع النفط في مياه الخليج العربي)

ووصلت امتدادات بقعة الزيت بعد خمسة أيام فقط إلى المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين، وقد ساعد على اتساع رقعة الزيت وامتدادها التسرب النفطي من الخنادق الساحلية الممتلئة بالنفط، والتي حفرها جنود الغزو كخطوط دفاع لهم، وكذلك تحركات القطع البحرية، وتدمير بعض سفن الإمداد العراقية المحملة بالنفط كرصيد احتياطي، مما أضاف المزيد من التلوث إلى مياه الخليج، ناهيك عن الألغام البحرية التي أدى تفجيرها إلى حدوث أضرار جسيمة بالنظام الأيكولوجي المائي للخليج، ولا ننسى ما تعرضت له محطات معالجة مخلفات الصرف التي دمرت بفعل قصف متعمد لها من العدو، فاضطرت الكويت إلى إلقاء مخلفات الصرف الصحي والبالوعات في الخليج مباشرة في فترة ما بعد الغزو، بما تحمله من ملوثات صلبة وسائلة دون معالجة، وقد ظل الأمر على هذا النحو لعشرة شهور تالية لاندحار العدو، مما نتج عنه تراكم كميات هائلة من الملوثات وارتفعت تركيزاتها إلى مستويات عالية شملت أنواع البكتريا الضارة وبكتريا القولون.

وقد عملت التيارات المائية السطحية في الخليج، وحركة الرياح الشمالية الغربية، على نقل كميات كبيرة من البقعة النفطية إلى السواحل الجنوبية بالمملكة العربية السعودية والبحرين وقطر، وقد أدت السحابة الدخانية كذلك إلى مزيد من تلوث المياه في الخليج، حيث سقطت في المياه بعض الملوثات النفطية الهوائية من دخان الآبار المشتعلة سواء من خلال الأمطار السوداء أو تساقطها لجسيمات دقيقة من الصناج.

د - تلوث المياه الجوفية:

لقد أحدث انسكاب وتدفق النفط على سطح الأرض ليستقر في المناطق المنخفضة كالمخرات والأودية التي تنفذ من خلالها إلى المياه الجوفية بالتسرب الرأسي للمياه المتجمعة. ولقد أثَّرَت هذه المياه الملوثة المتسربة في إعاقة تغذية

خزانات المياه الجوفية القريبة من سطح الأرض كمياه منطقة الروضتين وأم العيش لانسداد مسام التربة بالمخلفات النفطية، مما أعاق التسرب الرأسي لمياه الأمطار التي تمثل المصدر الأساسي لتغذية خزانات المياه الجوفية، مما ساعد على زيادة ملوحة المياه وانخفاض مناسيبها عند السحب المستمر دون تعويض المياه التي يتم سحبها. ولقد أثَّرت زيادة ملوحة التربة، بتأثير مياه الإطفاء الواردة من الخليج العربي في زيادة تركيز الأملاح في مياه الأمطار التي تتسرب رأسيًّا في التربة غير الملوثة مما ساعد في تدهور نوعيتها.

ولقد أسهمت عمليات إزالة آثار البحيرات النفطية وعمل شركات المقاولات بشق طرق صحراوية جديدة في زيادة معدل الجريان السطحي لمياه الأمطار في مواسم المطر الشديد، نظراً لموت معظم النباتات هناك، وتقدر العمليات الخاصة بذلك بنحو مليوني متر مكعب من الجتش، كانت سبباً في عدم وصول المياه السطحية إلى أماكن تصريفها الطبيعية، بالإضافة إلى الخلل الهيدرولوجي في الدورة المائية المحلية، مما يسبب قصوراً في معدلات تغذية الطبقات المائية.

هـ - تلوث التربة:

لقد عملت الطبقة الدخانية التي تخطت صحراء الكويت حاجزاً بين حبيبات التربة وكائناتها من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة والهواء. فقد اختنقت هذه الكائنات، وتلفت جذور النباتات، واختل النظام البيئي بكامله. وجُمعت عينات من التربة الملوثة من مناطق قريبة من شواطئ البحيرات النفطية ومزرعة جعيدان، ووجد أن أجزاء منها تحتوى على ٩٢,٧ ٪ من المركبات الهيدروكربونية المشعة؛ أي أنه لم يتحلل من هذه المركبات سوى ٧,٣ ٪ خلال العشرة شهور اللاحقة لتدمير الآبار، وبلغت هذه النسبة في مناطق أخرى ٩٥,٥ ٪، وأكدت الدراسات أن التلوث سيظل مدة طويلة نظراً لتقارب بحيرات النفط، مما سيكون له تأثيره السلبي على مظاهر الحياة تحت سطح التربة الملوثة، كما أن تماسك القشرة الخارجية

للتربة بتأثير الملوثات والجفاف سيجعلها أشد تماسكاً وصلابة، مما يقلل من فرص الحياة للغطاء النباتي في تلك المناطق؛ نظراً لاحتواء التربة على أعداد كبيرة من الكائنات الدقيقة مثل البكتريا والفطريات، وهي ضرورية جداً لإكمال ما يسمى بشبكة الحياة، لأنها مسؤولة عن التحلل العضوي الذي ينال كافة الكائنات الميتة وانطلاق العناصر المغذية والنافعة لكثير من الكائنات الحية، وبخاصة النباتات، بالإضافة إلى أهميتها في استمرار انتظام الدورات البيوجيوكيميائية كالكربون والنيتروجين والكبريت. ولقد أحدث تلوث التربة تأثيراً مباشراً وغير مباشر في المجتمعات النباتية بما أحدثه انسكاب الزيت، الذي بلغت درجة حرارته حد الغليان وأكثر، على الأجزاء النباتية الملامسة لها بطريقة مباشرة، وباستنزاف الأكسجين المحيط بجذور النباتات؛ لقد غيرت الملوثات النفطية من التركيب الفيزيائي للتربة، وقللت من قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة والهواء، بالإضافة إلى سوء تهوية التربة، وإيجاد خلل في التوازن البيئي بصورة مؤثرة.

ولقد تطلب إطفاء آبار النفط المشتعلة نقل مياه الخليج العربي بملوحتها (٤٥ جزءًا في الآلف) لمدة ٢٤٠ يوماً متصلة لتصب في ٣٦١ خزانا حفرت في مواقع هذه الآبار، واستخدمت عمليات الإطفاء ٢٥ مليون جالون في اليوم الواحد؛ أي ١,٥ بليون جالون في مجموعها، وقد أضافت هذه المياه إلى التربة كمية كبيرة من الأملاح التي ازدادت تركيزاً بتأثير الحرارة الشديدة في الكويت وسرعة تبخر المياه، مما حوَّل كثيراً من الأراضي إلى سبخات يصعب استنباتها أو عيش بعض الكائنات والحيوانات والطيور البرية فيها.

ملوثات أخرى:

لقد تركت الأمطار الحمضية الساقطة على الكويت، والتي تسببت في زيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون وثاني أكسيد الكبريت، تأثيرات واضحة على المباني التي ظهرت عليها البقع السوداء، وتشوهت بفعلها واجهات المباني، وأكدت

الدراسات أن أكثر من ٥٠٪ من المباني التي تم فحصها قد تأثرت بالأمطار السوداء، وتبين أن نسبة المباني التي تأثرت بالملوثات تتراوح بين ٧٠ و ٩٠٪ في جميع المناطق تقريباً، كما قدرت تكلفة إزالة هذه الملوثات بحوالي ١٠٤ ملايين دولار. ولقد أثبتت الدراسات أن للملوثات النفطية أثراً مباشراً على قوة وسلامة مواد البناء كالأسمنت والخرسانة والجبس وغيرها. وثبت أن هناك تأثيراً إيجابيًّا في قوة الضغط وهبوط الخرسانة المصنوعة من المواد الملوثة، بالإضافة إلى تركيز واحتراق المواد الهيدروكربونية لمواد البناء.

إعادة ترتيب قطاع النفط:

يظهر الجدول التالي أثر الغزو العراقي على إنتاج الكويت من النفط الخام متتبعاً هذا الإنتاج منذ عام ١٩٨٩ إلى عام ١٩٩٢م:

الفترة		الإنتاج (ألف برميل يومياً)
١٩٨٩م	الربع الأول	١٣٤٥
	الربع الثاني	١٩٥٣
	الربع الثالث	١٩٢٠
	الربع الرابع	٢٠٤٥
١٩٩٠م	الربع الأول	١٩٨٨
	الربع الثاني	١٨٦٨
	الربع الثالث	٦٩٣
	الربع الرابع	٩٥
١٩٩١م	الربع الأول	٢٧
	الربع الثاني	٢٣
	الربع الثالث	٢١٥
	الربع الرابع	٤٩٢
١٩٩٢م	الربع الأول	٦٤٧
	الربع الثاني	٩٤٧

ويظهر الجدول الآتي الانخفاض في عوائد النفط الكويتي بعد الغزو العراقي:

الفترة	(مليون دينار كويتي)	
٨٩/ ١٩٩٠م	٣٠١٠,٠	قبل الغزو
٩٠/ ١٩٩١م	٢١٠٩,٠	أثر الغزو
٩١/ ١٩٩٢م	٧٠٠,٠	أثر الغزو

كما امتدت أيادي التدمير العراقية إلى مصافي النفط التي تم تحديثها أواخر الثمانينيات حتى وصلت طاقة تكرير النفط فيها إلى حوالي ٨١٦ ألف برميل يومياً.

وطال التخريب أيضاً محطات تجميع النفط ومصانع البتروكيماويات، حيث دمرت معداتها وأجهزتها تدميراً كاملاً، وهي التي استغرقت عشرات السنين إنشاءً، ومليارات الدنانير تكلفةً.

وتم كل هذا في إطار عملية مدبرة استهدفت تدمير الكويت أرضاً وشعباً وحضارة، جراء سياسات هجومية توسعية تبنتها حكومات عراقية متعاقبة دفع ضريبتها في نهاية المطاف الشعب العراقي الذي انساق خلف هذه الحكومات وأيدها جميعها.

لم تتوقف الخسائر عند هذا الحد فقد خسرت الكويت مليارات الدولارات نتيجة توقف صادراتها النفطية، حيث كانت الكويت تخسر خمسة ملايين دولار أمريكي كل ساعة. وقد أشار وزير النفط الكويتي السابق الدكتور رشيد العميري لهذا الرقم حينما أكد أن خسائر الكويت اليومية بقطاع النفط لا تقل عن ١٢٠ مليون دولار أمريكي. كما تعرضت جل مخازن النفط للتدمير الكامل، حيث دُمّرَ ١٤ مخزن من أصل ٣٥ في الجنوب، و٨ مخازن من إجمالي ٢٤ مخزناً في الشمال.

وخسرت الكويت أثناء هذه الأزمة قرابة ١٠٠ مليون متر مكعب من الغاز. وطال التدمير مرافق تجميع وتفريغ النفط، حيث دمرت جميعها في الرصيف الشمالي بميناء الأحمدي، ودمرت ثلث صهاريج ميناء الأحمدي، وكذلك محطات فصل النفط عن الغاز. كما ألحقت أضرار كبيرة بمصافي النفط الكويتية بميناء عبد الله وميناء الشعيبة وأضرار أقل بالأحمدي. وجاوزت خسائر مرافق صناعة البتروكيماويات الثمانية مليون دينار كويتي، هي إجمالي خسائر مؤسسة البترول الكويتية وسبع شركات أخرى مرتبطة بها.

ولم تسلم مباني الوزارة وكافة محتوياتها وتجهيزاتها من النهب والسرقة، وتدمير ما لم يمكن نقله إلى العراق؛ فتمت سرقة أجهزة ومعدات مبنى إدارة وتفتيش وحسابات النفط في الأحمدي، وإتلاف جميع الملفات والمستندات الموجودة بالمبنى، كما تعرض نظام المعلومات الآلي التابع لبرنامج الشؤون الاقتصادية لدمار تام، وتعرض مركز المعلومات التابع للشؤون الاقتصادية أيضاً للسرقة، وطال النهب والسرقة كافة التجهيزات المكتبية بالمركز، وقُدر إجمالي خسائر برنامج الشؤون الاقتصادية بمليوني دينار تقريباً.

لذلك يمكن القول إن القطاع النفطي بدولة الكويت قد نُهب تماماً، وذلك على حد تعبير وزير النفط الكويتي السابق الدكتور رشيد سالم العميري في محاضرته التي ألقاها بقاعة بورشتر في العاصمة البريطانية لندن بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٩٠م، والمعنونة بـ: (أزمة الكويت: حرب ونفط وادِّعاءات العراق حول القضية النفطية).

ورغم صعوبة تقدير الخسائر التي لحقت بقطاع النفط الكويتي بدقة فإن تقريراً لوزارة النفط قدر هذه الخسائر بـ ٢٢ مليار دينار، بما يساوي ٧٠ مليار دولار، ويشمل هذا الرقم قيمة الأضرار في المنشآت والأصول في النفط الخام ومنتجاته، وتكلفة إخماد الآبار المشتعلة، والدخل النفطي المهدر جراء توقف

الإنتاج، مع التنويه إلى أن هذه التقديرات لم تشمل قيمة الأضرار التي لحقت بالمكامن النفطية، والأضرار التي لحقت البيئة من تسرب النفط للمياه والتربة.

كما قدرت خسائر القطاع النفطي من قبل بعثة الأمم المتحدة التي زارت الكويت في أبريل ١٩٩١م بـ٢٥ مليار دولار، وذلك لما لحق بهذا القطاع من أضرار جسيمة، تمثلت في تكاليف إطفاء الآبار المشتعلة، وتوقف عملية إنتاج النفط بما يساوى مليون ونصف مليون برميل يومياً، وكذلك قيمة الأجهزة والمعدات التي سُرقت أو دُمرت، مضافاً إلى هذا كله خسائر قطاعي صناعة البتروكيماويات والنقل والمواني.

إعادة الإعمار بقطاع النفط بعد التحرير:

ما بين آبار مشتعلة جاوزت ٧٠٠، وبحيرات نفطية قاربت ٣٠٠، وإنتاج متوقف، وخزانات مدمرة، ومعدات غير مكتملة، وسماء ملبدة بالسحب السوداء، ومياه ملوثة بالنفط المتسرب، كان على وزارة النفط الكويتية عقب التحرير مباشرة أن تستكمل جهود إعادة الإعمار التي بدأتها عقب الغزو العراقي، وتحديداً منذ بدأ التفكير في إعداد خطة الطوارئ للقطاع النفطي في سبتمبر ١٩٩٠م مستهدفة مكافحة حرائق الآبار في المقام الأول، ومن ثم إعادة تشغيل كافة المرافق النفطية لاستعادة القدرة على إنتاج النفط ثانية لتزويد كافة القطاعات بالدولة باحتياجاتها من الوقود، وإعادة تشغيل المصافي النفطية، وقد شكلت فرق عدة لإنجاز خطة الطوارئ هذه، على رأسها ممثلو قطاع النفط في فريق العمل الموجود بواشنطن، وفريق عمل مؤسسة البترول الكويتية بمكاتبها في لندن وهيوستن ودبي، وقد عُرف هذا العمل الضخم بمشروع العودة ومشروع الإعمار، وقد وقعت شركة البترول الكويتية الدولية عقداً مع شركة بيكتل الأمريكية لإدارة هذا المشروع، وعين توماس هيسكاف مديراً للمشروع، وكانت قد شكلت لجنة من وزارة النفط

في ديسمبر ١٩٩٠م لحصر الخسائر في كافة قطاعات النفط استعداداً للعودة من قِبل وزير النفط آنذاك الدكتور رشيد العميري بعد تكليف مجلس الوزراء له بهذه المهمة.

وقد تشكل فريق قطاع النفط في جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء من السيد عبد الكريم عبد الله الرباح رئيساً، والسيدين حسن إبراهيم الجاسم ومصطفى يوسف العدساني عضوين.

وقد قام الفريق الممثل لقطاع النفط بجهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء بجمع المعلومات وإخضاعها للتحليل والدراسة، والاتصال بكبريات الشركات المختصة بمعالجة المشاكل النفطية المختلفة على مستوى العالم والاجتماع بممثليها، كما قام بتنسيق الاتصالات بين المسؤولين الكويتيين في الحكومة ومسؤولي المؤسسات البترولية كافة، وتولى الفريق أيضاً إمداد وزارة الدفاع الأمريكية بكافة المعلومات والتقارير عن المنشآت النفطية في الكويت من أجل تحقيق القدر الأكبر الممكن من الفائدة المرجوة حماية لثروات الكويت النفطية.

وتولى الفريق أيضاً مسؤولية الاتفاق مع مقاولي إطفاء الحرائق، ومقاولي الخدمات المساندة لعمليات الإطفاء، ومهندسي صيانة المصافي والمصانع، وقام بشراء كافة المعدات والأجهزة والمواد المطلوبة لقطاع النفط، والاحتياجات الداخلية بالكويت من منتجات النفط، كما أبرم كل الاتفاقيات والتعاقدات وأوامر الشراء مع الشركات التي وقع عليها الاختيار. واضطلع هذا الفريق بمسؤولية توفير الأيدي العاملة المطلوبة لتنفيذ هذه التعاقدات، كذلك تم ترتيب عملية نقل المتفجرات وتخزينها لتستخدم في عملية إطفاء الآبار، وعملية تزويد القطاع النفطي بـ ١٥ محطة تحوي ٣٠٠ خط اتصال لاسلكي للاستخدامات الداخلية.

كما نجح الفريق في الاتفاق على شراء أسطوانات تعبئة الغاز السريع، ومحطة تعبئة مركبة، واستئجار عدد من السفن والبوارج والسيارات لنقل وتغطية احتياجات السوق المحلي الكويتي من النفط ومشتقاته.

وهكذا يتضح أن الحكومة الكويتية لم تشغلها ظروف الاحتلال عن وضع خطط تنموية محكمة تستهدف إعادة إحياء القطاع النفطي بأكمله؛ بدءاً بإطفاء حرائق الآبار، ومروراً بإصلاح مراكز التجميع والمصافي وخطوط الأنابيب، وصولاً إلى إعادة إنتاج النفط ثانية، ولو بمعدلات أقل من الاعتيادية لتغطية احتياجات السوق المحلي وإعادة التصدير ثانية، مستندة في هذا كله على سواعد أبنائها، ومستعينة بخبرة الخبراء والمستشارين والمختصين الدوليين في هذا المجال، كي تستعيد مكانتها الدولية في سوق النفط الدولية، وتتخطى الآثار الاقتصادية الضخمة التي خلفها الغزو العراقي.

وقد كلَّفت الحكومة الكويتية شركات أجنبية لدراسة وتقييم مدى الأضرار التي سببها الغزو العراقي للمستودعات النفطية حتى يتسنى لها تقرير معدل الطاقة الإنتاجية النفطية للكويت مستقبلاً. وتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الكويتي قد أعلن أن عملية إعادة الإعمار في قطاع النفط سوف تتخطى في مراحلها الأولى ستة مليارات دولار.

وعقب التحرير مباشرة، صدر القرار الوزاري باستمرار عمل اللجان التي كانت تدير القطاع النفطي في أثناء الاحتلال، وذلك لمدة شهر؛ نظراً لوجود معظم أعضاء الإدارة العليا للقطاع خارج الكويت، وذلك لفترة انتقالية حتى يعود هؤلاء المسؤولون لأرض الوطن، ويزاولون أعمالهم، ويعود للشركات وضعها الطبيعي، وتم نشر هذا القرار في وسائل الإعلام، وأخذت هذه اللجان الوضع والصفة القانونية خلال هذه الفترة، وبعدها صدر القرار بحلها، وعادت الأمور لوضعها الطبيعي بعد أن كتبت هذه اللجان تقاريرها الرسمية ورفعتها لوزير النفط،

وتميز أعضاء هذه اللجان بالدراية الكاملة بوضع الداخل الكويتي، نظراً لبقائهم بالكويت خلال شهور الاحتلال، مما يؤكد صواب قرار الوزير باستمرارية هذه اللجان في العمل وإدارة شؤون قطاع النفط بعد التحرير.

وقد أنجزت هذه اللجان العديد من الأعمال خلال إداراتها للقطاع النفطي في مرحلة هي الأصعب والأشق والأقسى في تاريخ الكويت، تمثلت في:

١- ضبط ومراقبة عمليات مسح الألغام في كافة مرافق القطاع.

٢- تزويد محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه بالوقود اللازم لتشغيلها.

٣- سد احتياجات السوق المحلي من البنزين والديزل.

٤- رسم خطة ملائمة لاستيراد الاحتياجات الإضافية من المنتجات البترولية والغاز.

٥- إجراء عمليات الإصلاح بشكل أولي لمصافي النفط.

٦- تشغيل ما لا يقل عن ثلاثين محطة تعبئة وقود خلال الأسابيع الثلاثة الأولى عقب التحرير، ثم الشروع في تجهيز عشرين محطة أخرى بدأ تشغيلها في شهر أبريل١٩٩١م.

٧- تشغيل مصنع أسطوانات الغاز وإمداد السوق المحلي باحتياجاته.

٨- تجهيز المرافق النفطية للعمل مرة أخرى، وذلك بتحديد كافة متطلبات التشغيل من مواد وأجهزة وعمالة.

٩- تطهير وتجهيز الرصيف الشمالي والممر المائي لاستقبال بواخر المنتجات البترولية.

١٠- النجاح في الوصول لإنتاج يومي مقدراه ٥٠ ألف برميل نفط خام رغم الكوارث التي كانت تعانى منها المرافق النفطية.

ومع تولي الدكتور حمود الرقبة لوزارة النفط في يونيو ١٩٩١م في الحكومة

الجديدة التي تشكلت بعد التحرير، انتهجت إستراتيجية جديدة قامت على الاستغلال الأمثل لثروة البلاد النفطية محلياً وإقليمياً ودولياً، وقامت على تحقيق الأهداف التالية:

١- استكمال إصلاح الدمار الذي طال كافة المرافق النفطية.

٢- استعادة القدرة الإنتاجية بشكل تدريجي.

٣- تنمية وتطوير الكفاءات الوطنية، ورفع المستوى العلمي والإنتاجي بالتعليم والتدريب.

٤- تشجيع التعاون ورفع مستوى التنسيق مع دول الأوبك والدول البترولية من خارج الأوبك في كافة القضايا البترولية.

٥- الحرص على سلامة البيئة في الكويت ومنع تدهورها نتيجة الأعمال النفطية.

٦- تأمين منافذ تسويق خارجية ثابتة للنفط الكويتي.

تلغيم وإشعال الآبار:

أثبتت «خطة التخريب المؤجل» التي وضعها العراقيون منذ وطئت أقدامهم أرض الكويت أنه لم يدر بخلدهم البقاء طويلاً في الكويت، وفي اختيار هذا الاسم لهذه الخطة خير دليل على ثقتهم ويقينهم بحتمية خروجهم من الكويت مهزومين ولو بعد حين. وقد تمت عملية تلغيم الآبار على أيدٍ متخصصة من مهندسي العراق، حيث أعدوا خطتهم على تفجير البئر بأكمله، وذلك بزرع المتفجرات في عمق كل بئر، مع تفجير الصمام الرئيسي لرأس البئر، وهي المتحكمة في الإنتاج. ووضع لهذا الهدف عدة شبكات تربط كل شبكة خمسة آبار تم توقيتها لتنفجر بعد التركيب بثلاث إلى ست ساعات، كي يتم تفجير أكبر عدد ممكن من الآبار في أقصر وقت. وقد استخدمت مادة C٤ التفجيرية، ويتم التفجير إما باستخدام الكهرباء أو بالفتيل الفوري أو بالفتيل المتفجر.

وفي إطار خطة التخريب هذه تم تزويد حشوات التفجير بصواعق، وامتدت لمئات الكيلو مترات أسلاك التفجير الخاصة بتنفيذ هذه الخطة، وربطت الحشوات في الآبار بطريقة محكمة جداً بكمية لا تقل عن ٣٠ رطلاً للبئر الواحدة، ودفنت الأسلاك في الرمال حماية لها من القصف الجوي، مع مراعاة التفجير عكس اتجاه الريح كي لا يؤثر الدخان الناتج عن التفجير على آبار النفط التالية.

وتؤكد الخطة سالفة الذكر، التي خطها العراقيون بأيديهم وتركوها وراءهم وهم يجرون أذيال الهزيمة والخسارة، أن تدمير وإشعال الآبار كان معداً له مسبقاً ومخططاً له فور دخول الكويت، وتم بأيدٍ اعتادت التخريب والإحراق، وليس كما ادعوا أنه حدث جراء القصف الجوي أثناء العمليات الحربية لتحرير الكويت، فكيف لقصف جوي أن يقوم بعملية حرق وتفجير غاية في الترتيب والتنظيم، وذلك بتلغيم الآبار كافة وتفجيرها وإشعالها وتسريب النفط منها لتكوين برك من الزيت مليئة بالألغام تحيط بهذه الآبار، وقد تم كل هذا فور التأكد من الهزيمة المخزية، ومن ثم ضرورة الانسحاب في أسرع وقت بعد انتهاء الهجمات الجوية وبداية دخول القوات البرية لتحرير الأراضي الكويتية.

وبالفعل بدأ تفجير الآبار بصورة جماعية بداية من الساعة الرابعة مساء يوم الخميس الموافق ٢١ فبراير ١٩٩١م تنفيذاً وتطبيقاً لنظرية الأرض المحروقة لعرقلة قوات التحالف الدولي البرية أثناء دخولها الكويت. وبلغت جملة الآبار التي تعرضت للتفجير والإحراق والإشعال والتدمير ١١٦٤ بئراً من إجمالي ١٢٦٨ بئراً، أي بنسبة ٩١,٨٪ من مجموع الآبار، إضافة لتفجير مصافي النفط وخزانات الوقود.

وقد انقسمت حالة الآبار بعد جلاء العدو إلى:

- ٦٥٢ بئراً مشتعلة إثر تفجيرها = ٥١,٤٪.
- ٧٥ بئراً نازفة وغير مشتعلة = ٥,٩ ٪.

- ٤٣٧ بئراً مدمرة تماماً = ٥, ٣٤ ٪.
- ١٠٤ آبار سليمة = ٢, ٨ ٪.

وقد كانت أغلب الآبار المدمرة تماماً في حقل الوفرة، حيث بلغت ٢٨٦ بئراً من إجمالي ٤٣٧ بئراً مشتعلة في كافة الحقول الكويتية. ولم يكن اختيار هذا الحقل تحديداً ليتم إلحاق أكبر الخسائر به اختياراً عشوائياً؛ فهذا الحقل يشكل المصالح الكويتية السعودية الأمريكية المشتركة، الأمر الذي جعل من تدميره ضربة لمصالح الدول الثلاث، كما أنه يمتاز بالنفط الثقيل الذي يشكل فور إشعاله غمامة تصور العراقيون أنها قد تفيدهم في إعادة عمليات القصف الجوي لقوات التحالف، وآباره من النوع الذي تسهل السيطرة عليه لانخفاض ضغطها، مما ييسر من إطفائها لو أراد العراقيون ذلك، بل إنه ربما ينطفئ البئر من نفسه. كما عانت ٢٨٠ بئراً برياً من آبار المنطقة المحايدة البالغة ٣٦٠ بئراً من الاعتداءات العراقية عليها أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن حقلي الظريف والعبدلية لم يتعرضا لاعتداءات العراقيين ربما لصغرهما، أو لعدم الاهتمام بهما، أو لنجاح الجهود الكويتية أثناء الاحتلال في صرف أنظار العراقيين عنهما.

إطفاء حرائق الآبار:

أدرك المسؤولون الكويتيون منذ وقوع الغزو أن احتمالات التخريب العراقي للمنشآت النفطية الكويتية واردة وبشدة، فشرعوا في إجراء الاتصالات في محاولات تجنيب البلاد هذه الكارثة، وبدأت الاتصالات بشركة أرامكو بالمملكة العربية السعودية، لمعرفة الإمكانات الموجودة لديهم لمواجهة هذه الكارثة إن حدثت. ولم تنتظر الكويت حتى يقوم العراق بإشعال الآبار لكي تعد العدة لإطفائها، بل أخذت بوضع التدابير والاحتياطات اللازمة لهذه المأساة المتوقعة.

وفي إجراء ذي اتجاه وقائي، وبموجب مذكرة عُرضت على مجلس الوزراء الكويتي، تم تشكيل لجنة ثلاثية تضم وزراء النفط والدفاع والداخلية لعمل خطة

للحيلولة دون قيام العراقيين بتفجير الآبار، وقام مجلس الوزراء باعتماد خطة هذه اللجنة، وقد اجتمعت هذه اللجنة بشكل دوري طيلة ستة شهور بمكتب شركة سمارك السعودية بالدمام، وكان أعضاؤها متفرغين تماماً لمراقبة الموقف واستكمال هذه الخطة، وعلى اتصال بالخبراء الأجانب بالمنطقة، وكانت اللجنة مسؤولة عن توفير المعلومات الدقيقة عن المنشآت النفطية والآبار، وتقديم تقارير دورية عن سير العمل بها، وكانت تستلم تقارير بشكل منتظم من موظفي القطاع النفطي المرابطين في الكويت.

وظلَّت مشكلة عدم معرفة عدد الآبار المحترقة عائقاً كبيراً أمام الخطط الكويتية؛ فقد كان احتراق خمسة آبار يعد كارثة بمقياس الصناعة النفطية، لكن المسؤولين الكويتيين قدروا عدد الآبار المحترقة بمئة بئر، وذهب ممثلون من وزارة النفط لهيوستن وتكساس للتعاقد مع شركات إطفاء الحرائق، التي طلبت مبالغ باهظة لتصنيع بعض المعدات خصيصاً لهذه الكارثة، وتم الاتفاق مع هذه الشركات، وتوقيع عقود وصل الواحد منها إلى ٣٥٠ صفحة.

وفي إطار مشروع العودة الذي أُعد أثناء فترة الاحتلال تم الاستعانة في البداية بشركة سنتافى (Santafe) المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية لجمع المعلومات عن الشركات العالمية المتخصصة في مكافحة حرائق النفط التي انحصرت مبدئياً في:

- شركة رد أدير Red Adair .
- شركة بوتس أند كوتس Boots and Coots .
- شركة وايلد ول كونترول Wild Well Control .
- شركة سيفتي بوس Safety Boss .

وكذلك تمت الاستعانة بشركات أمريكية استشارية لرسم خطة للعمليات المساندة لعمليات الإطفاء؛ كسحب الأنابيب، ونقل أبراج الحفر، والمقاولات

المختلفة، وأبراج حفر المياه، وتوفير الطعام والمسكن والعلاج. لكنه مع تزايد عدد الآبار المشتعلة تم إعادة النظر في خطة إطفاء الآبار، واتجهت نحو إسراع عملية الإطفاء بما يتماشى مع المعطيات الجديدة، وإبرام التعاقدات بسرعة أكبر، وفي النهاية قررت الحكومة الكويتية اعتبار عمليات الإطفاء عمليات حربية.

وعقب التحرير كان الوضع سيئاً لأبعد الحدود، فقد أوضحت التقديرات المبدئية أن ٨٥٪ من الآبار كانت مفجرة، ولا توجد معدات، فالدولة كلها نُهبت، ولا يمكن الشروع في إطفاء الآبار قبل تطهير الحقول من الألغام. وإزاء هذا الوضع قُدم اقتراح بإعلان الكويت منطقة كوارث، ومن ثم طلبت جهود دولية للمساعدة كما هو الحال أثناء حدوث الفيضانات والبراكين.

وفي أول اجتماع له بعد التحرير وجَّه مجلس الوزراء الكويتي في مارس ١٩٩١م نداءً لدول العالم أجمع لتقديم العون والمساعدة في مكافحة كارثة إشعال الآبار في أكثر من ٧٠٠ بئر نفطية، وقد تفاعلت غالبية دول العالم مع هذا النداء، فطلب الرئيس الأمريكي جورج بوش في مارس ١٩٩١م من الشركات الأمريكية الكبرى المختصة أن تهب لمساعدة الكويت في معالجة هذه الكارثة. وفي أبريل من العام نفسه تأسست في المملكة المتحدة المجموعة البريطانية الكويتية (KBG) لإطفاء حرائق النفط في الكويت بعد الطلب الذي قدمته الكويت لرئيس الوزراء البريطاني جون ميجور للمساعدة في إطفاء حرائق الآبار.

وأخذت الكويت في توسيع دائرة الشركات التي ستقوم بإطفاء الآبار بعد أن أصبحت الحاجة ملحة لذلك مع زيادة حجم الآبار المشتعلة عما كان متوقعاً؛ فبدأت مؤسسة البترول الكويتية في تجميع ما يزيد على ١٠ آلاف عامل من ٢٧ دولة للسيطرة على هذه الكارثة في أسرع وقت. وفي أبريل ١٩٩١م كان لدى الكويت حشد هائل يقدر بنحو ٨٠٪ من قدرات العالم في مجال إطفاء حرائق آبار النفط.

وفي ٣ أبريل ١٩٩١م أعلن وزير النفط الدكتور رشيد سالم العميري الإستراتيجية الجديدة لتقليص فترة إطفاء الحرائق إلى ٧ شهور، وقدم لها معالي الوزير بتصور جديد لإستراتيجية مكافحة حرائق النفط المشتعلة في الكويت من أجل السيطرة على الكارثة بأسرع وقت ممكن، وتقليل الخسائر المترتبة عليها إلى أدنى مستوى، وترتكز هذه الإستراتيجية على الحيثيات التالية:

١- إن الكارثة كبيرة بكل جوانبها، ولكن الحل السريع ممكن بإذن الله.

٢- هناك عدد كبير من الشركات المتخصصة في مجال إطفاء حرائق آبار النفط، ولا يقتصر على الشركات الأربع الشهيرة التي تم التعاقد معها مسبقاً.

٣- هناك طرق تقليدية وأخرى مبتكرة جديدة للإطفاء والسيطرة على حرائق الآبار. ويمكن الحل أساساً على مرحلتين إذا ما تم تطهير الحقول من القنابل العنقودية والألغام:

الأولى مرحلة إطفاء النار المشتعلة، والثانية المرحلة الأهم والأصعب، وهي إحكام رؤوس الآبار لوقف تدفق النفط والسيطرة عليه، وهو ما يسمى بـ Capping. ومن أجل هذا كان لا بد من تذليل العديد من الصعوبات التي كانت تواجه عمليات المكافحة عند بدء العمل مثل تمديد شبكات إيصال مياه البحر إلى الحقول، إضافة إلى توفير مرافق النقل الخارجي الجوي والبحري والبري. ومما يساعد في العمليات المساندة والمساعدة لفرق الإطفاء إذكاء روح المنافسة بين الشركات العاملة في مكافحة الحرائق، مما يزيد من عدد الآبار التي سيتم السيطرة عليها يومياً، والإعداد لإشراك عدد أكبر من القدرات والخبرات الكويتية في عمليات المكافحة، وذلك من داخل وخارج القطاع النفطي، وكان التوجه أن يؤسس أكثر من فريق: فريق كويتي وفرق أخرى من قطاعات أخرى غير القطاع النفطي. وكان الهدف من هذه الإستراتيجية العمل على تقليل الخسائر من ٤٣ مليار دولار كتقدير أوليّ في حال كون مدة المكافحة سنتين إلى تقريباً ١٢,٥ مليار

دولار في الخطة الجديدة، وهذا سيشكل وفراً قدره ٥ , ٣٠ مليار دولار، أي نسبة ٧٠٪ تقريباً من الخسارة، علماً بأنه وفق هذه الإستراتيجية فإن تكلفة عمليات الإطفاء لا تتجاوز ١٪ من تقديرات الخسائر الحالية. كما كانت تهدف كذلك إلى الحفاظ على مكامن النفط من الهدر المستمر، وبالتالي الحفاظ على الثروة النفطية واحتياطي الأجيال القادمة، مع تقليل الضرر الواقع على البيئة البرية والجوية والبحرية بشكل كبير جداً، وتجنيب المواطنين في الكويت على وجه الخصوص، وسكان المنطقة بعامة، المخاطر الصحية الكبيرة المترتبة على إطلاق كميات هائلة من الدخان والغازات السامة في الجو في حال استمرارها لفترات طويلة.

وبعد الإعلان عن هذه الإستراتيجية الجديدة تلقت الحكومة عدة عروض من شتى أنحاء العالم بلغ عددها ٨٠٠ عرض تقدمت بها شركات من مختلف دول العالم، وتم اختيار ٢٧ فريقاً يمثلون كل الشركات المتخصصة في العالم، بما فيها الفريق الكويتي.

وتماشياً مع عمليات الإطفاء التي كانت تسير من نجاح إلى نجاح، وتفادياً لأية مشكلة قد تظهر أثناء الإطفاء أصدر مجلس الوزراء الكويتي القرار رقم (٣) لسنة ١٩٩١م لتشكيل لجنة متابعة عمليات إطفاء حرائق آبار النفط برئاسة وزير النفط الجديد الدكتور حمود الرقبة، وعضوية السادة: ضاري عبد الله العثمان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وناصر عبد الله الروضان وزير المالية والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، ووزير التخطيط الدكتور أحمد علي الجسار، إضافة إلى خمسة أعضاء من خارج القطاع النفطي هم السادة بدر ناصر الساير، وأحمد شيخان الفارسي، والدكتور علي محمد الدخي، والدكتور على محمد أكبر، والدكتور عبد الرحمن صالح المحيلان. وقد عقدت هذه اللجنة ١١١ اجتماعاً في الفترة ما بين ١٥ يوليو ١٩٩١م و٥ يناير ١٩٩٢م لمتابعة عمليات الإطفاء ومحاولة الإسراع والتعجيل بإنهائها قدر الإمكان.

ساعدت عملية توسيع نطاق عمل الشركات الرئيسية المختصة بإطفاء حرائق الآبار من أربع شركات على ٢٧ شركة إلى اختصار الوقت المطلوب لعملية الإطفاء بشكل كبير جداً، وكذلك فإن الشركات المساندة التي قاربت ٦٠ شركة ساعدت في الإسراع بوتيرة العمل في الإطفاء.

كما أن فكرة الحساب بالأجر اليومي شكلت حافزاً لكافة الشركات للإسراع بإنهاء عملياتها كي تحصل على أجرها في أسرع وقت، الأمر الذي اختصر فترة عمل البريطانيين- على سبيل المثال - من ٦ شهور ونصف إلى شهرين ونصف فقط.

أما بخصوص طريقة الحساب اليومي التي تعاملت بها الكويت مع شركات الإطفاء، فبعد مناقشات عديدة بشأن الطريقة التي يجب اختيارها في الحساب المالي مع هذه الشركات، تم تفضيل فكرة الحساب بالأجر اليومي على فكرة الدفع لعملية إطفاء كل بئر نفطية على حدة، وذلك للتفاوت الكبير في الأضرار بين الآبار، وبالتالي تتفاوت الفترات المطلوبة لإطفائها، وكذلك لضمان أن يقوم كل مقاول بعمله على أكمل وجه دون أي تعجل، مع وضع المخاطر التي قد تودي بحياة الأفراد العاملين في الإطفاء في الاعتبار الأول، مما قد يسبب قصوراً في النتائج النهائية.

وجدير بالذكر أن الجانب الكويتي قد تحمل مصروفات سفر العمالة جواً من موطنها للكويت مع نفقات إقامتهم في الكويت، وكافة الخدمات الداعمة لعمليات الإطفاء. وقد أخذت شركة نفط الكويت على عاتقها في أثناء عمليات الإطفاء هذه مسؤولية حماية المناطق السكنية والمطار، وحماية البيئة العامة بالكويت، مع ضرورة تأمين الطرق الموصلة للآبار المتضررة. ومن منطلق ضرورة الحفاظ على المخزون النفطي الكويتي كانت هناك أولوية في التعامل مع حقلي المقوع والأحمدي، ثم حقل برقان، ثم الروضتين، ثم المناقيش، وفي النهاية أم قدير والصابرية.

ويبين الجدول التالي أعداد الآبار التي تم إطفاؤها في الحقول النفطية الكويتية منذ بداية عملية الإطفاء في مارس ١٩٩١م إلى نهايتها في نوفمبر ١٩٩١م:

الحقل	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	المجموع
البرقان	١	٨	١٩	٢٢	٣٠	٦٦	٧٧	٩٨	٤	٣٢٥
الأحمدي	٥	١٣	١٦	١٦	١٨	٥	-	-	-	٧٣
المقوع	٢	٤٧	١٩	١٤	٢٦	٩	-	-	-	١١٧
الروضتين	-	١	-	-	-	٧	١٤	٤٤	١	٦٧
الصابرية	-	١	-	-	-	٢	١١	٣١	١	٤٦
بحرة	-	-	-	-	-	-	-	٥	-	٥
المناقيش	-	-	-	-	١	-	٢٤	٣	-	٢٨
أم قدير	-	-	-	-	-	-	٢٠	١٤	-	٣٤
خشمان	١	-	-	-	-	-	-	-	-	١
الوفرة	-	-	١٩	٢٢	-	-	٣١	-	-	٣١
المجموع	٩	٧٠	٥٤	٥٢	٧٥	٨٩	١٧٧	١٩٥	٦	٧٢٧

الشركات المساهمة في إطفاء حرائق آبار النفط الكويتية:

بدأت عملية إطفاء حرائق آبار النفط الكويتية يوم ١١ مارس ١٩٩١م عن طريق أربع شركات فقط (ثلاثة أمريكية وواحدة كندية)، كانت الكويت قد أبرمت اتفاقاً معها أثناء إعدادها خطة للطوارئ قبل أن يتم تعرف العدد الحقيقي للآبار المشتعلة. وبعد التحرير أخذت الكويت توسع من دائرة المساهمات الدولية في هذه الكارثة البيئية، وبدأت اتصالاتها مع العديد من دول العالم ذات الخبرة في هذا المجال، حيث قام وزير النفط الكويتي الدكتور رشيد العميري بمخاطبة سفراء بعض الدول الأجنبية بالكويت لطلب المساعدة في إطفاء حرائق الآبار؛ كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين ورومانيا وإيران. كما قام خَلَفَه الدكتور حمود الرقبة بالتفاوض مع العديد من الحكومات والشركات الأخرى لجلب المزيد من الفرق لتوسيع نطاق المشاركة الدولية في عمليات الإطفاء لكسب المزيد من الوقت والتعجيل بالقضاء على هذه الحرائق. وكان لدخول الفريق الكويتي الأثر البالغ في التعجيل بالقضاء على حرائق الآبار النفطية رغم دخوله مضمار العمل متأخراً نوعاً ما، حيث قام وحده بإطفاء ٤١ بئراً في ٤٠ يوماً تقريباً.

ويظهر الجدول التالي أسماء الشركات المساهمة في عمليات إطفاء آبار النفط الكويتية المشتعلة، وعدد الفرق حسب ترتيب أداء الآبار التي قامت بإطفائها:

١	سيفتي بوس – كندية	١٧٦	٣
٢	بوتس اندكوتس – أمريكية	١٢٦	٣
٣	وايلدول كنترول – أمريكية	١٢٣	٣
٤	ردأدير – أمريكية	١١٧	٣
٥	فريق الإطفاء الكويتي	٤١	١
٦	ايبل إنجنيزنج – أمريكية	٣٩	١
٧	برشر كنترول – أمريكية	٢٣	٢
٨	الشركة الإيرانية الوطنية	٢٠	١
٩	إليرت ديزازتر – كندية	١١	٢
١٠	الشركة الوطنية الصينية	١٠	١
١١	تكنواميكس – مجرية	٩	١
١٢	شركة هورول – فرنسية	٩	٢
١٣	شركة ردفليم – كندية	٧	١
١٤	الشركة الوطنية الرومانية	٦	١
١٥	الشركة البريطانية	٦	١
١٦	شركة كنفرجن كونسون – روسية	٤	١

وفيما يلي نستعرض جهود كل شركة في عمليات إطفاء حرائق النفط بإيجاز حتى نقف على حجم الكارثة المراد تداركها في عملية إعادة إعمار قطاع النفط في البلاد:

١- شركة سيفتي بوس: Safety Boss

إحدى الشركات الكندية المتخصصة في إطفاء الحرائق، وساهمت في عمليات الإطفاء بثلاث فرق قوام كل فريق ثمانية أفراد، وبلغ عدد طاقم عملها بالكويت ٥٣ فرداً، وتميزت باستخدام معدات إطفاء خفيفة ومتنقلة، مما ميزها عن باقي الشركات. بدأت عملها في ١٨ أبريل ١٩٩١م، وأول بئر أطفأتها كانت بئر مقوع ١٦ بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩١م.وإجمالي ما أطفأته بلغ ١٧٦ بئراً خلال ٢٠٢ يوماً بواقع ١,١٥ يوم للبئر الواحدة.

٢- شركة بوتس آند كوتس: Boots and Coots

شركة أمريكية متخصصة، مقرها مدينة هيوستن، شاركت بثلاث فرق بإجمالي ١٢ فرداً، بدأت عملها في ٢٠ مارس ١٩٩١م، ونجحت في إخماد نيران أول بئر، وهي برقان ٣٩٢، بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٩١م، وآخر بئر أطفأتها كانت الروضتين ١٤، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م، وأخمدت النيران المشتعلة في ١٢٦ بئراً في ٢٢٥ يوماً بواقع ١,٨ يوماً للبئر الواحدة.

٣- شركة وايلد ويل كونترول: Wild Well Control

واحدة من كبريات الشركات الأمريكية في مجال إطفاء حرائق الآبار النفطية، مقرها ولاية تكساس، شاركت في عمليات الإطفاء بثلاث فرق يضم كل فريق ٦ أفراد، بدأت عملها في ٢٠ مارس ١٩٩١م، وأطفأت أول ثلاثة آبار في يوم واحد هو ٢ أبريل ١٩٩١م، وهي مقوع ٨، ١٤٨، ١١٩، وآخر بئر أطفأتها كانت روضتين ٣٤، بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٩١م، وأخمدت ١٢٣ بئراً في ٢٢٦ يوما بواقع ١,٨ بئراً يومياً.

٤- شركة ريد أدير: Red Adair

شركة أمريكية، من أشهر شركات مكافحة حرائق الآبار على مستوى العالم،

لها أكثر من ٥٠ سنة خبرة في هذا المجال، اشتركت بثلاث فرق تضم ١٨ فرداً، بدأت عملها في ١٦ مارس ١٩٩١م، وأطفأت أول بئر، وهي أحمدي ٤٩، بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٩١م، وبلغ عدد الآبار التي أطفأتها الشركة ١١٧ بواقع يومين للبئر الواحدة.

٥- الفرق الكويتية:

أ- فريق شركة نفط الكويت:

في إطار السياسة التي اتبعتها وزارة النفط الكويتية بشأن توسيع قاعدة المساهمة في عمليات إطفاء آبار النفط المشتعلة، قررت منح المهندسين والمختصين الكويتيين فرصة المشاركة في هذه الملحمة الدولية مساوية في ذلك بينهم وبين بقية المختصين الذين جاءوا من مختلف دول العالم، وبالفعل تم تشكيل الفريق الكويتي برئاسة المهندس عيسى بويابس.

وقد التقت رغبة القيادة الكويتية في منح الثقة لأبناء الكويت ورغبتهم في إثبات ذاتهم، والدفاع عن وطنهم، والاشتراك في إعادة إعماره، وقد توافرت لهذا الفريق عوامل عدة للنجاح لم تتوفر لغيره؛ فكل أعضائه يجمعهم حب الوطن والإخلاص له دون النظر للعوائد المادية لهذا العمل، إضافة لدرايتهم الكبيرة بحالة الآبار، كونهم موظفين بقطاع النفط الكويتي منذ ما قبل الغزو بسنوات، الأمر الذي زاد من اقتناعهم بعدم صعوبة المهمة رغم الدمار الهائل الذي أصاب آبار النفط، واشتراكهم في إزالة الألغام، وتطهير الحقول، قبل البدء في عمليات الإطفاء.

ولم يتم الدفع بالفريق الكويتي مباشرة في أتون معركة إطفاء الآبار، حيث استغل حماس هؤلاء الشباب، فتم توزيعهم على الشركات، وعملوا معهم مدة شهرين (يوليو-أغسطس) ١٩٩١م، حتى أخذوا الخبرة، وكونوا الفريق الخاص بهم أوائل سبتمبر ١٩٩١م. وبدأوا عملهم بالفعل في ١٤ سبتمبر ١٩٩١م.

وكان وزير النفط الكويتي الدكتور حمود الرقبة قد أعلن في يوليو ١٩٩١م عن مشاركة الفريق الكويتي في إطفاء الآبار منفرداً بعد أن يجتاز فترة العمل مع بعض الشركات الدولية التي باشرت عملها بالفعل منذ مارس ١٩٩١م. وضم الفريق الكويتي ٢٩ فرداً شكّلوا أربعة تخصصات؛ هي الإطفاء، والسلامة، والسيطرة، وهندسة البترول، والهندسة المدنية. وجميع أفراد الفريق كويتيو الجنسية باستثناء فرد واحد عمل في مجال الحفر واللحيم، وهو من جمهورية مصر العربية. وكان من الصامدين، أثناء الاحتلال، وعمل مع فريق شركة نفط الكويت المقاوم لقوات الاحتلال.

وقد بدأ الفريق الكويتي عمله في ظروف غاية في الصعوبة؛ فلم يجد أي دعم من الشركات الأجنبية المساهمة في عمليات الإطفاء، وافتقد المساعدة في العمليات المساعدة التي تسبق مرحلة الإطفاء، فكان لزاماً على أفراده أن يجهزوا كل شيء بأيديهم، كما أنه لم يقم بإطفاء الآبار السهلة كما رُوج، لكنه بدأ العمل في أصعب بئر في حقل أم قدير، كما قام بالتعامل مع النيران المشتعلة في بئر برقان ١٦٠ الكبير جداً.

واستخدم الفريق الكويتي الطريقة الكلاسيكية في إطفاء الآبار، ونجح في تحقيق نتائج مذهلة نالت استحسان الشركات الأخرى، وهي طريقة توفر الوقت والتكلفة المالية لعمليات الإطفاء، كونها تعتمد على تسليط المياه بكميات كبيرة جداً مدفوعة تحت ضغط شديد جداً نحو فوهة البئر، ومن اتجاهات وزوايا مختلفة، وهي الطريقة المعروفة باسم المقص.

وقد أثمرت جهود الفريق الكويتي في جوانب عدة، لم تتوقف عند الآبار الإحدى والأربعين التي نجح في إطفائها في ٥٤ يوماً رغم مشاركته المتأخرة في عمليات الإطفاء، تمثلت في:

- ارتفاع معدلات الإطفاء بشكل عام بعد مشاركة الفريق الكويتي.
- التكلفة الاقتصادية البسيطة في معالجة رؤوس الآبار.
- مساعدة بقية الفرق الأجنبية بتقديم المعلومات الضرورية عن آبار النفط الكويتية.
- توفير أموال شراء بعض المعدات والأجهزة المطلوبة للعمل، وذلك بتجميعها وتصنيعها.
- تولي عملية التنسيق بين كل شركات الإطفاء المشاركة في عمليات إخماد الحرائق.

ويذكر أن الفريق الكويتي قام بإطفاء ٤١ بئراً موزعة في حقلين؛ هما أم قدير (٣٢) بئراً، والبرقان (٩) آبار، وقد بدأ بإطفاء البئر الأولى، وهي أم قدير، بتاريخ ١٤ سبتمبر١٩٩١م. وآخر الآبار التي سيطر عليها في حقل أم قدير كانت أم قدير ٣٥، بتاريخ ١٠ أكتوبر١٩٩١م.

ثم بدأ الفريق عمله في حقل البرقان بالسيطرة على بئر برقان ١٢٢، بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩١م، وآخر الآبار كانت برقان ١١٨، بتاريخ ٦ نوفمبر١٩٩١م في اليوم الذي شرفه سمو أمير البلاد وولي عهده بزيارة الفريق.

وكان أكبر مجموع الآبار المشتعلة التي قام الفريق بالسيطرة عليه هو ١٣ بئراً يوم زيارة سمو ولي العهد للفريق، وذلك في أثناء إطفائه بئر برقان ١٧٥. وحل الفريق الكويتي في المستوى الثالث في عدد الآبار المطفأة.[٤٦]

هذا وقد نال الفريق الكويتي إشادة كبار المختصين في مجال إطفاء الحرائق على مستوى العالم؛ سوء للقدرات والمهارات الفائقة التي أظهرها أفراده، أو للطرق التي استخدموها والتي وفرت الكثير من الوقت والمال، أو لثقتهم في أنفسهم وإفنائهم أنفسهم في سبيل خدمة وطنهم وإنقاذ ثرواته من الهلاك، الأمر

(٤٦) حمود عبدالله الرقبة، ملحمة إطفاء آبار النفط في الكويت.. وأسرارها، ط. ١، الكويت، د.ن.، ٢٠٠٣، ص. ١٧٣.

الذي شكل دافعاً قوياً لباقي الشركات كي تحذو حذو الفريق الكويتي مما أسهم في النهاية في اختصار الوقت المطلوب لإطفاء الآبار المشتعلة من خمس سنوات إلى سبعة شهور فقط، والفضل كل الفضل يعود لأبناء الكويت الجنود المخلصين أفراد الفريق الكويتي لإطفاء الآبار.

مسلسل	الاسم	مجال العمل والتخصص	سنة الالتحاق بالعمل
١	عيسى عبدالله بويابس (رئيس الفريق)	هندسة البترول والغاز الطبيعي	١٩٧٧
٢	شبيب ناصر العجمي (نائب رئيس الفريق)	الهندسة الميكانيكية	١٩٨١
٣	سارة حسين أكبر	هندسة كيميائية	١٩٨١
٤	عياد محمد الكندري	هندسة صناعية	١٩٨٤
٥	عبداللطيف عبدالله الرباح	هندسة مدنية	١٩٨٣
٦	محمود عيسى الصومالي	أعمال الحفر	١٩٧٠
٧	عبدالقادر محمد الكندري	أعمال الحفر	١٩٧٦
٨	بدر جوهر أحمد	أعمال الحفر	١٩٨١
٩	حيدر عباس فرس	أعمال الحفر	١٩٨١
١٠	علي غلوم ملك	أعمال الحفر	١٩٨١
١١	تركي عبيد ملك	أعمال الحفر	١٩٨١
١٢	أحمد عبدالرحمن العتيبي	أعمال الحفر	١٩٨١
١٣	سليمان حسن الكندري	برادة ولحيم	١٩٨١
١٤	حمود خيران الحربي	خدمات الحفر	١٩٤٨
١٥	يعقوب محمد الكندري	أعمال الحفر	١٩٧٧
١٦	جاسم حجي محمد الغيص	أعمال الحفر	١٩٨٠
١٧	سمير عبدالمحسن محمد*	الحفر واللحيم	١٩٨١
١٨	سامي عبدالله الياقوت	هندسة مكافحة الحرائق	١٩٩٠
١٩	عبدالوهاب عبدالنبي السيد	الإطفاء	١٩٧٠
٢٠	إسحق خليل القائد	الإطفاء	١٩٨١
٢١	أحمد علي عبدالرحيم	الإطفاء	١٩٨٠
٢٢	بدر حسن الخباز	الإطفاء	١٩٧٧
٢٣	علي حسين أسد	الإطفاء	١٩٧٧
٢٤	عدنان عبدالنبي السيد	الإطفاء	١٩٧٧
٢٥	رياض محمد نوري	الإطفاء	١٩٧٦
٢٦	يعقوب حسن عبدالله	أمن وسلامة	١٩٧٥
٢٧	جاسم عبدالعزيز الخميس	الإطفاء	١٩٧٥
٢٨	عبدالكريم جارالله الشريفي	الإطفاء	١٩٨٣
٢٩	عبداللطيف علي جعفر	الإطفاء	١٩٨٣

* مصري الجنسية: وهو غير الكويتي الوحيد ضمن أفراد الفريق. ويقول عنه رئيس الفريق «إنه من الشباب العامل والمخلص والمحترف لطبيعة عمله ومن هنا كان اختياره ضمن أعضاء الفريق الكويتي للإطفاء، وهو من الإخوان الذين صمدوا في أثناء فترة الاحتلال وساعد أهل الأحمدي وشركة نفط الكويت حيث عمل في الورشة المركزية في أثناء الاحتلال مع الموظفين التابعين للشركة الذين كانوا يقاومون الاحتلال ويخفون المعدات، وعمل كذلك بعد الدوام مع العديد من المواطنين بمنطقة الأحمدي في إنشاء الدشم والخنادق التي كان الأهالي يختبئون فيها عن أعين العراقيين والقصف الجوي. (وكالة الأنباء الكويتية ـ كونا ١١ـ٢/ ١٢)

أسماء أعضاء الفريق الكويتي لإطفاء الآبار.



أعضاء الفريق الكويتي لإطفاء الآبار.

ب- فريق إطفاء الجيش الكويتي:

ساهم فريق إطفاء الجيش الكويتي مساهمة ممتازة في عمليات الإطفاء، حيث أوكلت إليه حوالي ١٢ بئر. تقع في حقل برقان ليعمل ضمن فرق بعض الشركات الأجنبية. وباشر عمله في منتصف أكتوبر ١٩٩١م. وكان عدد أفراده ١٣ إطفائي برئاسة الرائد عيسى الهدهود.(٤٧)

ج- فريق الإدارة العامة للإطفاء:

ضم هذا الفريق ستة ضباط برتبة نقيب من الإدارة العامة للإطفاء من أصل ٣٥ نقيباً، هم محمد حيدر المحميد، عبد الله أحمد الجاسم، أحمد عيسى المذن، إياد عيسى الحمر، جمال بدر البليهيس، وفاضل غلوم شاه، بدؤوا عملهم في ٢٠ أكتوبر ١٩٩١م.

(٤٧) علي الدمخي، للتاريخ كلمة، ص. ٣٠٢.

وتم توزيع هؤلاء الضباط على الشركات الأمريكية والكندية للعمل معها في عمليات الإطفاء، وساهم هذا الفريق في تجهيز المواقع لفرق الإطفاء في المناطق الشمالية، وتحديداً في حقل الروضتين، كما شارك في تجهيز البحيرات المائية وتمديد المياه في حقل البرقان.

٦- شركة إيبل إنجنيرنج: Abel Engineering

شركة أمريكية مقرها مدينة هيوستن، شاركت في عملية الإطفاء بفريق واحد قوامه ستة أفراد، بدأت عملها بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٩٩١م، وأطفأت أول بئر، وهو برقان ٨٠، بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٩١م، وفي ٢٦ أكتوبر ١٩٩١م أنهت عملياتها بإطفاء بئر برقان ٣٧٧.

وبلغ عدد الآبار التي أطفأها الفريق ٣٩ بئراً.

٧- شركة برسر كونترول: Presswe Control

إحدى الشركات الأمريكية المتخصصة في مجال إطفاء حرائق الآبار النفطية، شاركت في عمليات الإطفاء بفريقين، بواقع ٤ أفراد في كل فريق، وبدأت الشركة عملها بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٩١م، ونجحت في إطفاء أول بئر، وهي برقان ٣١١، في ٢٠ أغسطس ١٩٩١م، وأطفأت الشركة ٢٣ بئراً خلال ٨٢ يوماً، بمعدل ٣,٦ يوماً للبئر الواحدة، وأنهت الشركة عملها بإطفاء بئر (برقان ٣٧٦) في ٤ نوفمبر ١٩٩١م.

٨- شركة النفط الوطنية الإيرانية: National Iranian Oil Company

تم اختيار هذه الشركة لما تملكه من خبرة كبيرة امتدت لسنوات طويلة في مجال إطفاء حرائق آبار النفط المشتعلة. واشتركت بفريق واحد مكون من ٦ أفراد و٤١ فرداً مسانداً، وجلبت كافة المعدات اللازمة لأعمالها معها من إيران، وبدأت

عملها في ٧ أغسطس ١٩٩١م، وأطفأت أول بئر في ١٥ أغسطس ١٩٩١م (برقان ١٨٠)، وأطفأت آخر بئر في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م (برقان ١٣٧)، وأطفأ الفريق الإيراني عشرين بئراً.

٩- شركة أليرت ديزازتر: Alert Disaster

شركة كندية، شاركت بفريقين، قوام الواحد منهما ٦ أفراد، بدأت عملها في ٢٣ سبتمبر ١٩٩١م، وأطفأت في ٦ أكتوبر أول بئر، وهي برقان ٣١٨، وفي ٢٩ أكتوبر ١٩٩١م أنهت الشركة أعمالها بإطفاء بئري برقان ٣٢٠، برقان ٣٣٢، وبلغ عدد الآبار التي أطفأتها الشركة ١١ بئراً، مستغرقة ٣٧ يوماً، بمعدل ٣,٤ يوماً للبئر الواحدة.

١٠- المؤسسة الصينية للبترول والهندسة والإعمار: China Petroleum Engineering Construction Corporation

اشتركت بفريق واحد مؤلف من ٩ أفراد و٥٤ فرداً مسانداً، بدؤوا عملهم في ٢٤ أغسطس ١٩٩١م، وسيطروا على أول بئر (برقان ٢١٤) في ١٣ سبتمبر ١٩٩١م، وآخر بئر (برقان ٣٣٤) في ٢٨ أكتوبر ١٩٩١م. وأطفأ الفريق الصيني ١٠ آبار خلال فترة عمل امتدت لشهرين تقريباً.

١١- شركة تكنوأمبكس: Technoampex

شركة مجرية، اشتركت بفريق واحد قوامه ٢٣ فرداً يساندهم ١٧ عاملاً، بدأت عملها في ٢٢ سبتمبر ١٩٩١م، وأخمدت نيران بئر برقان ٢٥٢ في أولى عملياتها التي اختتمتها بإطفاء بئر برقان ٣٢١ في ٢٨ أكتوبر ١٩٩١م. ونجح الفريق المجري في التغلب على مشكلة تغير اتجاه الريح بابتكاره تقنية جديدة باستخدام محرك طائرة ميج مثبت على دبابة حربية روسية ليتغلبوا على هذه المشكلة. ونجح الفريق في إطفاء ٩ آبار خلال فترة عمله.

١٢- شركة هورويل للهندسة والخدمات: Horwell Engineering and Services

شركة فرنسية قدمت للكويت بفريقين، إجمالي أفرادها، ١٠٠ فرد؛ منهم ١٠ مختصون بالإطفاء. وبدأ الفريقان عملهما في ٣ أكتوبر ١٩٩١م، وأول بئر تمت السيطرة عليها هي الروضتين ٧٩، بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٩١م، وآخر بئر هي الروضتين ٢١ في ٢٩ أكتوبر ١٩٩١م. ونجحت الشركة في إطفاء ٩ آبار.

١٣- شركة رد فليم: Red Flame

إحدى الشركات الكندية المتخصصة في إطفاء حرائق آبار النفط، شاركت في العمليات بفريق واحد قوامه ٤ أفراد، بدأت عملها في ١٩ سبتمبر ١٩٩١م، وأنهته في ٤ أكتوبر ١٩٩١م، بدأت بإطفاء بئر أم قدير ٢٧ في ٣٠ سبتمبر ١٩٩١م، وأنهت الآبار ببئر برقان٣٤٠ بتاريخ ٤ أكتوبر ١٩٩١م، وأطفأت ٧ آبار في ٣٦ يوماً بمعدل ١,٥٪ يوماً للبئر الواحدة.

١٤- شركة البترول الرومانية Rom Petrol

اشتركت بفريق واحد قوامه ٣٧ فرداً، بدأت عملها بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٩١م، وأطفأت أول بئر في ٦ أكتوبر ١٩٩١م (برقان ٢٤٨)، وآخر بئر في ٣١ أكتوبر (برقان ٣٣٨)، وبلغ عدد الآبار التي أطفأها الفريق الروماني ٦ آبار.

١٥- المجموعة البريطانية الكويتية للإطفاء: Kuwait British Fire Group

تأسست هذه المجموعة في لندن من ثلاث شركات بريطانية هي؛ ويمبي وتايلور وودرو وأميك، واشتركت بفريق واحد بدأ عمله بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٩١م، وأول بئر أطفأها كانت صابرية ٢٠ بتاريخ ١٥ أكتوبر ١٩٩١م، وآخر بئر هي صابرية ١٨في ٣١ أكتوبر ١٩٩١م، وبلغ ما أطفأته الشركة ٦ آبار خلال ١٩ يوماً ، بمعدل ٢,٣٪ يوماً للبئر الواحدة.

١٦- شركة كونفيرجن إنتربرانش للخدمات العلمية والإنتاج: Conversion Interbranch Scientific and Production Concern

شركة روسية، اشتركت بفريق واحد مع مجموعة من القوى العاملة المساندة بلغ عددهم ٤٠ فرداً، بدأت عملها بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٩١م، وأنهته في ٢٨ أكتوبر ١٩٩١م، وكانت أول بئر أطفأتها هي برقان ٤٩، في ١٩ أكتوبر ١٩٩١م، وآخرها برقان ٣٣٣. وبلغ إجمالي ما أطفأته الشركة ٤ آبار خلال أسبوعين فقط بمعدل ٣,٣ يوماً للبئر الواحدة.

ونشير فيما يلي إلى مجموعة من الحقائق التي أفرزتها عملية إطفاء آبار النفط الكويتية التي أشعلتها قوات المحتل قبيل اندحارها وانسحابها من أرض الكويت:

- أثبتت هذه التجربة أن المستحيل ليس كويتياً، والدليل على ذلك نجاح الكويت في تحقيق المعجزة المتمثلة في إطفاء جميع الآبار خلال ٢٤٠ يوماً، وهي زمن قياسي دون شك، حيث لم تتوقف الكويت عند عبارات التعجيز التي أطلقها خبراء الإطفاء من أغلب دول العالم باستحالة إطفاء هذه الآبار قبل خمس سنوات على الأقل، وألقت هذا الكلام خلف ظهرها، واتجهت صوب هدفها متسلحة بإيمانها الشديد بالله، ثم ثقتها الشديدة في أبنائها المخلصين الذين كانوا قدر المسؤولية، وأسهموا في انتشال الوطن من عثرته التي لم تدم طويلاً بفضل الله عز وجل.
- كان لبعد نظر القيادات الكويتية وحكمتها دور كبير في التعجيل بإطفاء هذه الآبار؛ حيث بدؤوا في ترتيبات الإطفاء فور وقوع الغزو وقبل إشعال العراقيين هذه الآبار، فلعبت الحنكة السياسية وقراءة التاريخ جيداً دوراً

مهماً في الاحتشاد لهذه الكارثة، وذلك بالاتفاق مع كبريات الشركات العالمية المختصة بإطفاء الآبار أثناء فترة الاحتلال، وتوسيع قاعدة هذه الشركات بعد بدء عمليات الإطفاء بوقت قصير لإنهاء هذه الحرائق في أقصر وقت ممكن.

- برز دور المواطن الكويتي جلياً في حماية ثروات بلده، وتوفير كثير من الوقت والمال المطلوبين لعمليات الإطفاء؛ فقد أثر دخول فريق النفط الكويتي بشكل إيجابي في عمليات الإطفاء، فانخفض معدل إطفاء البئر الواحدة من ٣ أيام و٨ ساعات في المتوسط إلى يوم وساعتين فقط، وحسبنا دليلاً على صحة هذا الكلام أن نشير إلى أن الفريق الكويتي قد نجح رغم دخوله ميدان العمليات متأخراً في إطفاء ٤١ بئراً، تبوأ بها المنزلة الثالثة بين صفوف ١٦ شركة ذات خبرة عالمية شاركت في عمليات الإطفاء بنسبة بلغت ٦٪ من إجمالي الآبار المشتعلة.
- أظهرت العقلية الكويتية مهارة فائقة في الابتكار، والقدرة على التعامل مع الأزمات والمصاعب، حين قدم الشباب الكويتي فكرة رائعة تقضى باستخدام شبكة قديمة غير مستخدمة لنقل الغاز، وذلك لنقل مياه الخليج العربي لإطفاء الآبار، موفرين في ذلك كثيراً من المال والوقت والجهد لإنشاء شبكة جديدة لنقل المياه لإطفاء الآبار المشتعلة.
- نجح الكويتيون في تقليل نفقات عمليات الإطفاء بأكثر من وسيلة في أثناء قيام الشركات بأعمال الإطفاء، وذلك حينما اتخذوا أسلوب الحساب بالأجر اليومي طريقة للتعامل المادي مع هذه الشركات، وبعد انتهاء العمليات أعادت الكويت ما يساوى ٦٠٠ مليون دولار، بعد أن نجحت في تسويق وبيع المعدات التي اشترتها في أثناء عمليات إطفاء حرائق الآبار النفطية.
- ظهرت دبلوماسية الكويت، المشهود لها بالوعي بالأوضاع الدولية، دوراً

كبيراً في اختيار الدول التي شاركت في عمليات الإطفاء من بين الدول الصديقة التي وقفت بجوار الكويت في محنتها، وساندت الحق وسعت لإقرار الشرعية الدولية، فكان هذا السلوك بمثابة التأكيد على أصالة الكويت وإقرارها بالحق وتذكرها لأصدقائها على الدوام.

وللوقوف على حجم الأداء والمعدات والأفراد التي أنفقت لإعادة الآبار إلى سابق حالتها صالحة منتجة بفضل الله نورد ما يلي:

- استخدمت المعدات التالية للمساهمة في عمليات الإطفاء: ٢١ سيارة إسعاف، ٥٨٩ سيارة بليزر، ١٧٨ باص نقل، ١٠٨٦ شاحنة نقل، ٨١ شاحنة ذات حاوية مسطحة، ١٣ شاحنة وقود، ٣٢ شاحنة شفط، ٦٨ شاحنة مياه، ٢٦ شاحنة ميكانيكية، ٥ شاحنات نقل القمامة، ٤ شاحنات لنقل الأكسجين، ٦ شاحنات مبردة، ٢ شاحنة معدات، ١٩ شاحنة إطارات، ٨ شاحنة خرسانة، ٤ شاحنات للكهربائيات، ١٣٢ رافعة، ١٨ جرافة، ٣٢شاحنة سحب، ٢٣ عربة تسوية الأرض، ٢ عربة لحرث الأرض الصلبة، ٥٨ حفارة ذات ذراع طويل، ٦٥ حفارة، ٥٩ رافعة شوكية، ١١٧ جهاز لضغط الهواء، ٩٣ مولد، ٢٠٣ أجهزة لحام، ١٥٩ جهاز إضاءة، مصنع واحد صغير لإنتاج الأسبتيلين، مصنع واحد لإنتاج الخرسانة، ٧ مصانع لتحلية المياه، مصنع واحد لإنتاج الأكسجين، جهازان لتقطيع الأنابيب على البارد، ٢٥ وحدة تنظيف بخارية، ٥٤ مضخة، ١٢ خلاط أسمنت بالإضافة إلى ٣٤٢ حاوية.
- تم إنشاء ٣٦١ بحيرة صناعية صغيرة لاستخدامها في عملية الإطفاء.
- بلغ إجمالي كمية المياه المستخدمة ٢,١١ مليار غالون، وهذه الكمية الهائلة تكفي لملء بحيرة كبيرة عمقها متران وعرضها كيلو متر واحد وطولها ثلاثة كيلو مترات ونصف كيلو متر (وهي كمية كافية لتغطية مساحة دولة الكويت كلها بارتفاع ١٢مم).

- لتوفير هذه المياه تم مد شبكة أنابيب للمياه المتدفقة بلغ طولها ٤٠٠ كيلو متر، وقد تم إنشاء شبكة طرق للوصول إلى الآبار النفطية بلغ طولها ٢٨٠ كيلو مترا.
- بلغت كمية الجتش المستخدمة في شق الطرق وإقامة المنصات حوالي ١,٨ مليون متر مكعب، وهذه الكمية تكفي لإقامة هرم عرض قاعدته ١٠٠متر وارتفاعه ٤٥٠ مترا.
- استخدمت في عمليات الإطفاء معدات وماكينات وعربات بلغ عددها ٥٨٠٠ قطعة، وهذا العدد يمثل ثاني أكبر أسطول معدات عربات غير عسكرية في العالم، وهو أيضاً أكبر أسطول تم تجميعه في مكان واحد.
- تم إنشاء معسكر ضم ٢٠٠٠ فرد في المنطقة الوسطى، ومعسكر آخر ضم ٨٠٠٠ فرد في شمال الكويت، لدعم العاملين في مجال إطفاء حرائق الآبار ومساندتهم.
- تم تطهير أكثر من ١٧٥ كيلو متراً مربعاً من الأرض من مخلفات الغزو التي لم تنفجر، وتم تفجير أكثر من ٢٠ ألف قطعة من المتفجرات.
- تم استخدام أكثر من ٢٠٠٠ جهاز لاسلكي للاتصال والسيطرة على العمليات، وكانت هذه أكبر شبكة لاسلكية مكثفة من نوعها.
- أنشئ أكثر من ٣٠٠٠ خط تليفوني وأكثر من ٥٠ محطة فاكس و٢٤ شبكة هاتف تعتمد على القمر الصناعي لدعم عمليات الإطفاء، وتم إدخال هذا النظام في وقت قياسي.
- تم إعداد أكثر من ٣١,٢ مليون وجبة غذائية للعاملين في الإطفاء، وبلغ معدل تقديم الوجبات ٢٦ ألف وجبة في اليوم.
- احتاج العاملون بمكافحة الحرائق إلى ١٢ طناً في اليوم الواحد (أي ١٢ ألف

كيلوجرام) من الثلج لاستعمالهم الشخصي.

- زاد وزن المعدات المستخدمة في عمليات الإطفاء على ١٤٥ألف طن؛ منها معدات وصلت عن طريق الجو يبلغ وزنها ٥٥٠٠ طن، وكان يتم تفريغ ٨ سفن و٦ طائرات شحن من المعدات في المتوسط يومياً. ويقول الخبير الأمريكي ردادير: «لقد كانت تلك في اعتقادي أكبر عملية نقل جوي منذ الحرب العالمية الثانية» (كونا في ٥/ ٤/ ١٩٩٢م). ويقول مسؤول في شركة بكتل الأمريكية: «إنها أكبر وأسرع جسر جوي لنقل المعدات منذ الجسر الجوي لبرلين». وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن الكويت قد استأجرت ٥٥ طائرة بوينج (٧٤٧)، ٥٥ طائرة عسكرية تجارية ضخمة من نوع س-٥وأسطول من طائرات الأنتينوف الروسية ١٢٤-إس لشحن المعدات إلى منطقة الكارثة (الفجر الجديد ٢١/ ١١/ ١٩٩١م).
- اشترك أكثر من ١٠ آلاف شخص في عملية مكافحة الحرائق، وهذه التعبئة الهائلة لم يسبق لها مثيل في التاريخ بالنسبة لأي مشروع.
- أمكن التحكم في ٧٩٨ بئراً مدمرة، منها ٦٤٩ كانت النار تشتعل فيها أو يندفع منها النفط، اشتركت في إطفائها ٢٧ شركة عالمية لإطفاء الحرائق. وهذه الآبار كانت ضمن ٩١٤ بئرا تعمل قبل الاحتلال.
- استهلكت فرق الإطفاء ما مقداره ٢٥ مليون جالون من مياه البحر يومياً. وتقدر كمية المياه التي استخدمت في إطفاء حرائق آبار النفط ١,٥ بليون جالون.
- تم تمديد ٤٠٠ كيلو متر من الأنابيب لتوصيل هذه الكمية من المياه إلى رجال الإطفاء.
- تم حفر ٣٥٣ بحيرة، تتسع كل منها لـ ٢٥ ألف جالون من الماء، استخدمت هذه المياه في إطفاء الحرائق، وهذا المشروع بمفرده لو تم في الظروف العادية

لاستغرق ٥٠ سنة عمل لرجل واحد، بواقع ١٠ ساعات يومياً وسبع أيام عمل أسبوعياً.

- أقيمت طرق طولها ٢٨٠ كيلو متراً، تصل إلى مناطق رؤوس آبار النفط عبر مناطق كانت مغطاة بالنفط أو لم تكن ممهدة من قبل.
- تم استخدام ١,٨ مليون متر مكعب من الجتش لزوم حقول النفط.
- تم شحن ١٨٦ ألف طن من المعدات إلى الكويت، استخدم في نقلها ٥٣٨ طائرة و٧٨ سفينة، وكان معدل التفريغ اليومي ثلاث سفن وطائرتين.
- استخدم أكثر من ٥٨٠٠ قطعة للأجهزة والمعدات المطلوبة، وهذا العدد يمثل واحداً من أكبر أساطيل المعدات غير العسكرية في العالم، تم تجميعها في مكان واحد.
- تم تطهير أكثر من ٦٨ ميلاً مربعاً من الأرض، بها ما يقرب من ٢٠ ألف لغم لم يتفجر.
- تم بناء أو تأثيث مساكن لـ ١٠ آلاف فرد، و٦ صالات طعام.

إعادة تشغيل المصافي:

لم تسلم مصافي النفط الكويتية الثلاث (الشعيبة – ميناء الأحمدي–ميناء عبد الله) من التدمير والتخريب على أيدي القوات العراقية، في وقت كانت قدرتها الإنتاجية قد وصلت إلى ما يزيد على ٨٠٠ ألف برميل يومياً، وهو معدل يعد من أعلى معدلات إنتاجية المصافي على مستوى العالم.

وكانت المصافي قد وصلت إلى الغاية المنشودة من مشاريع التحديث التي أقيمت بها بتكلفة فاقت الأربعة مليارات دولار قبل الغزو العراقي، وفي الوقت ذاته زادت كفاءة الطاقة التصديرية للمصافي مع زيادة الطاقة الإنتاجية لها، وذلك من خلال تحديث مصفاة ميناء عبد الله ليصبح منفذاً تصديرياً حديثاً

يفي باحتياجات تصدير المنتجات المكررة في المصفاة، وفي إطار مشروع التحديث أيضاً تم ربط المصافي الثلاث بشبكة ضخمة من الأنابيب لتشغيل المصافي مجتمعة كمجمع تكرير واحد متكامل، يكون قادراً على المنافسة عالمياً، وتزامن كل هذا مع زيادة محطات تعبئة الوقود لتصل إلى قرابة ٩٠ محطة.

وتضطلع شركة البترول الوطنية الكويتية المملوكة لمؤسسة البترول الكويتية بمسؤولية تكرير النفط الخام محلياً في المصافي الثلاث وشحنه عبر ثلاثة أرصفة وجزيرة اصطناعية، وكذلك عمليات إرسال الغاز، والتسويق المحلي للمنتجات النفطية.

وفي أثناء الاحتلال توقفت المصافي الثلاث عن العمل باستثناء بعض المصافي في ميناء الأحمدي، حيث كان العراقيون يستخدمونها لتغطية احتياجاتهم من المنتجات النفطية، وأثناء الاحتلال تعرضت مخازن الشركة وما تحويه من منتجات وقطع غيار لنهب وسلب قبل أن يختم جرائمه بتدمير كافة مرافق الشركة وتحطيم ما لم يستطع سرقته وأخذه للعراق، كخطوط ومضخات الربط بين المصافي، وأرصفة الشحن.

وقد دمَّر العدو مصفاة ميناء الأحمدي، بما فيها وحدات التقطير ووحدات معالجة المخلفات الثقيلة، ورصيف الشحن الجنوبي. أما مصفاة ميناء عبد الله فقد دمرت فيها غرفة التحكم المركزية تدميراً كاملاً، ومصفاة التصدير، ومضخات نقل المنتجات بين المصافي وجميع الأنابيب، وخربت أجهزة التحكم وأنظمة مكافحة الحريق وكافة القوارب الخاصة. أما عن مصفاة الشعيبة فقد كان الدمار بها شاملاً؛ حيث دمرت المكونات الأساسية للمصفاة المتمثلة في وحدة تكرير النفط الخام، وخزانات المنتوجات ورصيف التصدير. كما تم تدمير مجمع الأنابيب الرئيسية، ووحدة التكسير الهيدروجيني، ومصنع مزج زيوت التوربينات، إضافة لإحدى محطات تحويل الطاقة الكهربائية الفرعية، وتم حرق الخزانات، وسرقة

كميات كبيرة من المنتجات البترولية وشاحنات النقل.

مراحل إعمار مصافي النفط

فور التحرير بدأت جهود إعادة الإعمار والإصلاح في مصافي النفط الكويتية، ويمكن تقسيم هذه الجهود إلى مرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى: شملت هذه المرحلة إصلاح وإعادة تشغيل الوحدات والمرافق التالية، وذلك لتلبية احتياجات السوق المحلية:

١- وحدة تقطير النفط الخام رقم ٤ في مصفاة ميناء الأحمدي لإنتاج المنتجات الأولية وزيت الوقود لمحطات الكهرباء.

٢- وحدة الإصلاح بالعامل المساعد «الجنوبية» في مصفاة ميناء الأحمدي لإنتاج بنزين السيارات، بنوعيْه الخصوصي والممتاز.

٣- وحدة معالجة الكيروسين في مصفاة ميناء الأحمدي لإنتاج الكيروسين ووقود الطائرات.

٤- الرصيف الشمالي التابع لمصفاة ميناء الأحمدي لشحن المنتجات النفطية.

٥- مصنع مزج الزيت في منطقة الشعيبة الصناعية لإنتاج زيوت السيارات.

وتم إنجاز هذه المرحلة في وقت قياسي، حيث تم تشغيل الوحدات والمرافق قبل نهاية شهر أغسطس ١٩٩١م.

المرحلة الثانية: شملت هذه المرحلة إصلاح وإعادة تشغيل باقي الوحدات التصنيعية والمرافق الأخرى في المصافي الثلاث، بالإضافة لتلك التي شملتها المرحلة الأولى، باستثناء وحدة الإيسوماكس وبرج التقطير الأولى بوحدة تقطير النفط الخام في مصفاة الشعيبة، ووحدة تكرير النفط الخام رقم ٣ في مصفاة ميناء الأحمدي. ونظراً لتفاوت درجة الدمار في

الوحدات المختلفة، واعتماد بعض هذه الوحدات على وحدات أخرى من حيث التغذية وتنقية المنتجات، فقد تم تشغيل هذه الوحدات وفق الجدول التالي:

الوحدة / المرفق	المصفاة	تاريخ التشغيل
وحدة تجزيء الغاز – ١	مصفاة ميناء الأحمدي – مصنع اسالة الغز	سبتمبر ٩١
وحدة تقطير النفط الخام رقم –١١	مصفاة ميناء الأحمدي	نوفمبر ٩١
وحدة إسترجاع غاز الشعلة	مصفاة ميناء الأحمدي	نوفمبر ٩١
رصيف الشحن الجنوبي (فقط خام غاز مسال)	مصفاة ميناء الأحمدي	نوفمبر ٩١
وحدة تصفية الغاز رقم –١	مصفاة ميناء الأحمدي	ديسمبر ٩١
وحدة تقطير النفط الخام رقم –١	مصفاة ميناء الأحمدي	يناير ٩٢
وحدة الإيوسين لتكرير النفط الخام	مصفاة ميناء الأحمدي	أبريل ٩٢
وحدة معالجة الكيروسين	مصفاة ميناء الأحمدي – مصنع اسالة الغاز	أبريل ٩٢
وحدة معالجة الديزل	مصفاة ميناء عبدالله	مايو ٩٢
الجزيرة الصناعية لشحن المنتجات النفطية	مصفاة ميناء الأحمدي	يوليو ٩٢
وحدة إزالة الكبريت من المخلفات	مصفاة ميناء عبدالله	أغسطس ٩٢
وحدة فصل الكبريت من المتخلف الثقيل –٢	مصفاة ميناء عبدالله	أغسطس ٩٢
وحدة التقطير التفريغ –٢	مصفاة ميناء عبدالله	سبتمبر ٩٢
وحدة التكسير بالعامل المساعد المانع	مصفاة ميناء عبدالله	أغسطس ٩٢
مصنع إنتاج البتييومين	مصفاة ميناء عبدالله	ديسمبر ٩٢

الوحدة / المرفق	المصفاة	تاريخ التشغيل
وحدة التفحيم –١	مصفاة ميناء عبدالله	ديسمبر ٩٢
وحدة التكسير الهيدروجيني	مصفاة ميناء الأحمدي	ديسمبر ٩٢
وحدة معالجة النافثا	مصفاة ميناء الأحمدي	ديسمبر ٩٢
وحدة إزالة الكبريت من المتخلف الثقيل –١	مصفاة ميناء عبدالله	مارس ٩٣
وحدة التقطير الفراغي –١	مصفاة ميناء عبدالله	مارس ٩٣
وحدة التقطير الفراغي	مصفاة ميناء عبدالله	مارس ٩٣
وحدة التفحيم –٢	مصفاة ميناء عبدالله	أبريل ٩٣
وحدة إزالة الكبريت من المتخلف الثقيل –٤	مصفاة ميناء عبدالله	يونيو ٩٣
وحدة إزالة الكبريت من المتخلف الثقيل –٣	مصفاة ميناء الأحمدي	يوليو ٩٣
وحدة تقطير النفط الخام رقم –٦	مصفاة ميناء عبدالله	أغسطس ٩٣
وحدة هـ – أويل	مصفاة ميناء الأحمدي	أغسطس ٩٣
وحدة التكسير بالعامل المساعد (أيسو كراكر)	مصفاة ميناء الأحمدي	سبتمبر ٩٣
وحدة الإصلاح بالعامل المساعد	مصفاة الشعيبة	نوفمبر ٩٣
وحدات معالجة نافثا/ كيروسين/ ديزل	مصفاة الشعيبة	نوفمبر ٩٣
وحدة التكسير الهيدروجيني	مصفاة الشعيبة	نوفمبر ٩٣
وحدة تقطير النفط الخام رقم –٥	مصفاة الشعيبة	نوفمبر ٩٣

وهكذا – فقد أُنجزت الإصلاحات التالية بناءً على ما تم في برنامج إعادة الأعمار وفق أعلى مستويات الإصلاح، بل وبإدخال أحدث النظم والبرامج المتبعة تقنياً في أكثر دول العالم تقدماً في مجال تكرير النفط:

أولاً – مصفاة الشعبية:

١- إصلاح برج التقطير التجزيئي الأوَّلي في وحدة تكرير النفط الخام ووحدة التكسير الهيدروجيني ووحدة الإتش أويل (H.Oil)

٢- إعادة تشغيل محطات الطاقة الكهربائية، وهي محطات أساسية لتشغيل بعض الوحدات الرئيسية في المصفاة.

٣- إصلاح الخزانات الخاصة بالمصفاة بعد أن أحرق العدو (٥) خزانات حرقاً كاملاً، وألحق أضراراً جسيمة بستة عشر خزانا.

٤- تشغيل رصيف شحن المنتجات البترولية المكررة في المصفاة.

٥- تشغيل وحدة تصنيع زيوت التوربينات في مصنع مزج الزيوت.

ثانياً – مصفاة ميناء الأحمدي:

١- إصلاح وحدات تقطير النفط الخام.

٢- إصلاح وحدات معالجة المخلفات الثقيلة من عمليات التقطير.

٣- إصلاح الخزانات الخاصة بالميناء.

٤- إعادة تشغيل الوحدات التالية:

- وحدة الإصلاح بالعامل المساعد.
- وحدة معالجة الكيروسين.
- وحدة معالجة زيت الغاز.

- وحدة التكسير الهيدروجيني.
- وحدة التكسير بالعامل المساعد.
- مصنع إنتاج البيتومين.

٥- إعادة إصلاح ما دُمر في رصيفي تحميل النفط الخام والمنتوجات البترولية الشمالي والجنوبي، اللذين تعرضا لأضرار متباينة، حيث دُمرت بعض خزانات الوقود في الرصيف الشمالي تدميراً كاملاً، كما أصاب الدمار أكثر من موقع شمل خطوط الأنابيب والمنشآت الخرسانية وأذرع التحميل في الرصيف الجنوبي.

ثالثاً - مصفاة ميناء عبد الله:

١- إعادة تشييد غرفة التحكم المركزية بعد أن دمرها العراقيون تدميراً كاملاً.

٢- إصلاح مضخات التصدير ومضخات نقل المنتوجات البترولية بين المصافي الثلاث وشبكة الأنابيب.

٣- إصلاح ما خربه العدو في نظام مكافحة الحرائق داخل المصفاة.

٤- إصلاح السير الناقل المستخدم لنقل الفحم البترولي من وحدة التفحيم إلى ميناء التصدير في الشعيبة.

٥- تجهيز الجزيرة الصناعية بما يلزمها من معدات سرقها العدو، وكذلك القوارب المستخدمة للنقل بينها وبين البر.

٦- إعادة تشغيل ميناء عبد الله الاصطناعي، وتصدير أول شحنة من خلاله في ٦ سبتمبر ١٩٩٢م.

هذه وقد قدرت تكاليف إعادة تشغيل المصافي الثلاث بحوالي ١٢٠ مليون دينار كويتي.

ويظهر الجدول التالي إنتاج المصافي الثلاث بعد إعادة الإعمار خلال عامي ١٩٩١م، ١٩٩٢م.

التاريخ	مصفاة الأحمدي	مصفاة ميناء عبدالله	المجموع
أغسطس ١٩٩١	٤٣٧٦	-	٤٨٧٥
سبتمبر ١٩٩١	٤٨٧٥	-	٤٦٨٨
أكتوبر ١٩٩١	٤٦٨٨	-	٤٥١١
نوفمبر ١٩٩١	٤٥١١	-	٦١٧٨
يناير ١٩٩٢	٥٥٣١	٦٤٧	٧٢٩٢
فبراير ١٩٩٢	٤١٢٤	٣١٦٨	٥٨٦٥
مارس ١٩٩٢	٣٧٣٢	٢١٣٣	٧٨٠٩
	٤١٩٠	٣٦١٩	٤٥٥٩٤
المجموع	**٣٦٠٢٧**	**٩٥٦٧**	**٤٨٧٥**

ناقلات البترول:

قامت شركة ناقلات النفط الكويتية، شأنها في ذلك شأن الشركات والمؤسسات النفطية الكويتية الأخرى، بإنجازات كبيرة لتحقيق مشروع «العودة» و«التعمير» وكان من أهم إنجازات الشركة ما يلي:

١- حددت شركة ناقلات النفط الكويتية تاريخ ١/ ٨/ ١٩٩١م موعداً لنقل جميع عملياتها إلى الكويت المحررة. ورغم كل الصعوبات والمشكلات الإدارية والفنية المصاحبة لهذا العمل الكبير فقد تم في موعده المحدد دون تقصير في نشاطات الشركة، أو توقف العمليات البحرية للأسطول.

٢- إعادة إعمار وتأثيث مبنى الإدارة العامة للشركة والفروع التابعة لها، وسكن الموظفين، وترتيب وسائل النقل اللازم للإدارة العامة وفروع الشركة، وإعادة وسائل الاتصالات إلى ما كانت عليه، حتى تتمكن الشركة من أداء

دورها كاملاً بالكفاءة نفسها التي كانت عليها قبل الغزو العراقي للكويت. وقد تم إنجاز ذلك خلال فترة وجيزة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

٣- تمكنت الشركة بعد التحرير مباشرة من تنظيم عملية إمداد المصافي ومحطات الطاقة بالوقود اللازم لها لبدء عمليات الإعمار، وذلك من خلال استخدام ناقلات الشركة في شحن وتفريغ المشتقات النفطية، في الوقت الذي رفضت فيه شركات الملاحة المختلفة العمل في المياه الكويتية لوجود الآلاف من الألغام البحرية التي زرعها العراقيون في المياه الإقليمية للكويت، فقد تم تخصيص ثلاث ناقلات من الأحجام الصغيرة، وهي الناقلة «سدرة» والناقلة «نفط» والناقلة «الصبية»، وذلك لنقل المشتقات النفطية من سفينة إلى أخرى في الخليج، عوضاً عن المصافي التي خرَّبها العدو العراقي، وعدم إمكانية رسو الناقلات على الأرصفة الكويتية التي دُمرت بالكامل، بهدف حرمان الكويت من تصدير النفط، أو التزود بالوقود الذي تحتاج إليه البلاد في تلك الفترة الحاسمة من تاريخها.

٤- قامت الشركة بالتنسيق مع وزارة الكهرباء والماء بتوفير المياه اللازمة لتشغيل الغلايات الخاصة بمحطات الطاقة المختلفة، كما أسهمت في تأجير الناقلات اللازمة لنقل المياه العذبة إلى الكويت.

٥- تم وضع خطة طموحة أُطلق عليها خطة الطوارئ، استهدفت تشغيل مصنع تعبئة أسطوانات الغاز الرئيسي بميناء عبد الله والمصانع الأخرى التابعة للشركة، وقد بوشر العمل في تنفيذ هذه الخطة في أثناء الاحتلال العراقي للكويت حيث تم ما يلي:

- شراء محطات تعبئة متنقلة لتشغيلها حال تعذر تشغيل المصنع الرئيسي للغاز بميناء عبد الله.
- شراء رافعات شوكية، ومقطورات للغاز. وقد تم شحن هذه

المعدات إلى ميناء جبل علي بدولة الإمارات العربية المتحدة تمهيداً لإدخالها إلى الكويت بعد التحرير مباشرة.

- جلب العمالة الفنية المتخصصة في أعمال الصيانة والتشغيل للمصانع لتكون على أهبة الاستعداد للمشاركة في إعادة الإعمار، وتشغيل المصانع الخاصة بتعبئة أسطوانات الغاز، وقد تكللت تلك الجهود بالنجاح؛ حيث تم تشغيل مصنع ميناء عبد الله بعد عشرة أيام فقط من التحرير، وفور التحرير تم تشغيل مراكز التعبئة الخاصة التي قامت بممارسة كافة نشاطاتها من تبديل وتعبئة أسطوانات الغاز، حيث وصل معدل الإنتاج خلال شهر يونيو ١٩٩١م إلى أكثر من ١٥ ألف أسطوانة يومياً، وهو ما حقق الاكتفاء الذاتي للسوق المحلي حتى بعد عودة جميع المواطنين إلى الكويت.

٦- قامت الشركة بشراء عدد من الناقلات من اليابان وكوريا الجنوبية، ليصل إجمالي ما تملكه بنهاية عام ١٩٩٢م إلى ما يقارب ٢٦ سفينة.

البحيرات النفطية:

لم تقتصر أضرار آبار النفط المدمرة على خسائر النفط المُهدر فقط، بل تعدتها لتصل إلى البيئة الكويتية، فقد تكونت البحيرات النفطية من الآبار النازفة غير المشتعلة التي فُجرت على أيدي العراقيين وبعض الآبار التي لم تحترق كلياً، وكذلك الآبار التي أطفئت واستمر النفط في التدفق منها، في جريمة اعتبرت من وجهة نظر المختصين جريمة ضد البيئة. وقد امتدت الآثار السلبية لهذه البحيرات لتصل إلى الأحياء المائية والطيور، بل طالت مياه الشرب المحلاة أيضاً. وزاد من خطورة هذه البحيرات احتمالية تسرب النفط بسببها إلى المناطق السكنية المجاورة لمناطق الآبار النفطية. كل هذا دفع العالم أجمع لإعلان حالة الطوارئ لمواجهة الآثار البيئية السلبية لهذه البحيرات، والتي ستطال أغلب دول العالم دون شك.

فعلى سبيل المثال أعلن الاتحاد السوفيتي، رغم بعده الجغرافي الواضح عن مسرح الأحداث بالخليج العربي، على لسان مسؤول كبير في إدارة الأسطول البحري السوفيتي العملاق، تجهيز سفينتين وناقلة لجمع النفط، تضم ٢٥ خبيراً سوفيتياً في علوم المحيطات والأحياء المائية في البيئية.

وأجريت دراسات مكثفة لتحديد نسبة التلوث النفطي للتربة، بعد إزالة الحمأة النفطية من قاع البحيرات، وبلغة الأرقام بلغت مساحة هذه البحيرات النفطية ٣,٢ هكتار، وحوت ما يزيد على ٢٠ مليون برميل نفط، مما عُد في حينه أكبر قدر من النفط المراق على الشواطئ في التاريخ.

وقامت الكويت بطرح مناقصة عالمية تقدمت لها أكثر من ٣٠٠ شركة من مختلف دول العالم، لكنها ألغتها لارتفاع المطالب المادية لهذه الشركات، فقامت على الفور شركة نفط الكويت بتحمل هذه المسؤولية، ونجحت في شفط ٢٠,٨٠٠,٠٠٠ برميلاً حتى منتصف يونيو ١٩٩٥م. وقد واجهت شركة نفط الكويت العديد من المصاعب أثناء عمليات شفط النفط هذه تمثلت في:

١- تجمع أكثر من ٢٠ مليون برميل نفط خام في المناطق المنخفضة، وعدم وجود خزانات كافية لاستيعاب تلك الكمية الهائلة من النفط.

٢- عدم وجود مضخات لضخ النفط، إضافة إلى صهاريج التخزين التي كان معظمها مدمراً، مع مراعاة أن الأولوية في المعدات كانت لعمليات الإطفاء.

٣- تعرض نفط البحيرات لعوامل التجوية، إضافة إلى درجات الحرارة العالية الناجمة عن احتراق الآبار، مما أدى إلى تبخير المكونات الخفيفة من النفط، وتكوين مستحلب نفطي صعب التكسير، مقارنة بالنفط الخام المنتج من الآبار في الظروف العادية، وهذا المستحلب غني بالأملاح الناجمة عن

استخدام مياه الخليج في عمليات إطفاء الآبار. وقد أدى ذلك إلى وجود مشكلات فنية خاصة بفصل النفط عن المياه، والأملاح للحصول على نفط مطابق للمواصفات العالمية، بحيث يمكن تسويقه بأسعار مناسبة.

٤- هطول أمطار غزيرة خلال الأعوام ٩١، ٩٢، ١٩٩٣م، سببت سيولاً جرفت معها مواد طينية وبعض المواد الأخرى تجمعت في البحيرات النفطية، مما سبب مشكلات كبيرة في استخلاص النفط، كما قد جرفت السيول السواتر الترابية المحيطة بالبحيرات، مما أدى إلى انتشار التلوث في أجزاء من البيئة البرية.

٥- مشكلة وجود الألغام والمتفجرات التي خلفها العدو العراقي.

٦- عدم توافر الخبرة المحلية أو العالمية للتعامل مع حوالي ٣٠٠ بحيرة نفطية في رقعة واحدة.

وقد أمكن التغلب على هذه المشكلات بفضل توفير الحكومة لكثير من الأجهزة والمعدات، إضافة إلى جهود المخلصين من العاملين بشركة نفط الكويت؛ حيث قاموا بإصلاح بعض المضخات والمعدات القديمة الأخرى (السكراب) التي كانت موجودة في الشركة، وجدير بالذكر أنه أمكن الاستفادة من النفط الموجود في هذه البحيرات عن طريق تصديره، حيث طرحت هذه الفكرة؛ سواء ببيعه على هيئته، أو معالجته ليباع كنفط خام أو مُعالج، وذلك عن طريق الخطوات التالية:

أ- إنشاء وحدة المعالجة الحقلية (رقم١)، وفيها يتم تسخين النفط حيث تُستخلص الأملاح منه في وحدة تسمى وحدة استخلاص الأملاح، ويُجمع في خزانات النفط للتصدير كنفط خام.

ب- إنشاء وحدة معالجة في مصفاة ميناء الأحمدي، حيث يتم استخدام مواد

كيماوية خاصة تعمل على تفكيك المستحلب النفطي، ويتم فصل الماء والأملاح، وتصدير هذا النوع كنفط معالج.

جـ- تصدير النفط دون معالجة بعد تجميعه في الخزانات الشمالية.

وقد قامت الكويت ببيع كميات كبيرة من نفط البحيرات دون تكرير، مفضلة توفير قيمة تكلفة التنقية التي بلغت من ١١إلى١٣ دولاراً. وتم تصدير أول شحنة نفط منها في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢م. وفي أكتوبر ١٩٩٤م وصل إجمالي ما تمت معالجته من نفط البحيرات ٩٧٪.

وهكذا تكون الكويت، وضمن خطة إعادة الإعمار في القطاع النفطي، قد تغلبت على كارثة بيئية كبرى هي البحيرات النفطية، وإن كانت لا تزال تعاني من بقاياها حتى يومنا هذا.

خنادق النفط:

خلال الفترة من أغسطس ١٩٩٠م إلى يناير١٩٩١م قام المحتل العراقي بحفر المئات من الخنادق النفطية بداية من ساحل الخليج العربي شرقاً إلى وادي الباطن في أقصى الجزء الغربي من الكويت بطول يبلغ حوالي ١٩٧كم. وقامت خطة إعادة تأهيل المناطق المتضررة من هذه الخنادق بحسب ما جاء في كتاب "خنادق النفط ... وتدمير البيئة الكويتية: إحدى جرائم العدوان العراقي"، على مرحلتين أساسيتين هما:

المرحلة الأولى: الإجراءات العاجلة

تستغرق المرحلة الأولى من خطة إعادة التأهيل فترة زمنية من ٦-٨ شهور وتشتمل على تنفيذ المهام الآتية:

١- ردم الخنادق النفطية التي ما زالت مفتوحة ولم تُردم بعد بالمنطقة الساحلية

الممتدة بين منطقة حد الحمارة على ساحل الخليج العربي وطريق خادم الحرمين الشريفين (مدينة الكويت -النويصيب)؛ حيث إن هذه الخنادق تُعد مصيدة قاتلة للطيور والحيوانات البرية، إضافة إلى أن النفط يُعد أحد مصادر تلوث الهواء الجوي نتيجة استمرار تبخر مكوناته المتطايرة، كما أن مياه الأمطار والسيول تُفقد بسبب تجمعها في هذه الخنادق.

٢- علاج التشوه السطحي للأرض على جانبي الخنادق النفطية، الناتج عن حركة المعدات الثقيلة في أثناء عمليات ردم الخنادق، مما أدى إلى تعرج سطح الأرض لانتشار الحفر والمنخفضات الصغيرة (تصل مساحة بعض الحفر إلى حوالي ٣ أمتار مربعة بعمق ٧٥-١٠٠سم من سطح الأرض)، كما تنتشر النتوءات والأكوام من بقايا المواد الناتجة من حفر الخنادق مع خليط من التربة الملوثة على جانبي الخنادق، مما يتسبب في إحداث خلل هيدرولوجي لمياه الأمطار والسيول، حيث تفقد المياه في الحفر المنتشرة، كما أن انتشار الأكوام من بقايا التربة الناتجة من حفر الخنادق يعمل على تغيير مسارات مياه السيول، لذا يقترح تسوية سطح الأرض بعناية على جانبي الخنادق النفطية في مناطق الأودية والخبرات، مع إعطاء أولوية مطلقة لمناطق وادي الباطن - خَبرة أم عمارة - خَبرة أم الجثاثيل بالقطاع الغربي من الخنادق النفطية (المناقيش- وادي الباطن)، خَبرة جلهم ووادي الشقيق (بالقطاع الأوسط من الخنادق النفطية).

المرحلة الثانية: الإجراءات طويلة المدى:

تعتمد الفترة الزمنية والبرنامج التنفيذي للمرحلة الثانية من خطة إعادة التأهيل على نتائج التقويم البيئي للأضرار التي لحقت بعناصر البيئة من جراء الخنادق النفطية، فعلى سبيل المثال، في حالة ثبوت إمكان تلوث المياه الجوفية الضحلة بوادي الباطن بالنفط المدفون في جوف الخنادق النفطية، أو التحقق من

أن مخلفات النفط والتربة الملوثة بهذه الخنادق تشكل عائقا هيدرولوجيا يمنع سريان المياه الجوفية واتصالها على جانبي الخنادق، فلا بديل من التخلص من مخلفات النفط والتربة شديدة التلوث باتباع الخطوات الآتية:

١- استطلاع مسار الخنادق النفطية القاطعة لوادي الباطن قرب منطقة الشقايا، وتحديده بعلامات أرضية واضحة.

٢- شق الخنادق النفطية لإزالة التربة الملوثة وبقايا النفط، وذلك بطول حوالي ٥كم، وعرض حوالي٣م وعمق ٥ , ٢م (تقدر كمية التربة الملوثة المطلوب التخلص منها بحوالي ٣٧٥٠٠م٣).

٣- ردم الخنادق بتربة رملية نظيفة، يمكن نقلها من الرمال المتراكمة حول مزارع الدواجن على طريق السالمي الواقعة على مسافة حوالي٤٠كم شرقي وادي الباطن، وتقدر كمية التربة اللازمة لردم الخنادق بحوالي ٤٠ ألف م٣ (٢٠٠٠ سيارة نقل حمولة ٢٠م٣ للسيارة).

٤- استخدام التربة الملوثة بالنفط والناتجة من حفر الخنادق النفطية في عمل عدد من السدود لحجز مياه السيول بالروافد الثانوية لوادي الباطن، وذلك بعد تكسيتها بطبقة من الأحجار الجيرية المنكشفة بالمنطقة، على أن يتراوح ارتفاع السدود بين مترين وثلاثة أمتار، وتختلف الأطوال ما بين ٢٠٠-٣٠٠ متر بحسب اتساع الروافد الثانوية، مما يعنى إمكانية إقامة ٢٠-٢٥ سداً لحجز مياه السيول، الأمر الذي يؤدي إلى ازدهار الغطاء النباتي، وتنمية الحياة البرية، وتحسين خصائص التربة.

٥- تغطية سطح الرمال بمواد خشنة لمنع انتقالها بالرياح (يفضل الصلبوخ صغير الحجم).[٤٨]

---

(٤٨) ضاري العجمي، ورأفت ميسك، ومرزوق الغنيم، وسعيد محفوظ، خنادق النفط ... وتدمير البيئة الكويتية: إحدى جرائم العدوان العراقي، ط. ١، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٧، ص. ١١٤-١١٨.

إعادة الإنتاج:

كان التركيز شديداً أثناء سير عمليات الإطفاء للآبار المشتعلة على أن يتم إعادة تأهيل الآبار التي يمكن الاستفادة منها مستقبلاً، وردم ما انعدمت الفائدة منه لعدم صلاحيته للإنتاج. ولم يغب عن بال القائمين على عمليات إطفاء حرائق الآبار ضرورة أن تحافظ الكويت على مكانتها الرائدة في سوق منتجي ومصدري النفط الكبار في العالم. لذلك كله ركزت شركة نفط الكويت فور السيطرة على كارثة حرائق الآبار على حتمية إعادة مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه قبل الغزو، ورغم صعوبة هذا الهدف، فإن الكويتيين وبفضل من الله عز وجل، ثم بإصرارهم على خدمة وطنهم وصلوا لمبتغاهم. وقطعاً لم تصل الكويت لهذا المعدل الإنتاجي مباشرة، بل أخذت وقتاً ليس بالقصير لتصل لهدفها، فبدأت أوائل أبريل ١٩٩١م في ضخ ما يقارب ٥٠ ألف برميل يومياً لتغطية الاحتياجات المحلية. ثم زاد المعدل قليلاً ليصل إلى ٦٠ ألف برميل يومياً. وفي هذه الأثناء، أعلن وزير النفط الكويتي الدكتور رشيد العميري أن الكويت تحتاج إلى ٢١ شهراً كي يعود الإنتاج لسابق مستواه.

واستكمالاً لمشروع التعمير وخطة الطوارئ للقطاع النفطي أُجريت دراسة شاملة للآبار النفطية لتحديد الآبار غير المتضررة والآبار المعطوبة، وتحديد ما يمكن إصلاحه من عدمه، أظهرت الآتي:

- وجود عدد قليل من الآبار لم يتم تفجيرها من قِبل القوات العراقية، ويمكن من خلالها بدء عملية إنتاج النفط، وذلك بعد إجراء عملية إصلاح لبعض مراكز التجميع، وغير ذلك من الأمور الفنية المتعلقة بعملية الإنتاج، مثل إصلاح شبكات الأنابيب.
- أن أكثر من ٦٠٪ من الآبار يمكن إصلاحها، منها حوالي ٥٠٪ يمكن

إصلاحها عن طريق جهاز الحفر، والباقي يمكن إصلاحه بواسطة العاملين والخبراء المختصين بشركة نفط الكويت.

- نسبة تبلغ أقل من ١٪ من الآبار يتعذر إصلاحها.

وقد بدأ العمل الفعلي لإصلاح الآبار في شهر ديسمبر عام ١٩٩١م في حقلي برقان والمقوع، حيث كان يتم إصلاح حوالي أربعين بئراً بالشهر، وذلك بفضل توفير الحكومة الكويتية لكل ما يلزم عمليات إعادة إنتاج وتصدير النفط، وتسهيل كافة الإجراءات المالية والإدارية والفنية، إضافة إلى الجهد الخارق الذي بذله العاملون بشركة نفط الكويت في هذا المجال. وقد استمرت عملية إصلاح الآبار زهاء ثلاث سنوات.

كما تم إصلاح الأنابيب الخاصة بنقل النفط الخام من الآبار إلى مراكز التجميع ومنها إلى المشعبات، حيث ينقل النفط إلى مواني التصدير.

أما بالنسبة لمراكز التجميع والتي يبلغ عددها ٢٦ مركزاً، فقد تمثلت في مركزين في كل من حقل الروضتين، والصابرية، وأم قدير، والمقوع، وثلاثة عشر مركزا في حقل برقان، ومركز واحد في كل من حقل الرتقة وحقل المناقيش، إضافة إلى ثلاثة حقول مشتركة؛ أحدها مشترك بين حقول الأحمدي والمقوع والبرقان، ومركزين مشتركين بين حقل الأحمدي وحقل المقوع.

فقد كانت جميعها مدمرة، وإن تفاوتت درجة الدمار، حيث تم تدمير ١٠ مراكز تجميع تدميراً كاملاً، وتحتاج إلى إعادة إنشاء، أما الباقي فمنه ثلاثة مراكز كان التدمير فيها خفيفاً، ويمكن البدء في إصلاحها تمهيدا لعمليات الإنتاج، وما عدا ذلك من الآبار كان التدمير فيها متوسطاً. وبدأ العمل الفوري في إصلاح مركزي التجميع ٩، ١١ بالمقوع، وقبل نهاية الربع الأول من عام ١٩٩٣م تمكنت فرق التعمير من إصلاح ١٦ مركزاً للتجميع.

وقد أسفرت الجهود الهائلة التي قام بها المسؤولون في تنفيذ خطة إعادة الإعمار في قطاع النفط عن تحقيق إنجازات تاريخية غير مسبوقة يمكن رصدها وحصرها في النقاط التالية بحسب الترتيب التاريخي لحدوثها:

- (الأول من يونيو ١٩٩١م) بداية إنتاج النفط الكويتي بشكل تجاري بعد التحرير.
- (٢٦ يوليو ١٩٩١م) تصدير أول شحنة نفط خام من الرصيف الشمالي؛ حيث تحركت الناقلة النرويجية ثورنس Thorness، وعلى متنها ٢٦١ ألف طن، ٢ مليون برميل تقريباً.
- (أغسطس ١٩٩١م) إنتاج ما يساوى ١١٥ ألف برميل يومياً من حقلي المقوع وبرقان، و١٠٠ ألف برميل يومياً نصيب الكويت من نفط المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية.
- (١٤سبتمبر ١٩٩١م) استئناف عمليات الحفر في حقل المقوع.
- (١٤سبتمبر ١٩٩١م) حفر أول بئر منتجة بعد التحرير، وهي مقوع ١٤٩، وتنتج ٤٥٠٠ برميل يومياً.
- (١٥ سبتمبر ١٩٩١م) حفر آبار جديدة في حقل الأحمدي بواسطة شركة سانتافي الدولية المملوكة لشركة نفط الكويت.
- (٢٥ ديسمبر ١٩٩١م) تم الإنتاج من أول بئر محترقة، وهي برقان ٣٦١ بطاقة ٣ آلاف برميل يومياً.
- (يناير ١٩٩٢م) الوصول إلى ٥٠٠ ألف برميل كطاقة إنتاجية يومية.
- (أوائل ١٩٩٢م) الإنتاج اليومي من النفط بلغ مليون برميل.
- (فبراير ١٩٩٢م) عودة ١٢٠ بئر للإنتاج من إجمالي ٨٥٨ بئراً منتجة قبل الغزو.

- (٢٥ فبراير ١٩٩٢م) مع الذكرى الأولى للتحرير، عاد حقل الوفرة للإنتاج من خلال ٢٩ بئراً أنتجت ٢٣٠٠٠ برميل يومياً.
- (٢٢ مارس ١٩٩٢م) تصدير أول شحنة نفط مكرر.
- (يونيو ١٩٩٢م) حفر ١٩ بئر جديدة.
- (٢٥نوفمبر ١٩٩٢م) شركة سانتافي تبدأ الحفر في البئر الاستكشافية الأولى في حقل الوفرة.
- (يناير ١٩٩٣م) وصول إنتاج حقل الوفرة إلى ٨٩ ألف برميل يومياً من ٨٧ بئراً منتجة.
- (٢٥ فبراير ١٩٩٣م) وصول الطاقة الإنتاجية إلى ٢مليون برميل يومياً.
- (مارس ١٩٩٣م) أتمت شركة سانتافي حفر ٥٥ بئراً جديدة ضمن خطة إعادة التعمير.
- (٢٠ أبريل ١٩٩٣م) حفر البئر الاستكشافية العميقة الثانية في حقل أم قدير. بعدها أمكن الوصول في الإنتاج اليومي عند مستوى ٢ مليون برميل يومياً، وهو المعدل المنشود في خطة الطوارئ ومشروع التعمير في القطاع النفطي".[٤٩]

(٤٩) مجموعة من الباحثين، بناء دولة الكويت بعد الاحتلال العراقي الغاشم منذ التحرير وحتى نهاية عام ١٩٩٧م، ط.١ ، الكويت، إدارة المطبوعات الإعلامية، وزارة الإعلام، ص. ٥٠-٥٩؛ مجموعة من الباحثين، التحرير والتعمير: التقرير النهائي، ط. ١، الكويت، جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء، د.س، ص.١٦٥-١٦٩؛ علي الدخي، للتاريخ كلمة: كارثة الدمار ومعجزة الإعمار في القطاع النفطي الكويتي"، ط. ١، د.م، د.ن، ١٩٩٤؛ عادل عيسى اليوسفي، البراهين: دراسة في أضرار الغزو العراقي على دولة الكويت، ط. ١، د.م، د.ن، ١٩٩٩، ص. ٥٦-٦٩؛ حمود عبدالله الرقبة، ملحمة إطفاء آبار النفط في الكويت.. وأسرارها، ط. ١، الكويت، د.ن.، ٢٠٠٣، ص. ١١٧-١٨٢؛ محمد الشرنوبي وآخرون، كتاب غير منشور عن الغزو العراقي للكويت؛
College of Administrative Sciences، Kuwait University and LTC Techno-Economics، Inc، Raleigh، North Carolina، USA، "An Assessment of Kuwait's Total Economic Loss Resulting from Iraqi Invasion، submitted to Public Authority for Compensation for Damages Resulting from Iraqi Aggression، January ١٩٩٩.

الفصل الثالث
خطة الطوارئ

يمكن تقسيم عملية إدارة الدولة بعد التحرير إلى قسمين، الأول تنفيذ خطة طوارئ لتعالج العاجل من الأمور كالتموين الغذائي والكهرباء والماء والطرق والبدء بمعالجة الكوارث البيئية، والتي بدأت قبل التحرير في أكتوبر ١٩٩٠م. والثاني هو خطة إعمار البلاد التي ستستغرق حوالي ثلاث سنوات، وبالتأكيد فإن القسمين متداخلين بشكل أو بآخر.[٥٠]

سأعتمد في كتابة هذا الفصل على مجموعة من المصادر التي عنت بتوثيق موضوع لجنة الطوارئ وعملها منذ أكتوبر ١٩٩٠ إلى فبراير ١٩٩٤م، الأول تقرير لجنة الطوارئ الصادر في ٢٦ يناير ١٩٩١م، أي قبل التحرير والذي يستعرض استراتيجية اللجنة وخطتها العاجلة. وسأستعين أيضا بالتقرير النهائي لرئيس جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء، الذي قدمه الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في فبراير ١٩٩٤م، وكتاب "التحرير والتعمير: التقرير النهائي" الصادر أيضا عن جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء"، وكتاب نشرته وزارة الإعلام بعنوان "بناء دولة الكويت بعد الاحتلال العراقي الغاشم منذ التحرير وحتى نهاية عام ١٩٩٧م".

بدأ التفكير في خطة الطوارئ وإعادة إعمار الكويت قبل التحرير، وقد سبق وناقشنا ذلك في الجزء الثالث والرابع، وكانت الخطة مرتبطة باللجنة التي شكلتها الحكومة في الطائف بالتعاون مع لجنة ترأسها سمو الشيخ صباح الأحمد الصباح وعضوية الوزراء، وبلجنة إعادة البناء المنبثقة من الهيئة الاستشارية العليا التي شكلها المؤتمر الشعبي الكويتي بجدة.

(٥٠) لا يعالج كتابنا هذا قضية إعادة الإعمار، وأحيل إلى الكتاب الذي سيصدره قريبا مركز البحوث والدراسات الكويتية عن هذه المسألة وهو من إعداد الدكتور محمد عبدالرحمن الشرنوبي وزملاؤه.

وقد أوصت اللجان بتكليف الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين بتأسيس جهاز يقوم بعملية تنفيذ ومراقبة برنامج إعادة البناء.

وقد جاء في أول تقارير فريق العمل الكويتي المختص بهذا الموضوع ما يلي:

"الغرض من هذا التقرير هو إحاطة مجلس الوزراء بسير عمل الفريق الكويتي منذ بدء عمله بواشنطن بتاريخ ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٠ وحتى تاريخ ٢٥/ ١/ ١٩٩١م، والخطوات التنفيذية التي قام بها، والإنجازات التي حققها، حيث استمر الفريق بقطاعاته المختلفة خلال هذه الفترة بعقد اجتماعات مكثفة ويومية مع الشركات والمقاولين والموردين في تحديد متطلبات كل قطاع وتوقيع عقود شراء الآلات والمعدات والأجهزة ... وغيرها لتغطية هذه الاحتياجات وتحقيق أهدافها خلال فترة الطوارئ، والتقرير يشمل الأجزاء التالية:

أولا: الواقع والفرضية:

نتيجة العدوان العراقي الغاشم على الكويت وما سببه من دمار وتخريب لمعظم ان لم يكن لجميع خدمات البنية الأساسية للدولة من ناحية، وما سيلحق هذه البنية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى من مزيد ... من الأضرار والدمار والتخريب والنهب والسلب من ممتلكات الحكومة والشعب عند طرد الغزاة من الوطن . فقد قام الفريق الكويتي بخطوات عملية لإعداد خطة الطوارئ وإعادة بناء الكويت أخذا بعين الاعتبار فرضية أسوأ الاحتمالات التي ستلحق بدولة الكويت ومجتمعه من جراء الأعمال العدوانية التي قام بها النظام العراقي في تدمير الكويت وسلب مقدراته.

ومنذ البدء بإعداد خطته، أخذ فريق العمل الكويتي بعين الاعتبار ما يلي:

١- أن خطة الطوارئ مدتها قصيرة (٣ أشهر)، وأن حجم السكان المفترض خلال هذه الفترة سيكون في حدود ٨٠٠ ألف نسمة.

٢- الاستفادة القصوى من العمالة الوطنية خارج الكويت من الفنيين والمهنيين وذوي الاختصاص؛ باعتبار أن خطة الطوارئ بأمس الحاجة إلى هذه العمالة الوطنية. وانطلاقا من هذا المبدأ فقد بوشر بإجراء حصر شامل لجميع القوى الكويتية العاملة بمختلف تخصصاتهم للاستفادة منهم في استكمال إعداد خطط الطوارئ وتنفيذها على النحو المطلوب.

٣- سيقوم فريق العمل الكويتي حسب القطاعات المختلفة عند دخول الوطن إن شاء الله في الاستفادة القصوى من العمالة الوطنية المتواجدة الآن على أرض الوطن لمساندة فريق العمل الكويتي. ليس فقط في تقديم الخدمات على نطاق أوسع بل أيضا في تحديد الدمار والتخريب وكيفية إصلاحه.

٤- دخول المواطنين إلى البلاد سيتم في فترة لاحقة من التحرير حتى يتم تحقيق المتطلبات الأمنية وتوفير أكبر قدر ممكن من الخدمات الضرورية. كما أن الجانب الأمني وإجراءاته الدقيقة يتطلب تدفق المواطنين إلى البلاد بصورة مبرمجة محددة الخطوات. وهذا ما ستقوم به أجهزة الأمن من تجهيز الهويات وشراء معدات التفتيش وتحديد درجة الرقابة على عملية الدخول وأسلوب تنظيمها.

٥- قيام فريق العمل الكويتي بتوسيع نطاق مشترواته واحتياجاته من السلع والخدمات بما في ذلك النقل والتخزين، وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من جميع الإمكانات المتاحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ثانيا: أهداف خطة الطوارئ

تهدف خطة الطوارئ إلى توفير الخدمات الأساسية اللازمة لمعيشة الشعب الكويتي بعد التحرير. وهذه الخدمات تشمل أساسا توفير الخدمات الأمنية والصحية وتوفير الغذاء والكهرباء والماء والاتصالات بجانب خدمات أخرى ذات أهمية وذات علاقة بأهداف الخطة كالطرق والمجاري والنظافة ... إلخ. هذا

وسيجري بعد العودة إعداد الخطط المستقبلية لإعادة البناء في ضوء التطورات والمشاهدات والظروف التي تبرز في الواقع التطبيقي بعد العودة للبلاد والتي ستأخذ بعين الاعتبار جوانب أخرى على قدر كبير من الأهمية تتعلق بمستقبل البلاد وتركيبته السكانية وتركيبة القوى العاملة بما في ذلك نسبة الإعالة لدى العمالة الوافدة، بالإضافة إلى المجالات الأمنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية، وكذلك مجال نظام التعليم والتدريب وتحديد السياسات العامة والقطاعية والمرتبطة بها وصولا إلى تحقيق الأهداف الوطنية المنشودة.

ثالثا: المهام والاختصاص

أ- فريق العمل الكويتي، ويشمل أحد عشر قطاعا يقوم بالأعمال التالية:

١- جمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة لكل قطاع.

٢- إعداد خطة شاملة قطاعية ضمن الإطار العام لخطة الطوارئ وإعادة بناء الكويت، تحدد فيها الأهداف والبرنامج الزمني للعمل.

٣- وضع تصور لمتطلبات كل قطاع على حدة من أجهزة ومعدات وعمالة لفترة الطوارئ ولفترة إعادة البناء وتحديدها كما وكيفا.

٤- الاتصال بالمكاتب الاستشارية والمقاولين ومصنعي المواد للمساهمة في استكمال البيانات والمعلومات المطلوبة للقطاع، وكذلك التعرف على أسعار وتكاليف الأجهزة والمعدات ومتطلبات نقلها بما في ذلك المواد الطبية وإقرار مواصفاتها.

٥- إبرام العقود مع المكاتب الاستشارية والمقاولين ومصنعي وموردي المواد.

٦- تحديد أولويات مشتريات كل قطاع ووضع تصور لإيصالها قرب الكويت (في نقاط تجميع محددة) ومن ثم الى المواقع داخل الكويت.

٧- إمكانية الاستفادة من جهات أخرى للمساعدة في عملية الشراء.

٨- التنسيق المستمر مع القطاعات الأخرى خاصة فيما يتعلق بتوصيل المواد المطلوبة وبرنامجها الزمني.

٩- رفع تقارير دورية عن إنجازات فريق العمل الكويتي إلى السيد وزير الدولة لشؤون البلدية وإبداء الرأي ومن ثم رفعها إلى سعادة رئيس لجنة التخطيط وإعادة بناء الكويت.

١٠- وضع نظام وأسلوب لضمان التنسيق بين مختلف القطاعات لتطبيق خطة تنفيذية في الكويت ابتداء من مرحلة ما بعد التحرير إن شاء الله.

١١- حصر الكفاءات الكويتية الإدارية والفنية والمهنية والمساندة وضمان الاستفادة القصوى منها في إعداد وتنفيذ خطط الطوارئ وإعادة البناء.

ب- الجهات الاستشارية:

تعاون مع فريق العمل الكويتي كجهة استشارية في بداية الفترة مختصون من البنك الدولي، وذلك لتحديد خطة العمل وأسلوب تنفيذه. كما تعاون فريق العمل الأمريكي Pentagon بصورة مستمرة مع الفريق الكويتي منذ بداية العمل بواشنطن حتى الآن، وذلك بمشاركته في تقديم الخبرات المتراكمة لديه ومعاونته للقطاعات المختلفة. وبهذه المناسبة يتقدم فريق العمل بخالص الشكر والامتنان لتعاون هذه الجهات على كل ما قدمته من الخدمات الاستشارية لفريق العمل الكويتي.

ج- فريق سلاح الجيش الهندسي الأمريكي:[٥١]

(٥١) لأمريكا خبرة في مجال وضع وتنفيذ خطط إعادة الإعمار. ومن أشهر العمليات التي قاموا بها خطة مارشال سنة ١٩٤٨م التي نفذوا من خلالها عملية إعادة إعمار دول أوروبا الغربية المتأثرة من دمار الحرب

يقدم فريق سلاح الجيش الهندسي خدماته لفريق العمل الكويتي، كما طلب منه ذلك في المجالات الآتية:

١- مسح وتقييم الأضرار الناتجة عن الدمار وإصلاحها.

٢- تحضير عقود لتخطيط إعادة البناء.

٣- شراء المعدات والآلات والأجهزة.

٤- المساهمة في وضع الخطط الفنية لإعادة البناء مع فريق العمل الكويتي لتشمل تحديد أولويات الخطة ومتطلباتها، وكذلك ميزانيتها وأسلوب تنفيذها، بالإضافة إلى تحديد المجالات المطلوبة من سلاح الجيش الهندسي.

٥- تصميم وتنفيذ الخدمات الإنشائية التابعة.

د- شركة استشارية لإدارة النقل والشحن

نظرا لكمية وحجم المشتريات الكبيرة وتكلفتها (الآلات، معدات، أجهزة...إلخ) وتعدد مصادر تصنيعها سواء من مختلف الولايات بالولايات المتحدة الامريكية أو من دول أوربية، فقد أولى فريق العمل الكويتي أهمية قصوى بالتعاقد مع شركة استشارية لإدارة النقل والشحن والتنسيق مع فريق العمل الكويتي لوضع نظام دقيق لمتابعة هذه المشتريات من مصادر تصنيعها تم نقلها وشحنها إلى أماكن تخزينها بميناء جبل علي بالإمارات العربية المتحدة ومن ثم نقلها إلى دولة الكويت وتوزيعها على القطاعات المختفة. ومهام هذه الشركة بشمل ما يلي:

العالمية الثانية.

أولا:

- تجميع الشحنات من المصانع وترتيبها في موانى الشحن.
- الإشراف على التخزين.
- إعداد المستندات المطلوبة قبل الشحن.
- ترتيب الشحن إلى ميناء جبل علي.
- عمل برنامج كمبيوتر لجميع الشحنات ومتابعتها.

ثانيا:

- استلام الشحنات في دبي (ميناء جبل علي).
- التأكد من سلامة تنزيل الشحنات وتخزينها.
- إعداد المستندات اللازمة لإعادة شحنها إلى الكويت عند الطلب.

ثالثا:

- التعاون مع شركة النقل العام الكويتية لنقل البضائع برا إلى الكويت.
- التعاون مع المؤسسة العامة الكويتية للموانى لمتابعة الشحن البحري إلى الكويت إذا لزم الأمر".[٥٢]

(٥٢) يمكن متابعة قراءة استراتيجية فريق العمل الكويتي في ملحق هذا الجزء. وهو تقرير بعنوان "خطة الطوارئ وإعادة بناء الكويت: تقرير فريق العمل الكويتي"، ٢٦ يناير ١٩٩١م.

كيفية إعادة إعمار الكويت

لعل الطريقة المناسبة لعرض نبذ من مشروع إعادة البناء هي من خلال عرض التقرير النهائي لجهاز الإشراف والمتابعة على خطة الطوارئ وإعادة البناء الذي صدر في فبراير ١٩٩٤م في ٢٦ صفحة والذي يعد وثيقة تؤرخ لهذه المرحلة المهمة من تاريخ الكويت. وبعد ذلك نقدم ما ورد في تقرير آخر أكثر تفصيلا منه يبين ما أنجزته كل جهة ووزارة ومؤسسة من مؤسسات الكويت. ونبدأ مع نص تقرير فبراير ١٩٩٤م الذي يحتفظ به مركز البحوث والدراسات الكويتية:

«أولا: نبذة عامة:

في اليوم الثاني من أغسطس لعام ١٩٩٠م، كما سجل التاريخ، وقع العدوان العراقي الغاشم على الكويت. وقامت القوات العراقية باحتلال المباني الحكومية والمستشفيات والمرافق والخدمات العمومية. وأدى ذلك إلى انهيار النظام المدني بما في ذلك أعمال السرقة والنهب والسلب التي قام بها العراقيون وانعدام وجود الشرطة المحلية القائمة على فرض القوانين واجبة التطبيق. كل هذه العناصر مجتمعة جعلت البلاد بأكملها في حالة من الفوضى والشتات، بالإضافة إلى الدمار الجسيم الذي ألحقته القوات الغازية بالممتلكات العامة والخاصة. كما أن حالات إلقاء القبض والتعذيب والقتل للمواطنين الكويتيين أصبحت أعمالاً متكررة واعتيادية.

ومنذ الأيام الأولى للاحتلال أدركت حكومة الكويت التي كانت في ذلك الوقت في المملكة العربية السعودية أن عملية الإعداد للاحتياجات الطارئة ستكون ضرورية ولازمة عند تحرير الكويت. وأعدت الحكومة تصوراً عن البدء بخطة الطوارئ.

ولقد بدأت جهود التخطيط الأولية الخاصة بجهاز الإشراف والرقابة

والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء في شهر أكتوبر ١٩٩٠م في مدينة واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. كما أجريت مباحثات بين حكومة الكويت وكل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة المملكة المتحدة، بهدف السماح للموردين بإبرام العقود التي كانت محظورة بموجب العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة وبهدف استصدار التصاريح اللازمة للإفراج عن الأرصدة اللازمة لسداد قيمة هذه العقود.

ولقد وصل أعضاء الفريق التابعون للوزارات الكويتية المختلفة إلى واشنطن في شهري نوفمبر وديسمبر ١٩٩٠م بهدف إعداد الخطط اللازمة لمرحلة البرنامج الطارئة، وكذلك التجهيز والإعداد للمواد والمعدات والعقود اللازمة.

وفي البداية ولفترة وجيزة قام البنك الدولي بتقديم المعاونة الفنية إلى فريق العمل الكويتي الذي كان موجوداً في واشنطن. وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠م، أصدر مجلس الوزراء الموقر قراره التالي بتكوين فريق عمل لخطة الطوارئ وإعادة البناء بصفة رسمية.

وبتاريخ ٣ يناير ١٩٩١م أجازت وزارة الخزانة الأمريكية أنشطة الفريق ومصروفاته في الولايات المتحدة. كما أن مجلس الوزراء قام بتكوين لجنة وزارية بغرض مراقبة عمليات الفريق.

[وفي رسالة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى مدير عامر الهيئة العامة للإسكان الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين في تاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٩٠م وموضوعها "تقرير وزراء الخدمات بشأن خطط طوارئ الوزارات" جاء فيها:]

اطَّلع مجلس الوزراء في جلسته رقم ٥٤/ ٩٠ المنعقدة بتاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٠م على تقرير وزراء الخدمات المتضمن الأسس المقترحة للبدء بالخطوات العملية لتنفيذ خطط الطوارئ وإعادة البناء في الوزارات والجهات المعنية للمرحلة الأولى

لدخول البلاد بعد تحريرها من الاحتلال العراقي الغاشم. وقرر إنشاء جهاز لهذا الغرض.

١- تشكيل الجهاز:

يكون الجهاز برئاسة الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين مدير الهيئة العامة للإسكان. ويضم في عضويته ممثلاً عن كل من الجهات المعنية بتنفيذ خطط الطوارئ، ويراعى أن يكون من الذين شاركوا مع فريق العمل الكويتي الذي تعاون مع البنك الدولي في واشنطن في مجال إعداد خطط الوزارات للطوارئ وإعادة البناء، وهذه الجهات هي: الأشغال العامة - الكهرباء والماء - المالية - الداخلية - الحرس الوطني - الدفاع - بلدية الكويت - الصحة العامة - التجارة والصناعة - التربية - المواصلات - النفط - العدل - والشؤون القانونية.

٢- مهام الجهاز:

يتولى الجهاز ما يلي:

أ - استكمال الجهود القائمة في مجال إنجاز خطط الوزارات للطوارئ ومتابعة تنفيذها، والربط والتنسيق بين هذه الخطط ليتم تنفيذها في إطار شامل متكامل وفق برنامج مدروس ومراحل عمل متفق عليها على مستوى جميع القطاعات.

ب- الاتفاق مع الشركات المعاونة (وكيلا بالعمولة) والمؤسسات الاستشارية المتخصصة في إدارة تنفيذ مشروعات الخطط، والتنسيق بينها من جانب، ومن جانب آخر للاستعانة بها في توفير احتياجات الوزارات والأمور المتعلقة بها مثل شحن المواد والمعدات المطلوبة ونقلها وتخزينها في الأماكن المناسبة.

جـ- التوقيع على العقود التي ترتبط فيها الوزارات مع الشركات والمؤسسات

التي تقوم بتنفيذ خطط الطوارئ وإعادة البناء وتوفير احتياجاتها من المعدات والمواد المختلفة، وذلك على أن يتولى التوقيع كل من رئيس الجهاز وممثل الوزارة المعنية بالتعاقد.

د- الاستعانة بالكفاءات والعناصر الكويتية المتخصصة في المجالات المختلفة فيما سيتم في إنجاز وتنفيذ خطط الطوارئ وإعـادة البناء على النحو المنشود.

هـ- تقديم تقارير دورية لمجلس الوزراء تتضمن مقترحات الجهاز وملاحظاته حول سير العمل في تنفيذ خطط الطوارئ وإعادة البناء.

٣- المقر والجهاز الإداري:

يخصص للجهاز مقر مناسب في إحدى مدن المملكة العربية السعودية، ويعين عدد مناسب من الموظفين لمساعدة الجهاز في أداء المهام الموكلة إليه.

٤- الميزانية:

يخصص للجهاز ميزانية يعتمدها مجلس الوزراء للصرف منها على متطلبات الجهاز واحتياجاته، ويقدم الجهاز تقريراً شهرياً لوزارة المالية بشأن ما تم صرفه منها.

٥- الإشراف على عمل الجهاز:

تتولى اللجنة العليا لإعادة البناء مسؤولية الإشراف على أعمال الجهاز ومتابعة سير العمل في تنفيذ خطط الطوارئ وإعادة البناء.

٦- جهة التنسيق:

يكلّف وزير الدولة للشؤون البلدية القيام بالتنسيق بين اللجنة العليا لإعادة البناء وبين الجهاز.

ثانيا: أعضاء جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء:

قامت الوزارات المختلفة بتسمية ممثلين تابعين لها، وتم اعتمادهم من قبل مجلس الوزراء للعمل كأعضاء في الفريق، مع تخصيص كبار المسؤولين بصفتهم رؤساء الفرق المسؤولين عن الأنشطة الواقية في نطاق قطاعتهم.

ولم يكن مطلوباً من رؤساء الفرق إعداد تقارير للوزارات التي يتبعونها فيما يتعلق بأنشطة جهاز الطوارئ، حتى يكون بالإمكان اتخاذ القرارات الفورية الخاصة بالإنجاز، وحتى يكون بإمكانهم التصرف على وجه السرعة دون الرجوع إلى الوزارات التي يتبعونها، أو أخذ موافقاتها، وهكذا يتم تحاشى التأخير، وكان الإبلاغ يتم لرئيس الجهاز فقط.

أسماء المشاركين حسب القطاعات:

الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين رئيس جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء

١ - الأشغال العامة:

- على عباس العبد الله
- بدر خالد القبندي
- فاطمة ناصر الصباح
- عيد جابر الخالدي

٢- قطاع الإطفاء العام:

- علي خالد القبندي

٣- قطاع الإسكان والبلدية:

- الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين

٤- قطاع التخطيط:

- الدكتور عبد الهادي محمد العوضي

٥- قطاع التموين، اللجنة القومية للتموين:

- عبد الحميد على حسين
- محمد على محمد الكندري
- خالد عبد الله العثمان
- يوسف عبد الله الدخيل
- سعيد عباد السوارج

٦- قطاع الحرس الوطني:

- العقيد ركن فهد عثمان السعيد
- المقدم ركن خالد زعل الظفيري
- النقيب نايف عبد الرحمن الحربي
- الملازم أول خليفة إبراهيم العتيبي

٧- قطاع الداخلية:

- السيد فهد عبد الكريم جعفر
- العقيد عبد الله فهد المسعود
- العقيد غازي عبد الرحمن العمر

- العقيد عبد الله يوسف الرويح
- المقدم مساعد صالح الغوينم
- المقدم محمد عبد العزيز الشاهين
- المقدم على زيد الدحملي

٨- الدفاع:

- العقيد ركن فالح عبد الله الشطي
- المقدم ركن منجد بدر القناعي
- المقدم ركن أحمد مطيران العازمي
- المقدم ركن محمد أحمد الماجد

٩- قطاع الصحة العامة:

- الدكتور عبد الرازق أحمد البحر
- الدكتور محمد سالم العياد
- الدكتور عيسى جاسم الخليفة

١٠- قطاع الطيران المدني:

- يعقوب يوسف الصقر

١١- قطاع القوى العاملة:

- عبد العزيز عبد الله الزين
- د. ناصر جاسم الصانع

١٢- قطاع الكهرباء والماء:

- عبد الله محمد المنيس
- حمود صالح العنزي
- خالد حسين العيسى
- نجيب عبد الرحمن السعد

١٣- قطاع المواصلات السلكية واللاسلكية:

- عبد الباقي عبد الحميد البسام
- عبد المحسن عبد الله السريع
- عبد الوهاب داود الخزامى

١٤- قطاع الموانئ:

- عبد الرحمن محمد النيباري

١٥- قطاع النفط:

- عبد الكريم عبد الله الرباح
- حسين إبراهيم الجاسم
- مصطفى يوسف العدساني

١٦- قطاع النقل العام:

- عبد الوهاب راشد الهارون
- وليد خالد الشريعان

وقد تطوع كل من رولا دشتي وعمران حبيب جوهر حيات في مكتب واشنطن.

ثالثا: مهام الجهاز في مرحلة التحضير:

١- توفير المواد والمعدات والخدمات المطلوبة لفترة الطوارئ:

في بداية الأمر كان الهدف الرئيسي للجهاز هو الحصول على البضائع والخدمات التي تتطلبها الحاجة في الكويت فور تحرير البلاد، وعند البدء في هذه الأنشطة، لم يكن معلوما فترة استمرار الغزو العراقي أو نطاق الدمار الذي تعرضت له الكويت. ولهذا، وعند تنفيذ أنشطة المشتريات، فإن أفراد أعضاء الجهاز قاموا بعمل افتراضات تقديرية، تم تعديلها وتحديثها مع مرور الوقت، بخصوص الخدمات والمواد والمعدات التي قد تتطلبها الحاجة فور تحرير الكويت. وكان متعينا على الفريق الكويتي التعامل مع الاحتمال الواقعي أن الموقف قد يكون أكثر سوءاً عند بداية التحرير.

وتوخياً للمحاذير من جراء احتلال الكويت لفترة طويلة مع احتمال قطع خطوط الإمداد العراقية أثناء القيام بالهجوم البري لعملية عاصفة الصحراء ومع تطور الحرب فإن الإمدادات المحلية للطعام والغذاء سوف يتم استخدامها من قبل العراقيين. ولم يكن هناك مفر من استبعاد إمكانية قيام العراقيين بالثبات في مواقعهم في الكويت وفرض حالة من حرب الشوارع في المناطق السكنية، مما قد ينتج عنه المزيد من الخلل الخطير في توزيع الماء والغذاء وغيرها من المرافق والخدمات العمومية الجوهرية.

وقد أفاد الجيش الأمريكي بأنه في حالة اندلاع القتال لن يكون من الممكن الاعتماد على منشآت المستشفيات العسكرية الأمريكية لأجل الاحتياجات الطبية الطارئة للسكان المدنيين، نظراً لأن هذه المنشآت الطبية ستكون مليئة إلى أقصى

طاقة لها بالضحايا والمصابين العسكريين.

ولقد كانت الصعوبة التي تواجه الفريق وضع تقدير لكميات المواد والمعدات والخدمات الضرورية التي تتطلبها الحاجة متضاعفة بسبب عدم وضوح الصورة والتوقعات، كما أن أية حسابات خاطئة قد تؤدى إلى تضحيات واسعة النطاق وانتشار الأمراض والبؤس.

ولقد كان ضرورياً – في ظل تلك الظروف – لمهمة الجهاز أن تُعد الترتيبات اللازمة لإعداد كميات كافية من المواد والمعدات والخدمات، بحيث تكفي إجمالي السكان الذي قدر بأن يصل إلى ما بين ٠٠٠,٨٠٠ و٠٠٠,٠٠٠,١ شخص بعد التحرير مباشرة، وحتى في حالة حدوث أحد السيناريوهات المخيفة – كالحصار الطويل أو حرب الشوارع أو الانسحاب مع تطبيق تكتيك الأرض المحروقة – فإنه كان من المنطقي بالنسبة لجهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء – أن تقوم بشراء مخزون كافٍ من الغذاء، والماء، والإمدادات الصحية، وغيرها من المواد والمعدات التي تتطلبها الحاجة، بغية استعادة الخدمات الضرورية، وبهدف دعم ومساندة السكان المدنيين، وكانت سياسة الجهاز دائماً هي أن مسؤولية الطوارئ هي تقديم الإغاثة الطارئة والضرورية من السلع والخدمات، ولم يكن الهدف إنجاز مستوى الخدمات التي كانت موجودة قبل الاحتلال.

واتِّساقاً مع هذه السياسة فإن الوزارات التي لم تضطلع بمهام غير طارئة، مثل وزارة التربية وغيرها، لم يتم وضع اعتبارها في فترة التحضير من جانب الجهاز، ولكن تم وضعها في الاعتبار لاحقاً بالنسبة لفترة إعادة الإعمار.

وفيما يلي نموذج لبعض المواد والمعدات التي تم التعاقد على شرائها ونسبتها من مجموع ميزانية خطة الطوارئ وإعادة البناء.

البند	النسبة من إجمالي الميزانية
- الإمدادات الطبية والماء والغذاء	٢٢,٤٪
- مكافحة الحرائق والتخلص من القنابل وتنظيف الطرق والمباني غير الآمنة	٧,٥٪
- المولدات والمعدات للكهرباء ومعدات الغاز الطبيعي	١٥,٥٪
- معدات الاتصالات	١٤,٦٪
- مركبات النقل	٥,٨٪
- نظام الطوارئ لمراقبة الحدود	٩,٨٪
- معدات الطوارئ والمعدات الأخرى الخاصة بالمطار والأغراض الصحية.. ألخ	٤,٠٠٪
- فرض القوانين وحفظ الأمن	٩,٣٪
- مصاريف الشحن	٨,٢٪
- الدعم المكتبي والإمداد والتمويل الخاص بعمليات لجنة خطة الطوارئ وإعادة البناء في واشنطن والدمام	٢,٩٪

٢- تحديد الموردين ومصادر المواد والمعدات المطلوبة:

إن الطريقة التي اتبعتها لجنة خطة الطوارئ وإعادة البناء لتحقيق هذا الهدف كانت على النحو التالي:

١- القيام بتحليل مفصل يهدف إلى تحديد مواصفات البضائع والخدمات المطلوبة؛

٢- تحديد الشركات التي تقوم بإنتاج أو توريد هذه المنتجات.

٣- التأكد من هذه المنتجات في السوق العالمي.

ولقد بات واضحاً أن جهاز خطة الطوارئ وإعادة البناء لم يقصر عملية البحث على مصادر الإمداد الاعتيادية للكويت، نظراً للظروف الاستثنائية التي خيمت على الأوضاع، وقصر المدة المتاحة بين عملية توقيع العقد وتسليم البضائع وتقديم الخدمات المطلوبة.

ولذا فإن جهاز خطة الطوارئ وإعادة البناء استطاع الشراء فقط من الموردين الذين تمكنوا من توريد البضائع والخدمات في أسرع وقت ممكن نظراً للحاجة إليها. وعلى الرغم من أن جهاز خطة الطوارئ وإعادة البناء لم يكن لديه الوقت لاتباع الأساليب التقليدية لإعداد المبررات والأسباب المفصلة بالنسبة لاختيار العقود الفردية ونماذج إقرار العقود فإنه اعتمد نظاماً واضحاً لإثبات المسببات التي دعت للتعامل مع مورِّد معيَّن، والأسباب الدافعة لاتخاذ ذلك القرار. ومع ذلك فقد تم وضع إجراءات كتابية للموافقة على العقود يتم بمقتضاها توثيق المشتريات الفردية التي قام بها فريق خطة الطوارئ وإعادة البناء، وكذلك اعتماد رئيس الجهاز وممثل الوزارة الذي أوصى بالشراء وقام بتوقيع كل عقد من العقود. وفي الواقع فإن فترة العمل في واشنطن من جانب جهاز خطة الطوارئ وإعادة البناء كانت فترة محمومة، حيث كان العمل يدور طوال اليوم وعلى مدار الساعة ولمدة ٧ أيام في الأسبوع، وكانت المفاوضات مع ممثلي الشركات تستمر حتى الساعات المتأخرة من اليوم لضمان إنجاز العقد. وللأمانة، فإن العروض والأسعار التي كان يتم التفاوض بشأنها مقارنة بأسعار السوق الاعتيادية الخاصة بهذه البضائع أظهرت أنَّ الشركات التي كانت تقوم بأعمال التوريد إلى جهاز خطة الطوارئ، وإعادة البناء، اتسمت بالعدل في التعامل مع الجهاز، ولم تحاول استغلال هذا الظروف الحرجة التي كانت تمر بها الكويت.

٣- إبرام العقود وضمان الشحن للكويت:

كانت المهمة الثالثة من مسؤوليات جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ

هي إبرام العقود القانونية لتوريد المواد والمعدات اللازمة وتنفيذ الخدمات المطلوبة، ومع الكم الهائل من العقود المطلوب إعدادها وإبرامها خلال فترة قصيرة جداً، فإنه تم استنفار كل الجهود لإنجاز هذه المهمة في وقتها المحدد وبالشكل القانوني الذي يحمي حقوق دولة الكويت ويحفظ المال العام.

رابعا: مرحلة التعمير:

أوصى فريق جهاز خطة الطوارئ وإعادة البناء بأن يتولى سلاح المهندسين للجيش الأمريكي تقديم المساعدة في تنظيم وتنسيق البنية الأساسية المدنية للكويت. وملائمة سلاح المهندسين لهذه المهمة استندت إلى القدرة التي يتمتع بها على تخطيط وتصميم وبناء وتشغيل المشروعات المدنية والعسكرية على نطاق واسع. كما أن اختيار سلاح المهندسين التابع للجيش الأمريكي استند إلى ميزة استخدام منظمة غير ربحية لتنفيذ أعمال الإغاثة من الكوارث، وكذلك استخدام منظمة تسمح بالتعاون الحكومي المتبادل بين الكويت والولايات لمتحدة.

وفي شهر يناير ١٩٩١م استجاب سلاح المهندسين للجيش الأمريكي عن طريق إنشاء مكتب للطوارئ وإعادة البناء للعمل بالتنسيق، وكان بعض فريق عمل الطوارئ الكويتي والأفراد العاملين في مكتب الطوارئ وإعادة البناء ضمن المتطوعين من سلاح المهندسين للجيش الأمريكي الذين جاءوا من مكاتب تابعة لجميع بلدان العالم، وفي أوج نشاطه فإن مكتب الطوارئ وإعادة البناء كان يتألف من حوالي ٢٠٠ فرد من سلاح المهندسين الأمريكي وحوالي ٤٠ متطوعاً كويتيًّا من المهندسين والمتخصصين الكويتيين. ومكتب الطوارئ وإعادة البناء (سلاح المهندسين) قام بأداء أعماله تحت إدارة جهاز الطوارئ وإعادة البناء.

وفي إثر تحرير الكويت في شهر فبراير ١٩٩١م قام وزير الدفاع الأمريكي بإنشاء مكتب معاونة الإعمار الدفاعي الذي يشار إليه اختصاراً بـ (RDOA)

بهدف تنسيق كافة أموال وزارة الدفاع الأمريكية التي تقوم بإعمار الكويت. ولقد بدأ مكتب معاونة الاعتمار الدفاعي بتاريخ ٣ مارس ١٩٩١م وأنهى مهامه بحلول شهر ديسمبر ١٩٩١م، ثم تم حله فيما بعد وتم تحويل المهام المتبقية إلى فريق KERO.

وقد قام فريق KERO بالعديد من المهام الضخمة نحو التعمير وإعادة البناء. وخصوصا في المراحل الأولى من التحرير للعمل على إعادة الخدمات الحيوية للبلاد، وفيما يلي أمثلة موجزة لبعض الأعمال التي اضطلع بها فريق العمل KERO.

١- المرافق الصحية (نظام الصرف الصحي):

تعرض نظام الصرف الصحي بالبلاد إلى أضرار نالت محطات المعالجة، وهي التي تعرضت كلها تقريباً للدمار، مما نتج عن ذلك تدفق مياه الصرف إلى مياه الخليج العربي. وبحلول شهر يوليو ١٩٩١م تم استعادة العمل في محطتي معالجة رئيستين، ومع أوائل عام ١٩٩٢م كان النظام بأكمله يعمل بصورة فعالة.

٢- الطرق والكباري (الجسور) :

لقد عانت كثير من الطرق من أضرار النسف الناجمة عن الألغام والقنابل. ولقد تم تدمير طريق سريع رئيسي بطول ١١ كيلو متراً، بينما تم حفر خنادق في طريق آخر بطول ١٠ كيلو مترات، وتعرضت عدة جسور للتخريب الجزئي، وكانت مفارق الطرق وكثير من الطرق الجانبية مليئة بالحواجز والعوائق. ولقد تم إزالة المركبات المحطمة والمدمرة والحواجز وغيرها من العوائق، كما تم إصلاح حوالي ٢٠٠ كيلو متر من الطرق ابتداءً بالقطاع الجنوبي حتى يتمكن المواطنون الكويتيون من العودة بحلول منتصف شهر مايو ١٩٩١م.

تلك الإصلاحات لم يكن الهدف منها الإصلاح الدائم والصيانة؛ إذ إن الهدف

كان هو التأكد من سلامة الطرق والجسور وردم الحفر وإجراء الإصلاحات الإنشائية الضرورية.

٣- الكهرباء:

لقد دمر العراقيون ثلاث محطات من أصل أربع محطات لتوليد الطاقة بالبلاد، كما أنهم تسببوا في قطع وتخريب حوالي١٠,٠٠٠ كم (عشرة آلاف كيلو متر طولي) من خطوط الكهرباء والضغط العالي، وأكثر من ٣١ محطة تحويل ثانوية. وقد أثمرت الجهود في إعادة التيار خلال ثلاثين يوماً من بعد التحرير. وإعادة شامل شبكة الخطوط الكهربائية، وتشغيل كل المحطات الثانوية في شهر ديسمبر ١٩٩١م.

٤- المياه:

بعد تشغيل التيار الكهرباء وإعادة تشغيل المحطات الرئيسية لتوليد الطاقة قام الفريق بإصلاح أنابيب شبكة المياه العذبة، وتم استكمال إصلاح الشبكة في يونيو ١٩٩١م، وتم تسليم الشبكة بكاملها إلى وزارة الكهرباء والماء في يوليو ١٩٩١م.

٥- المطار:

تعرَّض الممران الرئيسيان في المطار للأضرار الناتجة عن حُفر القنابل العنقودية، كما كانت المركبات والعوائق مبعثرة ومتناثرة في كل مكان. وقد تم إصلاح تلك الممرات وتنظيفها في الأيام الأولى للتمكن من استخدامها. كما تعرضت المباني الخاصة بصالتي الوصول للضرر الشديد لدرجة أن أحد هذه المباني قد تم إزالته. وعمليات النظافة والإصلاحات مكنت من استئناف الرحلات اليومية في شهر مايو ١٩٩١م، وبتاريخ ٣ أغسطس ١٩٩١م، تم استعادة المطار لطاقته الكاملة للعمليات على مدار الساعة.

٦- المواني:

تعرض الميناءان الرئيسيان لخطر زرع الألغام. أما الرافعات فقد تم قلبها في حوض السفن، وأصبحت غير قادرة على الحركة. كما تعرضت المباني للتلف، بالإضافة إلى أن غالبية المركبات البحرية قد غرقت في الميناء.

وأسفرت عمليات المعاينة عن تحديد هذه العوائق بعد تطهير الألغام، وتم إصلاح المواني، وفتحت في وقت قياسي لاستقبال سفن الشحن. وقد تم استخدام أرصفة ميناء الشعيبة في منتصف مارس ١٩٩١م، وتم افتتاح ميناء الدوحة في شهر يونيو ١٩٩١م.

٧- المباني العامة:

إن المباني الخاصة بالمستشفيات والعيادات والمطافئ والأمن والاتصالات والنقل والمدارس والمكاتب تعرَّضت للتلف والتدمير بصورة مختلفة؛ فلقد عانت هذه المباني من عمليات واسعة النطاق ومكثفة من النهب والسلب، كما تعرضت كثير من هذه المباني للحرائق، وبالطبع فإن الألغام والقذائف غير المفجرة والذخيرة كانت بمثابة مخاطر إضافية في العديد من الأماكن.

ولقد تم تنظيف المستشفيات والعيادات وإعادة تجهيزها وإعادة تزويدها بالمعدات بحلول شهر مايو ١٩٩٢م.

كما تم إعادة تجهيز ١٥٠ مدرسة في الوقت المحدد للافتتاح في شهر أغسطس ١٩٩٢م، وذلك مع بداية العام الدراسي. وإصلاح الأعداد اللازمة من مخافر الشرطة ومراكز الإطفاء.

٨- مبنى مجلس الأمة وقصر السيف:

تعرض مبنى مجلس الأمة وقصر السيف للدمار الشديد، مما تطلب ترميمه

وإعادة تجهيزهما بالمعدات. ولقد تم نقل مقر الحكومة الذي كان موجوداً أصلاً في قصر السيف إلى مركز المؤتمرات في قصر بيان الذي تعرض للدمار بصورة أقل. أما مبنى مجلس الأمة فقد أعيد بناؤه وتجهيزه بحلول أغسطس ١٩٩٢م، وذلك في الوقت المناسب للانتخابات البرلمانية التي عقدت في أكتوبر ١٩٩٢م.

٩- المنشآت الدفاعية:

إن قواعد الدفاع الكويتية، وبخاصة القاعدتين الجويتين والقاعدة البحرية، كانت أكثر المنشآت عرضة للضرر والدمار سواء من جانب قوات الغزو العراقية، أو في أثناء عمليات الهجوم لتحرير البلاد.

ولقد قام فريق الطوارئ وإعادة البناء KERO بتنفيذ الإصلاحات الطارئة اللازمة للقاعدة البحرية وإحدى القواعد الجوية ومقر وزارة الدفاع، وكذلك أيضاً حظائر الطائرات في مطار الكويت الدولي، وذلك لاستعمالها من قبل القوات الجوية الكويتية. ولقد سمحت هذه الإصلاحات بعودة قوات الأمن الضرورية إلى الكويت.

خامسا: أنشطة أخرى:

أثناء القيام بمهام التعاقد لشراء المواد والمعدات والخدمات، فإن برنامج الطوارئ وإعادة البناء قام بتطوير شروط وأحكام قياسية خاصة بجميع الصفقات. ولقد تم صياغة العقود بحيث تحمي مصالح الحكومة، وتضمن اتساق وانسجام الشروط والعمليات التي تنطبق على الموردين من كل دولة ساهمت في إعادة بناء وتعمير الكويت.

والعقود التي تم التفاوض بشأنها وتوقيعها حسبما تم اختيارها من قبل قطاعات الجهاز المختلفة كانت كما يلي"

مكتب واشنطن: ٢٤٨ عقد.

عقود الأعمال الإنشائية والصيانة KERO ٦٩ عقد.

الإجمالي: ٣١٧ عقد.

مكتب الدمام: ٥٦٨ أمر شراء وتكليف

الإجمالي ٨٨٥ عقد وأمر شراء وتكليف.

كما تم إيلاء الاهتمام المطلوب لسياسات الحكومة الخاصة بالتوزيع الجغرافي للموردين ولقد تمت ترسية العقود على النحو التالي:

البلد	النسبة المئوية بالأرقام	النسبة المئوية بالقيمة
النمسا	٨,٠٪	٨,٠٪
البهاما	٨,٠٪	٨,٠٪
بلجيكا	٨,٠٪	٨,٠٪
فيرجين أيلانذز البريطانية	٨,٠٪	٨,٠٪
كندا	٨,٠٪	٨,٠٪
الدنمارك	٨,٠٪	٨,٠٪
فرنسا	٨,٠٪	٨,٠٪
ألمانيا	٨,٠٪	٨,٠٪
المجر	٨,٠٪	٨,٠٪
الهند	٨,٠٪	٨,٠٪
إيطاليا	٨,٠٪	٨,٠٪
هولندا	٨,٠٪	٨,٠٪
عُمان	٨,٠٪	٨,٠٪
قطر	٨,٠٪	٨,٠٪
المملكة العربية السعودية	٨,٠٪	٨,٠٪
السويد	٨,٠٪	٨,٠٪
تركيا	٨,٠٪	٨,٠٪
الإمارات العربية المتحدة	٨,٠٪	٨,٠٪
المملكة المتحدة	٨,٠٪	٨,٠٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٨,٠٪	٨,٠٪

كما تم تقديم المعاونة لمؤسسة البترول الكويتية لإعداد الترتيبات اللازمة لخدمات شركة إطفاء الحرائق والموردين وذلك للتعامل مع آبار النفط المحترقة.

سادسا: الخدمات الاستشارية والمعاونة:

إن المسؤوليات التي أنيطت بفريق عمل خطة الطوارئ كانت من الضخامة والتعقيد بحيث إنها استوجبت اتباع كل السبل، وتسخير كل الإمكانيات لضمان أداء العمل المطلوب في تلك الظروف الحرجة والدقيقة وبالسرعة المطلوبة دون التضحية بمبادئ الرقابة العامة على المال العام والحفاظ على تلك الأموال والمعدات والمواد، لكي تصل إلى الكويت سليمة ومطابقة للمواصفات، وفي الوقت المناسب. ولذا فقد تم الاتفاق مع عدد من المكاتب المتخصصة على ما يلي:

١ - الشحن:

حفاظاً على المواد والمعدات، وتقديراً للأهمية القصوى لضمان وصولها إلى أقرب نقطة للكويت سليمة وفي الوقت المحدد، فقد كلَّف الجهاز إحدى كبريات شركات الشحن العالمية (CSX-SEALAND LOGISTICS) والتي لها دراية بمنطقة الخليج لتتولى مهمة شحن هذه المواد والمعدات.

وفي نهاية عام ١٩٩١م شُحِنَ ما يزيد على ٤,٥٠٠,٠٠٠ قطعة من المعدات والأغذية إلى الكويت تحت إشراف جهاز الطوارئ وإعادة البناء، وذلك على متن ما يزيد على ٤٠ طائرة شحن جوي، وما يزيد على ٥٠٠ حاوية نقل بحري، وما يزيد على ١٥٠٠ سيارة وأتوبيس وشاحنة.

وبمجرد وصول البضائع إلى الكويت عن طريق البحر أو الجو تم تسليمها إلى مخازن الوزارة المختصة سواء في حاويات أو بالقطعة، حسبما تسمح الكميات بذلك. وبعد قيام فريق الوزارة بتفريغ الحاويات أمام المشرفين لفحصها، وتم إعادة الحاويات الفارغة إلى الميناء.

واعتباراً من شهر مارس ١٩٩٢م قام ما يزيد على ٧٠ مورداً بالتزويد بالبضائع اللازمة لإعادة بناء مبنى مجلس الأمة. ولقد تم نقل هذه البضائع وشحنها عن طريق الجو إلى الكويت، لكي يمكن إكمال المبنى في وقت قياسي.

٢- الفحص:

على الرغم من ضيق الوقت والعمليات الحربية والطبيعية الطارئة الخاصة بالبرنامج. فإن ذلك لم يعق جهاز الطوارئ وإعادة البناء عن إجراء عمليات الفحص بغية التأكد من جودة النوعية ودقة الكميات.

ولذا فقد استعان جهاز الطوارئ وإعادة البناء بخدمات شركة مستقلة متخصصة وذات شهرة عالمية هي (SPECIALIST SERVICE CENTER NATIONALLTD) لإجراء الفحوص وعمل الاختبارات بهدف فحص النوعية والكميات والتعبئة السليمة والمناسبة للشحن، مع إعداد تقارير عن جميع البضائع عند مقر الموردين قبل الشحن، وثانية عند جبل علي في الأيام الأولى.

وفي حالة المواد الغذائية، فكان يتم أخذ عينات وتحليلها للتأكد من ملائمة ومناسبة المواد الغذائية للاستهلاك الآدمي. كما كانت الشركة ذاتها تقوم بإجراء فحوصات على النوعية والكمية والتسليم الصحيح وحالة البضائع عند وصولها في الكويت عن طريق البحر أو الجو، كما كان يتم مراقبة البضائع والإشراف عليها حتى تسليمها بصورة نهائية إلى الوزارة المختصة. وكان يتم تقديم التقارير المكتوبة بصورة منتظمة، مع دعم هذه التقارير بالأدلة المستندية الفوتوغرافية.

وعند تسليم البضائع بشكل نهائي، فإن الفاحصين كانوا يحصلون على توقيع رئيس الفريق المناسب وذلك على نموذج التسليم النهائي لفريق العمل بهدف تسجيل إتمام هذا العقد المحدد. وبالنسبة للتلفيات والاختلافات، فكان يتم ملاحظتها وتصويرها وإعداد التقارير بخصوصها.

٣- التأمين:

لأجل تأمين وحماية المصالح المالية للدولة، تم استخدام شركة تأمين مشهورة عالمياً (ALEXANDER & ALEXANDER of New York) في الولايات المتحدة، وذلك لتوفير غطاء تأمين شامل على كافة البضائع التي تم توريدها من جميع أرجاء العالم. ولقد تم التقدم بأولى المطالبات عند اشتعال حريق في سفينة كانت تقوم بنقل شحنة تتضمن ٤٦ أتوبيساً. ولقد احترق اثنان منها تماماً، بينما تعرضت الحافلات الباقية لأضرار متفاوتة، إما بسيطة أو شديدة.

وقامت شركات التأمين المعنيَّة بسداد مبلغاً إجمالياً وقدره ٢٢٥٨٥,٨٢ دولار أمريكي إلى جهاز الطوارئ وإعادة البناء كتعويض عن هذه الحادثة. وتم تزويد الجهاز بالحافلات البديلة، وإصلاح باقي الحافلات محليا بهذه القيمة.

وتم استدعاء معاين شركة التأمين في حالات أربع لمعاينة الضرر الذي تم إبلاغه من قبل المشرفين، وكان إجمالي عدد المطالبات التي تم تقديمها ثماني مطالبات، كانت القيمة الإجمالية لمبالغ المطالبات هي (٢٣٨٨٣٨,٥٩ دولار أمريكي). ومعظم التلفيات كانت ذات طبيعة ثانوية، وفي العديد من الحالات لم تصل إلى المبلغ الأقصى لكل مطالبة. وبالطبع فإن هذا المستوى المنخفض من الأضرار والمطالبات يعد بمثابة إنجاز رائع وملحوظ في مثل هذه العمليات الكبيرة.

٤- الخدمات الإدارية:

بصفة أساسية قام جهاز الطوارئ وإعادة البناء بتنفيذ أنشطته من المكاتب الكائنة في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. وكان يتم استئجار المكاتب والمعدات، كما كان يتم توظيف العاملين لأجل إنشاء قاعدة بيانات للبائعين المرتقبين ولمتابعة عقود المشتريات التي تصدر للبضائع أو الخدمات، وكذلك

المبالغ الخاصة بها، وللتعامل مع آلاف الاستفسارات اليومية التي ترد عن طريق الهاتف والفاكس والبريد الدولي السريع.

كان هناك مئات المكالمات اليومية تقوم بالاستفسار. وتم تجميع دليل من قاعدة البيانات وصل حجمه إلى خمسة مجلدات، كما تم تخزين قاعدة البيانات أيضاً على أسطوانة كمبيوتر، وتم تزويد وزارة التجارة والصناعة بنسخ من هذا الدليل لاستعمالها من قبل مجتمع الأعمال الكويتي. وقد تم الاستعانة بإحدى كبريات شركات التنظيم الإداري في الولايات المتحدة (I.P.A.C. inc) للمساعدة في مجابهة هذا الكم الهائل من المعلومات. كما تم تقديم عدد كبير من كتيبات البائعين التي تبين وتصف منتجاتهم وأنشطتهم إلى جهاز الطوارئ وإعادة البناء، كما تم عرض هذه الكتيبات على غرفة التجارة والصناعة في حالة احتياج أعضائها إلى هذه الكتيبات.

٥- التنسيق:

طوال فترات العملية بأكملها احتفظ جهاز الطوارئ وإعادة البناء بدور التنسيق بين حكومة الكويت ووكالات حكومة الولايات المتحدة (بما في ذلك، وزارة المالية ووزارة الدفاع ووزارة التجارة، هذا بالإضافة إلى بنك إكسبورت – إمبورت الأمريكي وأفرسيز برايفات إنشورانس كوربوريشن). كما تمت المحافظة على الاتصال الوثيق والتنسيق بين كل وزارة من وزارات حكومة الكويت وكل مورد من موردي البضائع والخدمات عبر أرجاء العالم كافة.

٦- المحامون:

بهدف حماية الوضع القانوني لعقود برنامج الطوارئ وإعادة البناء، تم توظيف فريق من المحامين ذوي السمعة العالمية المتمركزين في واشنطن من مكتب (CLEARY GOTTLIEB STEEN & HAMILTON)، ولقد بلغ

فريق المحامين والمعاونين القانونيين حوالي ٧٠ شخصاً. وفي بعض الحالات وصل عددهم إلى مائة لغرض تنفيذ المهام التالية:

أ - التواجد في كافة المفاوضات التي تُجرى بخصوص أسعار وشروط البضائع والخدمات وتقديم المعاونة لرؤساء القطاعات.

ب - صياغة متابعة وتنفيذ شروط وأحكام كل عقد من العقود.

جـ - تحديد شروط وأحكام خطابات الاعتماد اللازمة لسداد أسعار البضائع والخدمات. كما قامت شركة أخرى تضم محامين دوليين بمراجعة كافة العقود والمدفوعات أثناء إعداد مطالبة التعويضات لجهاز الطوارئ وإعادة البناء.

٧- الاختصاص القانوني:

إن كافة العقود والمدفوعات وخطابات الاعتماد وأية مبالغ أخرى خاضعة للقانون الموضوعي المعمول به في ولاية نيويورك، وهذا يعزى إلى عدم وجود دولة الكويت أو القانون الكويتي بسبب الغزو للكويت. كما كان متعيناً تسوية وحل النزاعات عن طريق التحكيم. وذلك من خلال محكم يتولى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار تعيينه، وذلك وفقاً لقواعد لجنة الأمم المتحدة المعنية بقانون التجارة الدولي.

٨- مدققو الحسابات:

وعلى الرغم من هذا الجدول الزمني الصارم والضغوط والمواعيد النهائية المحددة فإنَّ جهاز الطوارئ وإعادة البناء صممت على الاحتفاظ بكافة السجلات والوثائق لأجل تقديم سجلات كاملة وواضحة إلى حكومة الكويت عند الانتهاء من البرنامج.

ولقد تتبع المحاسبون الداخليون الذين تواجدوا في مكتب واشنطن دي سي كافة المصروفات والصفقات، (KPMGPEAT MARWICK) كما تم تنفيذ عمليات التدقيق عمليات مكتب الطوارئ وإعادة البناء، وذلك عن طريق الآتي:

أ - عن طريق (كى بى أم جي بيت مارويك)، وهي مكاتب المحاسبة المعينين من قبل جهاز الطوارئ وإعادة البناء - واشنطن دي سي.

ب - عن طريق ديوان المحاسبة التابع لدولة الكويت، وذلك فور انتقال مكتب جهاز الطوارئ وإعادة البناء إلى الكويت.

جـ- عن طريق (برايس ووتر هاوس) في الكويت، وهم مدققو الحسابات المعينون من قبل الأمم المتحدة بخصوص مطالبات التعويضات.

د - عن طريق ديوان المحاسبة التابع لدولة الكويت عند إكمال البرنامج.

٩- مطالبات التعويضات للأمم المتحدة:

باعتبار هذه التعويضات الخدمة الأخيرة المقدمة لدولة الكويت، فإن جهاز الطوارئ وإعادة البناء قام بتجميع كافة المصروفات المناسبة الناتجة عن الغزو العراقي، وكذلك أيضاً كافة المستندات المدعمة لذلك، وإعداد نسخ منها وتقديمها عن طريق الهيئة العامة لتقدير التعويضات ومقرها في جنيف، سويسرا.

ونموذج المطالبة النهائية للجنة هيئة الأمم المتحدة للتعويضات تم توقيعه من قبل ممثل حكومة الكويت، والمطالبة الخاصة بجهاز الطوارئ وإعادة البناء تعتبر أولى المطالبات الحكومية التي تم تقديمها كاملة ومستوفية كل شروط الأمم المتحدة.

١٠- الأنشطة والترتيبات المالية:

تمثلت التكاليف التي تحمَّلتها دولة الكويت في إنشاء جهاز الطوارئ وإعادة

البناء في توفير مساحات مكاتب كافية، والتزويد الأفراد العاملين بالمعدات، وكذلك تقديم المعاونة الفنية الكافية - بما في ذلك- المشورة الفنية بخصوص استصدار التراخيص الضرورية، وإجراء المفاوضات ذات الصلة بشروط وأحكام خطابات الاعتماد مع محامي البنوك.

ولقد أدى جهاز الطوارئ وإعادة البناء دوراً جوهرياً في إعداد الترتيبات اللازمة للإفراج عن الأرصدة المحجوزة خارج الكويت والمجمدة بموجب قرار الأمم المتحدة، وذلك لأجل فتح حسابات عامة مع البنوك التجارية وفقاً للإجراءات الموضوعة والمحددة في أوامر الحجز التي قامت العديد من البلدان بتطبيقها. والتصاريح الأولى التي صدرت من وزارة الخزانة الأمريكية وبنك إنجلترا (المملكة المتحدة) كانت محدودة في طبيعتها، ولذلك كان ضرورياً استصدار تصاريح إضافية بخصوص المشتريات التي ستتم فيما بعد.

وبموجب هذه التراخيص كان متعيناً على جهاز الطوارئ تقديم بيانات ربع سنوية مدققة حسب الأصول من قِبل مدققي الحسابات المعتمدين لدى وزارة الخزانة الأمريكية وبنك إنجلترا كما كان متعينا سداد ٢٠٪ دفعة مقدمة نقداً إلى جميع المقاولين باستثناء القليل من عقود الخدمة.

ولقد تم تطوير نظم الحسابات والإجراءات حتى يتسنى للسجلات المناسبة والضوابط الداخلية الاستمرار في تقديم المبالغ إلى الموردين في نفس الوقت الذي يتم فيه توريد البضائع أو الخدمات حسبما هو مبين في تقارير المتابعة المستقاة من تقارير التسليم والإمداد والتموين الواردة من المشرفين. كما تم تطوير أنظمة مالية وإدارية لمتابعة دور المتعهدين والموردين ولمتابعة الشحن والتسليم والفحص. والتالي أمثلة للإجراءات والأنظمة التي تم اتباعها:

أ - فتح خطابات الاعتماد من جانب حكومة الكويت.

ب - خطابات اعتماد الضمان (والتي ليس من الممكن إلغاؤها دون الموافقة المتبادلة).

جـ- فتح خطابات اعتماد الإنجاز من قِبل الموردين لمصلحة الحكومة، وذلك بهدف ضمان الإنجاز المُرضي من قبل المورد.

والبنوك الرئيسية الخاصة بجهاز الطوارئ وإعادة البناء تكون كالآتي:

١ - بالنسبة لعمليات الولايات المتحدة الأمريكية يخصص - كيميكال بنك - نيويورك.

٢ - بالنسبة لكافة البلدان الأخرى يخصص - بنك الكويت الوطني- لندن.

ولقد تم اعتماد النظام الذي انتهجه جهاز الطوارئ وإعادة البناء لأجل تمويل البنوك سالفة الذكر بخصوص حساب المشتريات عن طريق مكتب الاستثمار الكويتي- لندن بموجب التراخيص المعنية نظير إبراز الأدلة المستندية ذات الصلة بكل طلب من الطلبات المالية.

كما كان جهاز الطوارئ وإعادة البناء يقوم بمراقبة وتوزيع المبالغ على الحسابات المختلفة، وكذلك أيضاً لمكتب الدمام. كما تم تطوير قاعدة بيانات لغرض متابعة المسائل المالية، هذا إلى جانب تقديم المعاونة لمدققي الحسابات من آن لآخر كلما استدعت الضرورة ذلك. وكافة المبالغ التي سددها تمت عن طريق النظام المصرفي. ولقد تم إرسال نسخ من المستندات التي تم التفاوض بشأنها فيما يتعلق بكل مبلغ من جانب البنك المعني بذلك إلى مكتب الاستثمار الكويتي مباشرة في لندن بموجب إشعار تم إرساله إلى جهاز الطوارئ وإعادة البناء.

١١- بنك إكسبورت إمبورت الأمريكي:

من خلال العمل الوثيق مع هيئة الاستثمار الكويتية في الكويت تم تقديم مطالبات لإعادة التمويل من بنك إكسبورت - إمبورت الأمريكي، وذلك

بخصوص القليل من العقود الكبيرة من موردين أمريكيين، والتي تتجاوز قيمة العقد فيها مليون دولار أمريكي، والتي تتفق كلية مع القواعد واللوائح المنظمة لبنك إكسبورت إمبورت.

١٢- ملخص عمليات التمويل

من واقع المخصص الأصلي لجهاز الطوارئ وإعادة البناء البالغ ٢٦ , ١ بليون دولار أمريكي، فلقد تم استخدام مبلغ إجمالي مقداره (٢٦ / ٣٥٦ , ٠٣١ , ٩٥٤) دولار أمريكي. أما الرصيد المتبقي البالغ (٧٤ / ٦٤٣ , ٩٦٨ , ٣٠٥) فلم يتم استخدامه، وتم إرسال البيانات الخاصة به إلى وزارة المالية.

ومنذ شهر أبريل ١٩٩٢م فإن جهاز الطوارئ وإعادة البناء تمكن من أداء عمله دون الحاجة إلى السحب من الميزانية، وذلك نظراً للفائدة المتراكمة وأرباح صرافة العملات في البنكين، وذلك من المبالغ المدعمة في خطابات الاعتماد.

ومع نهاية عام ١٩٩٣م فإن المبالغ الموجودة في كل بنك من البنكين كانت على النحو التالي:

كيميكال بنك – نيويورك: ٥ , ٢٦ مليون دولار أمريكي.

بنك الكويت الوطني – لندن: ما يعادل ٥ , ٦ مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى التزام متوقع يقدر بحوالي ٠ , ٧ مليون دولار أمريكي، مما يوجد رصيداً تقديرياً غير ملتزم قدره ٢٦ مليون دولار أمريكي، والذي سيتم إعادته إلى الحكومة في الوقت المناسب لذلك.

وإذا ما طرأت في المستقبل أية مطالبات قانونية غير معلومة أو غير متوقعة ضد برنامج الطوارئ وإعادة البناء فإن هذه المطالبات سيتم الوفاء بها عن طريق تقديم مطالبة إلى وزارة المالية من الأرصدة سالفة الذكر.

سابعا: تقييم عام:

لقد سردنا فيما سبق ملاحظات موجزة ومختصرة جدا عن الكيفية التي كانت عليها خطة الطوارئ وإعادة البناء، وبالإمكان تقييم هذه الجهود كأرقام، ولكن في واقع الأمر، وفي ظل الضغوط السياسية والبشرية الهائلة التي كانت سائدة آنذاك، فإن هذه الجهود لا يمكن تقديرها بأي حال من الأحوال.

إن التجربة والمفهوم الخاص بخطة الطوارئ وإعادة البناء كانا متميزين في تاريخ الإنسانية، إذ أن الحالة تتضمن دولة تم احتلالها بالكامل، وتم الإعلان عن زوال وجودها وكأنها لم تكن من قبل المعتدين. إن الدولة التي تمر بمثل هه المصاعب والمخاطر ثم تتمكن بعد ذلك من تكريس كافة مواردها لأجل تحرير شعبها مع إعداد كافة الترتيبات اللازمة لمساندة الدولة والحفاظ عليها ومواجهة كافة الاحتمالات الممكنة، بل وأسوأ الظروف.

إن القيام بكل ذلك من خلال الخبرة وبمساعدة الأصدقاء يعتبر بمثابة عمل رائع ومذهل. ويجب أن يكون فصلا في تاريخ الكويت تعتز وتفتخر به على الدوام".[٥٣]

(٥٣) التقرير النهائي لجهاز الإشراف والمتابعة على خطة الطوارئ وإعادة البناء، الكويت، فبراير ١٩٩٤م.



الأخ الدكتور ابراهيم ماجد الشاهين

تحية طيبة وبعد ،

فقد اطلعت على التقرير النهائي الذي قدمتموه مؤخرا عن أعمال جهاز الإشراف والمتابعة الذي شكله مجلس الوزراء بجلسته رقم ٩٠/٥٤ بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٩٠ لتنفيذ خطط الطواريء وإعادة البناء للمرحلة الأولى لدخول البلاد بعد التحرير من رجس الاحتلال العراقي الغاشم .

ويسرني أن أسجل مجددا عظيم الثناء والتقدير للجهود الفائقة التي بذلها جهاز الاشراف والمتابعة برئاستكم لأداء المهمة الوطنية التي كلفتم بها والتي بعون الله وتوفيقه تكللت بالنجاح وانجاز الخطة في موعدها المحدد في مايو ١٩٩١ .

إن ما قام به جهاز الاشراف والمتابعة من جهود كبيرة تحت وطأة ظروف بالغة القسوة سواء في مرحلة التحضير أو خلال التنفيذ ، وما حققه من إنجازات مشهودة خير مثال على مقدرة الانسان الكويتي على مواجهة الشدائد والتحديات .

وإذ أشيد بما تميز به أداء جهاز الاشراف والمتابعة برئاستكم من كفاءة وأمانة وإحساس بالمسئولية ، أرجو لكم وللأخوة الأعضاء دوام التوفيق في خدمة وطننا العزيز .

مع أطيب التمنيات ،،،

سعد العبدالله السالم الصباح
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

١٣ محرم ١٤١٥ هـ
٢٢ يونيو ١٩٩٤ م

خطاب من سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح إلى الدكتور إبراهيم ماجد الشاهين رئيس جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء، مؤرخة في ٢٢/ ٦/ ١٩٩٤م.

وجاء في تقرير آخر مطول لجهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء ملخص لإنجازات خطة الطوارئ، وفيما يلي نصه كما ورد في كتاب التحرير والتعمير:[٥٤]

مشتريات لجان خطة الطوارئ:

وهي السلع والمعدات والتجهيزات الضرورية التي أدخلتها لجنة الطوارئ الكويت مباشرة إلى الكويت بعد التحرير استجابة للمشكلة التي واجهت الكويتيين الصامدين من نقص في المواد الغذائية والمياه النقية والكهرباء والخدمات الصحية.

أولاً – تجهيزات ومعدات:

١- كراتين مياه معدنية (عدد ٣٤١٨٧٠ كرتونة).

٢- عدد ٥٠٢ تنكر مياه.

٣- مطّارات مياه عدد ٤٠,٠٠٠ مطّارة.

٤- خزانات مياه وملحقاتها (عدد ٣٩٩١ خزاناً).

٥- برادات مياه عدد ١٤٨ برادة.

٦- ١٦,٢٠٠ طن من الأرز.

٧- ٩,٠٠٠ طن من السكر.

٨- ٦٠٠ طن من العدس.

٩- ٣٠,٠٠٠ طن من الطحين.

١٠- ١٧٠,٠٠٠ كرتون من الحليب المجفف.

(٥٤) "التحرير والتعمير: التقرير النهائي" الصادر عن جهاز الإشراف والمتابعة لخطة الطوارئ وإعادة البناء"، ص. ٣٤-٣٩.

١١- ٣١,٠٠٠ كرتون من حليب الأطفال.

١٢- ٤٠,٠٠٠ كرتون من الأجبان.

١٣- مولدات كهربائية (عدد ٢٨٠ مولد).

١٤- معدات وأدوات سلامة الطرق (عدد ٣٨٠٥ معدّات).

١٥- معدات إنشائية (عدد ١٤ معدة).

١٦- قطع غيار وأدوات (عدد ١٧٥٣ قطعة).

١٧- معدات وملابس إطفاء حريق وملحقاتها (عدد ١٦٣٣٤ معدة).

١٨- وحدات مكافحة حريق (عدد ٨ وحدات).

١٩- معدات إطفاء حريق ومضخات (عدد ٢٢٠٦ معدات).

٢٠- أثاث مكتبي.

٢١- مبيدات حشرية.

٢٢- أجهزة مختبرات.

٢٣- أجهزة كمبيوتر وملحقاتها.

٢٤- زوارق مختلفة (عدد ٣٤ زورقاً).

٢٥- حقائب طبية (عدد ١٥٠ حقيبة).

٢٦- معدات وأدوات وقطع غيار لطب الأسنان (عدد ٨٦٣٠٢ معدة).

٢٧- أسِرَّة طبية وملحقاتها (٢٦٢٧ سريراً).

٢٨- مختبرات طبية (عدد ٣٩ مختبراً).

٢٩- بدلات جراحية وملحقاتها (عدد ١٦٣٩٥ بدلة).

٣٠- أجهزة تشخيص وملحقاتها (عدد ٣٩٥ جهازاً).

٣١- معدات غرف عمليات وملحقاتها (عدد ٢٠٤ معدات).

٣٢- مستلزمات جراحية (عدد ٤١٣٣٧ مستلزماً).

٣٣- سيارات إسعاف (عدد ٤٧ سيارة).

٣٤- معدات وأدوات جراحية (عدد ٥٣٧ معدة).

٣٥- معدات طب الأطفال (عدد ١٨٥٥ معدة).

٣٦- معدات وحدات العناية المركزية وملحقاتها (عدد ٩٥٠ معدة).

٣٧- منتجات طبية ٧٦ صنفاً (عدد ٤٩١٤٣ منتجاً).

٣٨- أجهزة مكتبية وقرطاسية.

٣٩- معدات تنظيف المدرجات للمطار الدولي وملحقاتها (عدد ٦ معدات).

٤٠- ثريات وأجهزة إضاءة لمبنى المطار الدولي.

٤١- إضاءة للطوارئ لمطار الكويت عدد ٤ كشافات.

٤٢- رادار للمطار الدولي.

٤٣- منارتان لاسلكيتان لإرشاد الطائرات وتحديد موقع المطار.

٤٤- برج مراقبة للمطار الدولي.

٤٥- مختبر لفحص المياه (مختبران).

٤٦- وحدات التناضح العكسي (عدد ٢٣٣ وحدة).

٤٧- مركز تحكم وأدواته عدد ٢٠٠.

٤٨- أعمدة إنارة وملحقاتها (عدد ٣١٢ عموداً).

٤٩- معدات ومولدات ثقيلة (عدد ١٦ معدة).

٥٠- غاز ثاني أكسيد الكربون (عدد ٥١ سلندراً).

٥١- براميل زيت محولات الكهرباء (عدد ٢٥٧٤ برميلاً).

٥٢- ١٤٤ طن بلجارد (مادة كيميائية تستخدم في تقطير المياه).

٥٣- معدات اتصال وملحقاتها (عدد ٢٧٧٧١ معدة).

٥٤- أجهزة اتصال وستلايت عدد ٤ أجهزة.

٥٥- أجهزة اتصال وملحقاتها عدد ١١٦٥ جهاز.

٥٦- أجهزة اتصال متحرك وملحقاتها عدد ١١٦٥ جهاز.

٥٧- أجهزة اتصال دولي متحركة وملحقاتها عدد ٨ جهاز.

٥٨- معدات اتصال بالأقمار الصناعية وملحقاتها.

٥٩- أجهزة ميكروويف وملحقاتها عدد ٤٨ جهاز.

٦٠- وحدات اتصال ستلايت متنقلة (عدد ١٦ وحدة).

٦١- معدات اتصال ومستلزماتها (عدد ٩٥ معدة).

٦٢- رافعات شوكية ومعداتها عدد ٦٥ رافعة.

٦٣- وحدة مكافحة التلوث.

٦٤- رافعتان جسريتان.

٦٥- ورشة متنقلة ورافعات شوكية وأعمدة إنارة وملحقاتها عدد ٨٧.

٦٦- رافعة وقطع غيارها (عدد ٤ رافعات).

٦٧- وحدة تنظيف زيت وملحقاتها.

٦٨- أسطوانات غاز عدد ٢٠٥٨٠ أسطوانة.

٦٩- قطع غيار (عدد ٥٢٩٥ قطعة).

٧٠- سيارات صالون (عدد ١٢٨٣ سيارة).

٧١- رافعات شوكية عدد ١١ رافعة.

٧٢- سيارات جيب (عدد ٣٣٧ جيباً).

٧٣- باصات عدد (٦٢ باصاً).

٧٤- شاحنات عدد (١٨ شاحنة).

٧٥- أجهزة تكييف (عدد ٢٢٥ جهازاً).

٧٦- أجهزة تلفون (عدد ١٠٠ جهاز).

٧٧- معدات الدفاع الكيماوي.

٧٨- معدات هندسية.

٧٩- تأجير بواخر لنقل المياه (عدد ٧ بواخر).

٨٠- شراء عدد ٤ توربينات غازية متنقلة.

٨١- شراء ٠٠٠, ٥٤ طن وقود سيارات، و٠٠٠, ٧٣ طن غاز الوقود، و٠٠٠, ١٠٠ طن كيروسين.

ثانياً – أعمال تنفيذية:

١- إعداد ١٢٠٠ تقرير مسح من أضرار مساحية خاصة بكل شيء من مستشفيات ومراكز إطفاء وإسكان عام واتصالات.. إلخ.

٢- إصلاح ٣ محطات رئيسية للطاقة الكهربائية وتحلية المياه.

٣- إصلاح مركز التحكم الرئيسي للشبكة الكهربائية.

٤- إصلاح ٠٠٠, ١٠ كيلومتر من الخطوط الكهربائية.

٥- إصلاح ٢٩ محطة كهرباء فرعية.

٦- إصلاح شبكة المياه ونظام التخزين.

٧- تنظيف ٠٠٠, ٥ كيلومتر من خطوط المجاري.

٨- إصلاح منشآت الصرف الصحي.

٩- إصلاح ٢٠٠ كيلومتر من الطرق.

١٠- إزالة ٣,٧٠٠ خندق.

١١- إزالة جميع العربات [المعطوبة] والحواجز المقامة على الطريق.

١٢- إصلاح جميع الجسور ولافتات الطرق.

١٣- ردم ٤٥٧ فجوة في مطار الكويت خلفتها القنابل العنقودية.

١٤- إصلاح ثمانية مبانٍ ثانوية في مطار الكويت.

١٥- إصلاح مبنى الركاب الرئيسي وقاعة الاستقبال وجميع البوابات.

١٦- إزالة ٢,٣٠٠ متر مكعب من الأنقاض في المطار الدولي.

١٧- إزالة ٥٦,٧٠٠ عربة مدمرة مدنية أو عسكرية.

١٨- تجهيز ١٤٥ مدرسة خلال ٥٦ يوما.

١٩- إزالة المعدات الحربية والخنادق من جميع أسطح المدارس وعمل الإصلاحات الأساسية لها.

٢٠- إصلاح ٨ مستشفيات.

٢١- إصلاح ٤٩ عيادة.

٢٢- إصلاح ١٦ مبنى وزاري.

٢٣- تجهيز مبنى مجلس الأمة.

٢٤- إزالة ١,٥٧٠,٠٠٠ طن من القمامة.

٢٥- ترميم عدد من المخافر.

٢٦- [تركيب] حواجز وواجهات زجاجية للمطار الدولي.

٢٧- إعداد دراسات مستقبلية حول التركيبة السكانية والسياسات المرتبطة بها.

٢٨- إعداد استمارات للقوى العاملة.

٢٩- وضع الترتيبات الخاصة لدخول المتطوعين من القطاعات المختلفة في جهاز الإشراف والمتابعة.

٣٠- تصميم نماذج للمتطوعين وتوزيعها على سفارات دولة الكويت في الخارج.

٣١- التنسيق مع مختلف القطاعات فيما يخص استدعاء موظفي الوزارات.

٣٢- إتمام إجراءات الدخول لموظفي الدولة.

٣٣- [إبرام] عقود إطفاء حرائق آبار النفط.

٣٤- [إبرام] عقود هندسية مختلفة.

٣٥- [إبرام] عقود الخدمات.

٣٦- ترميم الأسواق.

٣٧- تشغيل المسالخ.

٣٨- ترميم المقابر.

٣٩- تثبيت اللوحات الإرشادية والعناوين الرئيسية للقطع والمناطق.

٤٠- المسح الجوي للكويت.

٤١- التعاقد مع خمس شركات لنقل السيارات والمعدات والأثاث والأجهزة لقطاعات الدولة المختلفة.

الفصل الرابع

الحشود العراقية على حدود الكويت في أكتوبر ١٩٩٤م

إمعاناً في السير نحو الهاوية، وسْطَ استسلام غير مفهوم من القيادة العسكرية العراقية لأوامر وقرارات رئيسهم، الذي أثبتت التجارب على مدار ١٤ سنة من حكمه عدم سويّته أو أهليّته العقلية والأخلاقية، قام صدام حسين بحشد قواته مجددا على الحدود الكويتية في السادس من أكتوبر سنة ١٩٩٤م، معيداً مشهد بداية أغسطس قبيل الغزو. ولكن هذه المرة، تعاملت الحكومة الكويتية باحترافية وفقا للقواعد العسكرية والسياسية، ومنعت حدوث كارثة أخرى. وانتهى هذا الأمر إلى اعتراف العراق بالكويت وتوقيع اتفاقية الحدود. ولهذا السبب أرى إلحاق هذين الموضوعين بتاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت بسبب كونهما آخر توابع الغزو الرئيسية.

أعدَّ مركز البحوث والدراسات الكويتية دراسة وافية لهذه المسألة بعنوان "الحشود العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية"، وهي معتمدة على مجموعة واسعة من المصادر الصحفية التي استقاها المركز من مراكز أبحاث في كل من روسيا وفرنسا وأمريكا وبريطانيا، بالإضافة إلى الوثائق الحكومية الكويتية والصحافة المحلية. ونظرا لشمولها أقدم فيما يلي تلخيصا لما رصدته هذه الدراسة القيمة. وأضيف عليها ما ذكره أحد الضباط العراقيين الذي قاد إحدى ألوية الحرس الجمهوري في مذكراته.

حالة العراق بعد تحرير الكويت

بسبب العدوان العراقي على الكويت فرض مجلس الأمن عقوبات اقتصادية على العراق بغرض ردعه عن عدوانه، وأبدت استعدادها لإلغائها عندما ينصاع رئيس العراق إلى القرارات الدولية، وكان آخرها قرار ٦٨٧ أصدر في

٣/ ٤/ ١٩٩١م، والذي يجبر العراق على:

١) التخلص من الصواريخ البالستية التي يزيد مداها عن ١٥٠ كيلومترا والتي سبق وأن ضربت أكثر من ثلاث دول مجاورة.

٢) التخلص من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل التي استخدمها ضد شعبه.

٣) الامتناع عن نشر ودعم الإرهاب داخل بلاده وخارجها.

٤) دفع التعويضات للمتضررين من عدوانه وخاصة الكويت.

٥) إطلاق جميع الأسرى الكويتيين وأسرى الدول الأخرى.

٦) إرجاع جميع الممتلكات الكويتية المنهوبة في أثناء فترة الاحتلال.

٧) دفع جميع الديون للدول التي اقترض العراق منها.

يقول السفير منصور العتيبي:"[إن] المتتبع للأحداث منذ صدور هذا القرار الذي يعتبر المرجع الأساس للقرارات اللاحقة حتى سقوط النظام العراقي في عام ٢٠٠٣م يدرك أن النظام العراقي لم يكن صادقا في إعلانه الالتزام بتنفيذ القرار، حيث سعى منذ اليوم الأول لصدوره للالتفاف عليه والتهرب من التزاماته. واستخدم أساليب المراوغة والمماطلة والتضليل بالادعاء بأنه نفذ ما هو مطلوب إليه، والتباكي على معاناة شعبه بسبب العقوبات.

ومن جانب آخر نشطت الدبلوماسية الكويتية وتصدت لممارسات العراق وسياساته طوال تلك الفترة التي كانت تنم عن سوء نية تجاه استقلال وسيادة الكويت. وكشفت في اتصالاتها ومراسلاتها الدورية للأمين العام ولمجلس الأمن زيف الادعاءات العراقية، وسلطت الضوء على نقض العراق لتعهداته وعدم التزامه بنصوص القرارات التي كانت تمثل وحدة قانونية وسياسية متكاملة ومترابطة غير قابلة للتجزئة.

وكانت الكويت تزود المجلس باستمرار بالأدلة والوثائق التي تبرهن على انتهاك العراق للقرارات. وكانت المراجعة الدورية التي يجريها المجلس كل ستين يوما لتقييم مدى تنفيذ العراق لالتزاماته تمثل مواجهة دبلوماسية بين الكويت والعراق؛ فكل طرف كان يسعى لإقناع أعضاء المجلس بعدالة قضيته ومطالبه. وفي جميع هذه المراجعات، ورغم محاولات العراق المستميتة لشق وحدة صف المجلس، فإن المجلس كان يجد أن العراق ما زال بعيدا عن تنفيذ كامل التزاماته؛ لذلك كان يقرر إبقاء العقوبات دون أي تغيير.

ولم تكتف الكويت بالتصدي للسياسات والممارسات العراقية في الأمم المتحدة بل عملت على إفشال محاولات العراق لكسب تأييد ودعم المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى كحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية". (٥٥)

عاش الشعب العراقي – بسبب تعنت وتكبر صدام حسين – سنوات عجاف في ظل قيادة سياسية فاسدة دأبت على إرهاقه وتجويعه وإذلاله والبطش به. فقد استخدم الجيش العراقي الدبابات والأسلحة الثقيلة لسحق المواطنين الثائرين في جنوب البلاد وشمالها سنة ١٩٩١م، ثم عاودت القوات العراقية استخدام البطش ضد الساكنين في الأهوار أو المستنقعات، وأحدثت تغييرا جغرافيا عندما جففت الأهوار ليتاح للدبابات اقتحام بيوت الناس وقتلهم في سنة ١٩٩٤م.

قدمت الصحافة والمنظمات الإنسانية تقارير تصور بشاعة وبؤس الإنسان العراقي الذي لا ينتمي لزمرة النظام الذين استأثروا بالأموال والامتيازات والمعيشة الكريمة. وكانت أبرز مشاكل العراق إلى جانب البطش والقبضة الأمنية والاعتقالات والاغتيالات: ارتفاع معدل التضخم بشكل هائل، ومصادرة جميع

(٥٥) منصور عياد العتيبي، مجلس الأمن في مواجهة العدوان العراقي على دولة الكويت وتداعياته (١٩٩٠–٢٠٠٨م)، ط. ١، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٩، ص. ٦٤–٦٥.

محاصيل الفلاحين وعدم السماح لهم ببيعها أو تخزينها، وارتفاع أسعار المواد الضرورية بشكل جنوني، وظهور تجارة التهريب. كل هذا يحدث في ظل تمتع العراق بما تتمناه كل دولة في العالم من موقع استراتيجي يتوسط العالم وثروات مائية ونفطية وزراعية وحضارية وبشرية تكفل لها أن تتحول إلى دولة لا تقل عن دول العالم الأول. ولكن انصب اهتمام صدام حسين في أثناء فترة تدهور حالة بلاده ببناء القصور الخاصة، فبلغ عددها حوالي ٤٠ قصرا. وقد شاهدها العالم في أثناء تحرير العراق سنة ٢٠٠٣م.

في السنوات الثلاث التي أعقبت تحرير الكويت ماطل العراق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وأخذ يراوغ بأشكال متعددة، وقد رصدت التقارير عمليات العراق التضليلية للجنة الدولية التي شكلها مجلس الأمن لمتابعة تنفيذ العراق لشروط رفع العقوبات الاقتصادية، وهي مسألة التخلص من الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل وبخاصة الكيماوية.[٥٦]

وكذلك حاول النظام العراقي تنفيذ محاولة اغتيال للرئيس جورج بوش بعد انتهاء ولايته وقيامه بزيارة للكويت، وعند اكتشاف المؤامرة واعتراف الإرهابيين الذين أعدوا سيارات مفخخة لتفجيرها، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مقر المخابرات العراقية ببغداد في تاريخ ٢٧/ ٦/ ١٩٩٣م.

وعلى صعيد آخر، لم يقم العراق بالإفراج عن أسرى الكويت وعددهم ٦٠٥ أسير، وأبقاهم لديه لفترة طويلة وقام بقتلهم ودفنهم في مدافن جماعية، ولم يرجع ممتلكات الكويت لأصحابها.

---

(٥٦) انظر بعض الأمثلة على عمليات المراوغة والتضليل والكذب على اللجنة مرصودة في هذا الكتاب: مركز البحوث والدراسات الكويتية، الحشود العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية"، ط. ٣، الكويت مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص. ٢٠٠٥، ص. ٣٥-٣٨.

كان من الممكن للعراق أن ينفذ تلك الإجراءات السهلة ويرفع المعاناة عن شعبه، ولكنه تكبر على ذلك لأسباب غير منطقية.

نفذ العراق استراتيجية جديدة بدءا من مارس ١٩٩٤م وهي تقسيم صف الدول المتحالفة ضده وبخاصة الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن، حيث قامت بإغراء دول كبيرة أو مجاورة تعاني من مشاكل اقتصادية مثل روسيا والصين وفرنسا وتركيا وإيطاليا وإيران بالتعامل معها وضخ النفط إليها وإعطاء شركاتها عمليات إعادة البناء وإلغاء ديونها للعراق. فانعكس ذلك على إلحاح تلك الدول على تسجيل "تحولات إيجابية" في العلاقة بين العراق ومجلس الأمن في محاولة منها للتخفيف من العقوبات المفروضة على العراق. وكانت السياسة والدبلوماسية الكويتية تتصدى للمحاولات العراقية بالقيام بزيارات للدول التي بدأ العراق باستمالتها. وخاضت الكويت والعراق معركة إعلامية في الصحافة الروسية كانت الكفة الراجحة فيها للكويت.(٥٧)

بداية الأزمة

"تبدأ سلسلة الأحداث المباشرة التي أدت إلى حشد القوات العراقية على الحدود الكويتية بإعلان ناطق رسمي عراقي من بغداد في ٦ أكتوبر ١٩٩٤م في ختام اجتماع مشترك برئاسة الرئيس العراقي لمجلس قيادة الثورة، وقيادة قُطر العراق لحزب البعث الاشتراكي أن «القيادة العراقية تبحث في اتخاذ موقف جديد يتيح للعراق التخلص من الحظر المفروض عليه».

واتهم البيان نفسه رئيسَ البعثة الخاصة للأمم المتحدة المكلفة بنزع أسلحة العراق «رالف إيكيوس» بأنه: «بيَّتَ نوايا مغرضة إزاء العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

(٥٧) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الحشود العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية"، ص. ٤٥ – ٩٨.

وقال المتحدث: «من خلال تفحص ما تم الاطلاع عليه ظهر لمجلس قيادة الثورة صحة الاستنتاجات السابقة، وهي أن العراق ورغم كل ما طبقه وضحى في سبيله بأغلى ما يمكن من ممتلكاته وتطلعاته العلمية والعملية فإن أصحاب الغرض السيئ، ومنهم بشكل خاص الإدارة الأمريكية، يعاونها ويمنحها الغطاء المطلوب رئيس اللجنة الخاصة «إيكيوس»، مصممون على مواصلة إيذاء العراق بإطالة أمد الحصار».

وأضاف: «إنه رغم موقف الأمم المتحدة، ورغم انعدام الثقة في التعامل مع رئيس اللجنة الخاصة «إيكيوس»، وانعدام الثقة أساسا في بعض أعضاء مجلس الأمن نتيجة التجربة المريرة معهم فإننا سننتظر حتى العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر الحالي، وبعدها سوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه».(٥٨)

وكما هو واضح فإن هذا البيان قد ضرب موعدا محددا لتنفيذ تهديداته التي صرح بها دون مواربة في البيان نفسه.

وفي بغداد أيضا أكد وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحّاف أن بلاده ستلتزم بفترة اختبارية لن تكون أكثر من ستة أشهر بعد إطلاق الأمم المتحدة آلية مراقبة التسليح العراقي على المدى الطويل بغية الحصول على تخفيف الحظر المفروض على العراق. وقال الصحاف: نحن سننتظر طبيعة التقرير والاطلاع على نصه حتى نستطيع التعامل معه، مؤكدا أن طريقة عمل إيكيوس قد تكون منحازة كليا ضد مصالح العراق، وأنه من حق العراق أن يبحث عن طرق أخرى للدفاع عن حقوقه.

(٥٨) جريدة القبس الكويتية، العدد ٧٦٥١، تاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٩٤م، ص. ٢٤.

الحشود العسكرية العراقية على الحدود الكويتية:

تزامنت التصريحات العراقية عن (رالف إيكيوس)، واتهام الأمم المتحدة، وتهديد أمن الكويت والمنطقة كلها، مع تحريك قطاعات كثيفة من القوات المسلحة من قواعد في شمال العراق وشرقه إلى الجنوب باتجاه حدود الكويت، وكان ذلك دون انتظار لما سيكشف عنه تقرير مبعوث الأمم المتحدة، ورئيس لجنة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق، أو أي التزام بما أعلنته هذه التصريحات بشأن انتظار هذا التقرير حتى يمكن التعامل معه.

وقد قُدِّرت هذه التحركات مبدئيا بحشود يتراوح عددها وفقا لما أعلنه مسؤول عسكري أمريكي في واشنطن يوم ٧/ ١٠/ ١٩٩٤م ما بين عشرة آلاف إلى خمسة عشر ألفا من جنود الحرس الجمهوري العراقي، وأضاف المسؤول الأمريكي قوله:

«إن وصول هذه القوات الإضافية إلى منطقة لا تبعد سوى بضع عشرات الكيلومترات عن الحدود مع الكويت يرفع عدد الجنود العراقيين إلى عدد يتراوح بين أربعين وخمسين ألفا».

وقالت بعض وكالات الأنباء: «إن خمس فرق من الحرس الجمهوري العراقي الذي يحتفظ به رئيس النظام العراقي لتوفير الأمن له ولنظامه تجاه أية تحركات داخلية معارضة - سواء أكانت من القوات المسلحة أم من قطاعات الشعب العراقي المغلوب على أمره - كانت ضمن هذه التحركات صوب الحدود الكويتية في هذه الفترة».

وقد توالت زيادة هذه الحشود في الأيام التالية مباشرة، حيث قدرتها بعض المصادر بمائة ألف جندي، في الوقت الذي قدرتها مصادر التحالف الدولي ضد العراق بحوالي ٦٥ ألف جندي من الفرق القتالية التي تضم قوات مدرعة مجهزة بأفضل ما لدى النظام العراقي من الآليات العسكرية، وقطع المدفعية المضادة للطائرات، ومدفعية الميدان، وأن هذه القوات قد اتخذت أوضاعا هجومية". [٥٩]

---

(٥٩) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الحشود العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية"، ص. ٩٩-١٠٢.

القبس
الجمعة ٧/١٠/١٩٩٤ ـ العدد ٧٦٥١

الكويت تفند ادعاءات بغداد:

صدام مسؤول عن معاناة العراقيين

فند مصدر رسمي مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية ليلة امس ادعاءات النظام العراقي حول الاسباب التي ادت الى معاناة الشعب العراقي ووصفها بانها تندرج في نطاق تهديدات نظام بغداد للامن والسلم في المنطقة ومحاولاته الالتفاف على القرارات الدولية ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

وفيما يلي نص التصريح:

ردا على البيان الذي ادلى به ناطق رسمي عراقي حول نتائج الزيارة التي قام بها السيد رالف اكيوس رئيس اللجنة الخاصة التابعة لمجلس الامن الدولي المكلفة بتدمير اسلحة الدمار الشامل لدى النظام العراقي الى بغداد وما تضمن ذلك البيان من ادعاءات ومغالطات وتهديدات لدولة الكويت فان ما ورد في البيان انما يمثل استمرارا للمحاولات التي دأب عليها النظام العراقي للالتفاف على قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت.

ان هذا البيان ينطوي ايضا على مغالطات وادعاءات يحاول من خلالها النظام العراقي ايهام المجتمع الدولي بالتزامه وتنفيذه لقرارات مجلس الامن.

ان المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي يدرك العالم اجمع انها مسؤولية يتحملها النظام العراقي نفسه بسبب عدم التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الامن وهي معاناة تتعاطف معها دولة الكويت وتؤكد بان وضع حد لها لن يتحقق الا بالالتزام بقراري مجلس الامن ٧٠٦ و٧١٢ اللذين يعالجان مسالة احتياجات الشعب العراقي من الغذاء والدواء.

ان البيان العراقي وما ينطوي عليه من تهديد صريح لدولة الكويت ودول المنطقة وللامن والاستقرار فيها يمثل بحد ذاته انتهاكا صريحا لقرار مجلس الامن رقم ٦٨٧ الذي ينص في احد بنوده على ضرورة الكف عن التهديد للامن والسلم في المنطقة وهو انتهاك يؤكد مجددا عدم التزام النظام العراقي وتنفيذه لقرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت وبطلان ادعاءاته. (كونا)

جريدة القبس الكويتية، ٧/ ١٠/ ١٩٩٤م.

ايكيوس يعلن البدء بآلية مؤقتة لمراقبة الاسلحة العراقية

العراق يهدد «بموقف جديد» بعد ١٠ اكتوبر مالم تخفف العقوبات

بغداد - اف ب - رويتر - واصل العراق امس تصعيد لهجته الهجومية على الامم المتحدة والولايات المتحدة وقال انه يفكر في اتخاذ اجراءات لم يحددها اذا لم يؤد اجتماع لمجلس الامن يعقد في العاشر من اكتوبر الجاري الى تخفيض او رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه.

واعلنت وكالة الانباء العراقية ان القيادة العراقية تبحث في اتخاذ «موقف جديد» يتيح للعراق التخلص من الحظر المفروض عليه واتهمت رئيس البعثة الخاصة التابعة للامم المتحدة المكلفة بنزع اسلحة العراق رولف ايكيوس بانه يبيت «نوايا مغرضة» ازاء العراق بالتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية.

ونقلت الوكالة عن ناطق رسمي عراقي زعمه في ختام اجتماع مشترك ترأسه صدام حسين لمجلس قيادة الثورة (اعلى سلطة سياسية في العراق) والقيادة القطرية لحزب البعث الحاكم ان القيادة العراقية «تتهيا لدراسة موقف جديد يضع الحق في نصابه ويخرج شعب العراق من المحنة المفروضة عليه».

واضافت الوكالة ان القيادة العراقية اطلعت خلال الاجتماع على المباحثات التي اجراها وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف ومدير هيئة التصنيع العسكري الفريق عامر رشيد المشاركين مع ايكيوس الذي غادر بغداد امس.

وقال المتحدث: «من خلال تفحص ما تم الاطلاع عليه ظهر لمجلس قيادة الثورة صحة الاستنتاجات السابقة وهي ان العراق ورغم كل ما طبقه وضحى بسببه باغلى ما يمكن من ممتلكاته وتطلعاته العلمية والعملية فان اصحاب الغرض السيئ ومنهم بشكل خاص الادارة الاميركية يعاونها ويمنحها الغطاء المطلوب رئيس اللجنة الخاصة ايكيوس مصممة على مواصلة ايذاء العراق لإطالة امد الحصار».

واضاف الناطق العراقي انه «رغم موقف الامم المتحدة ورغم انعدام الثقة في التعامل مع رئيس اللجنة الخاصة ايكيوس وانعدام الثقة أساسا مع بعض اعضاء مجلس الامن نتيجة التجربة المريرة معهم فإننا سننتظر حتى العاشر من اكتوبر الحالي وبعدها سوف يتحمل كل ذي موقف مسؤولية موقفه».

ومن المقرر ان يقدم ايكيوس تقريرا الى مجلس الامن الدولي حول المراقبة طويلة الأمد للاسلحة العراقية قبل الحادي عشر من الشهر الجاري.

الية مؤقتة

واعلن رولف ايكيوس قبيل مغادرته بغداد امس انه بدأ العمل مؤقتا بالية مراقبة لقدرات التسلح العراقية على المدى الطويل. وقال ان الية مراقبة قدرات التسلح العراقية تعمل حاليا بشكل مؤقت.

واضاف ايكيوس «اننا نختبر حاليا هذه الآلية وبعد يومين سنعلن بدء العمل بشكل دائم بهذه الآلية».

وقال ايكيوس ان اعتراف العراق بحدود الكويت ليس ضمن تفويضه ولكن اعضاء مجلس الامن الدائمين متفقون بالاجماع على انه لن يتم اتخاذ اي قرار بشأن العقوبات الا اذا اعترفت بغداد بحدود الكويت الجديدة.

واضاف ايكيوس انه سيعلن بداية المراقبة خلال ايام قليلة. وقال ان تقريره لمجلس الأمن يوم الاثنين سيكون خطوة الى الأمام بشأن التزام العراق بشروط نزع السلاح في اطار قرارات وقف اطلاق النار في حرب الخليج.

وقال ان آليات الأمم المتحدة الطويلة الاجل لضمان عدم حصول العراق على اسلحة دمار شامل في المستقبل سارية الآن بشكل فعلي بالنسبة للصواريخ النووية والذاتية الدفع الطويلة المدى، وستسري هذه الآليات بالكامل على الاسلحة البيولوجية والكيماوية قريبا.

ومن جهته قال الناطق باسم (يونيكوم) تيم تريفان في تصريح لوكالة فرانس برس قبل مغادرته البحرين امس: «قبل تسليم تقرير الى مجلس الامن يجب اختبار نظام المراقبة».

وجرى تركيز اكثر من خمسين آلة تصوير مرتبطة بمراكز مراقبة تابعة للأمم المتحدة على عدد كبير من المواقع العسكرية في العراق ولا يعرف العدد المحدد لهذه المواقع.

واشار تريفان في هذا الصدد الى انه وعلى الصعيد التقني ستقرر يونيكوم الفترة التي تحتاج اليها لاختبار الية المراقبة لكن يعود الى مجلس الامن تقرير احتمال فترة اختبارية.

ومن جهة ثانية نشرت الصحف العراقية امس مقالات تهاجم ايكيوس في صفحاتها الاولى وزعمت انه نكث بوعود سابقة بتخفيف العقوبات.

وقالت صحيفة «القادسية» ان المراقبة الطويلة الاجل لن تبدأ دون تحديد موعد اقصى لرفع الحظر عن صادرات النفط العراقية.

وكانت صحيفة بابل اكثر الصحف العراقية نفوذا قد زعمت السبت الماضي ان الاسبوعين القادمين سيؤديان الى مرحلة حاسمة في المواجهة العسكرية والسياسية والاقتصادية بين العراق والولايات المتحدة.

جريدة القبس الكويتية، ٧/ ١٠/ ١٩٩٤م.

حشود عراقية بالملابس المدنية على حدود الكويت

وجه آخر للمؤامرة العراقية:

"في محاولة أخرى وليست أخيرة من جانب النظام العراقي لتزييف الحقائق مرارا منه في سلسلة الادعاءات الكاذبة التي درج على إذاعتها بين آن وآخر مؤامرة جديدة مفضوحة من مؤامراته الساذجة، دفع بأعداد ضخمة من أتباعه وعملائه المأجورين باتجاه الحدود العراقية الكويتية. وأقام لهم معسكرا ضخما مجهزا بآلاف الخيام التي نصبها أتباعه على مشارف المنطقة العازلة التي أقامتها الأمم المتحدة على الحدود بعد هزيمة قواته العسكرية في حرب تحرير الكويت. وزوَّد هذه الخيم بتجهيزات ضخمة، ووفر لهذه الحشود وسائل نقل عديدة دفعت بآلاف منهم إلى هذا المخيم. وإمعانا منه في التمويه والتضليل فقد حرص على أن يرتدي هؤلاء الملابس المدنية ودفع في وسطهم بعدد من الأسر تضم أطفالا ونساء لكي يغطي حقيقة أن هذه الحشود ما هي إلا قوات مسلحة عراقية ارتدى أفرادها الزي المدني، وزج معهم بعض العائلات إمعانا في التمويه.

وأعلن هذا النظام أن هذه الحشود المتجمعة في هذا المعسكر هم من فئة «بدون جنسية»، وأنهم طُردوا من الكويت وأنهم كانوا من سكان الكويت ويريدون العودة مرة أخرى إلى وطنهم كما يزعم هذا النظام وقد أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم (أصحاب الحق).

وتزامن هذا الحشد مع تحركات القوات المسلحة العراقية باتجاه الحدود الكويتية ليشكل قوة ضغط موازية للحشود العسكرية على أمل خادع أن يسفر هذا الضغط عن رفع للعقوبات التي فرضها عليه المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن من جراء عدوانه الغاشم على دولة الكويت. وأتى هذا النظام بمجموعة من العملاء الذين تزعموا هذا التجمع وحشد من حولهم وسائل إعلامه وأبواق

عملائه لاستثارة الرأي العام العالمي تحت ستار هذه الدعاوي المضللة الزائفة.

فهذه التجمعات الضخمة التي تم حشدها في منطقة الحدود، وأقيمت لها مخيمات تضم آلاف الخيم المجهزة بكل وسائل المعيشة، ووفرت لها وسائل المواصلات التي جلبتهم من مختلف أقاليم العراق وتأمين هذه المعسكرات الضخمة في هذه المنطقة الصحراوية لا يمكن أن تتم على هذه الصورة إلا إذا كان من ورائها تخطيط وإعداد، ولا يمكن أن يتم هكذا عشوائيا وبمجهودات فردية من هؤلاء الذين يدّعون أنهم طردوا من الكويت دون وجه حق، وأنهم يريدون العودة إليها مرة أخرى باعتبارها وطنهم وباعتبارهم مواطنين كويتيين بحكم إقامتهم في الكويت فترات طويلة وعملهم في بعض الأجهزة الحكومية الكويتية قبل العدوان العراقي.

وفات هؤلاء، بل وفات أجهزة النظام العراقي التي حشدتهم ودفعت بهم إلى الحدود وأشرفت على إخراج هذه التمثيلية العبثية أن وثائق النظام العراقي نفسه تنقض هذه الدعوى من أساسها؛ فكثير ممن وردت أسماؤهم ضمن هذه الحشود ونقلتها وسائل الإعلام العراقية يحملون وثائق صادرة عن السلطات العراقية تثبت أنهم عراقيون مثل جوازات السفر وتصاريح العمل ووثائق التجنيد في القوات المسلحة العراقية".[٦٠]

الرواية العراقية لكواليس الحشد العسكري على الحدود الكويتية:

سجل الفريق ركن رعد مجيد الحمداني في مذكراته رواية أخذها عن زملائه الضباط تكشف كواليس الحشد العراقي على الحدود الكويتية قائلا:

"في منتصف أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٤، دُعِيَ قادةُ فرق الحرس الجمهوري

(٦٠) انظر أسماء الأفراد العراقيين في تكملة هذه النص من كتاب مركز البحوث والدراسات الكويتية، الحشود العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية"، ص. ١٠٥-١١٠.

لعرض القدرة القتالية لفرقهم أمام المشرف على قوات الحرس الجمهوري قصي صدام حسين، وذلك في ظل احتمال استعادة الكويت مرة أخرى.

وكنت آنذاك أقدم القادة، فكنت أول من تكلم، فعرضت القدرة الحقيقية وفق جداول من الأرقام والمعادلات الرياضية. ولأول مرة أستخدم الحاسوب في عرض مثل هكذا عروض في الحرس الجمهوري. وبصراحة تامة أكدت عدم جدوى مثل هكذا عمليات قتالية بسبب اختلال ميزان القوى ما بين البلدين نتيجة للدعم المباشر من قبل القوات الأميركية المتواجدة في الكويت وفي المنطقة، علاوة عن التورط بموضوع لا زلنا نقاسي من عواقبه، والله وحده يعلم ما سيحل بالعراق من كوارث إذا قمنا بالعمليات القتالية.

كنت ألاحظ تجهم قائد الحرس وحرج القادة الآخرين، إلا أن المشرف كان في انتباه شديد لكل كلمة أقولها، ثم جاء دور الآخرين فتباينت عروضهم ما بين المبالغة وشيء فوق الحقيقة، وما كنت ألومهم في قرارة نفسي لصعوبة عرض الحقائق آنذاك وما يترتب عليها من سوء.

بعد يومين وصادف يوم سبت، دعيت إلى مقابلة الرئيس صدام حسين على عجل، وكان ذلك في الساعة ٢٢:٣٠ ليلا. حين دخلت غرفة السكرتير عبد حمود سألته عن سبب استدعائي، حيث كنت متوقعا أمرا جللا، فأجابني بهدوء أنه لا يعلم السبب إلا أنه استدرك قائلا بأن الرئيس غير مرتاح، وطلب مني الدخول ففعلت، إلا أنني لم أجده في قاعة الاستقبال الصغيرة. فعدت إلى السكرتير فبادرني: "ادخل عليه في مكتبه الخاص". فاجتزت القاعة إلى نهايتها ثم طرقت الباب، فأذن لي بالدخول. ووفقا للسياق العسكري، قدمت نفسي بصوت مرتفع، فكانت ملامح الغضب بادية على وجهه، ومن السؤال الأول علمت أن سبب الاستدعاء له علاقة بما عرضته قبل يومين.

وبهدوء وباطمئنان وخلال أكثر من ساعة عرضت عليه كل ما اعتقدت أنه أخطاء ومعضلات ينبغي عرضها على رئيس البلاد والقائد العام للقوات المسلحة، كأجوبة على كل ما سألني. وفي نهاية اللقاء قال لي "ماذا تريد من صدام حسين". بعدما بان عليه رضاه على ما عرضته أخيرا، فأجبته: "الحمد لله لا أحتاج لأي شيء". وعندما كرر سؤاله خشيت من الفهم الخاطئ لإجابتي (فما عُرِفَ عنه أن الذين يقابلونه يعرضون عليه احتياجاتهم فيلبيها لهم على الأغلب بسخاء عظيم). فقلت له ولا زالت يدي بيده مصافحا: "متى ما خرجتُ من الخدمة العسكرية اسمح لي بأن أطرق بابك". فرد بعبارة: (الله محيك)، فعدتُ إلى مقري فرحا جذلا، وكأني قد تحررت من قيد ثقيل عندما برأت ذمتي بقول الحقيقة دون خوف أو وجل أو نفاق، وكان هذا آنذاك أمرا ليس هينا. إن تربيتي الخاصة وشرفي العسكري، نأيا بي عن أي طلب خاص، وبالرغم من حق أي قائد أن يقابل الرئيس مرة كل ثلاثة أشهر، ويطلب منه ما يطلب، فالحمد لله لم أفعل ذلك طيلة مدة القيادة الطويلة التي عملت بها، ولم آخذ إلا ما كان استحقاقا رسميا.

كانت المفاجأة عظيمة عندما صدر الأمرُ لقوات الحرس الجمهوري بالتحشد في قاطع البصرة، وعلى مقربة من الحدود الكويتية مرة أخرى. والمفاجأة الأكبر هي استثناء فرقتي من هذا الأمر. لكن من يجرؤ منا على الاستفهام؟ وقد خمنت أن سبب هذه العمليات هو استفزاز الأميركيين والدول الكبرى. فلشدة وطأة الحصار جاع شعبنا، وأضر السوء به بما لم يمر به من قبل في تاريخه الحديث. وحين تجرأت على الاستفسار عن عدم شمول فرقتي بهذه العملية، أُجِبتُ بأن السيد الرئيس قال حرفيا: "فرقة المدينة وقائدها احتياط لي!".

وما هي إلا أيام معدودات حتى قامت الدنيا على العراق، وفرض عليه توقيت يعد بالساعات لإخلاء قوات الحرس الجمهوري مناطق التحشد والانسحاب إلى شمال خط العرض ٣٣. وتدخلت روسيا والصين (كانتا تعملان كوسيطين ما بين العراق وأميركا خلال الأزمات) بقوة من أجل إضافة ساعات أخرى، لعدم توفر

قدرة ذاتية لرفع هذا العدد الكبير من القوات، قبل توجيه سلسلة من الضربات الجوية والصاروخية الأميركية والبريطانية ضدها.

وهكذا خسرنا موقفا استراتيجيا مركبا، حيث لم يعد بإمكان الحرس الجمهوري العمل في المنطقة الجنوبية. وهذا مثال على القرارات الاستراتيجية التي يتخذها الرئيس باستعجال ودون الاعتماد على المشورة المطلوبة. على كل حال، جاءت النتيجة تصديقا لما عرضته من حقائق.[٦١]

موقف الكويت من الحشود العراقية

"جاء رد الفعل في الكويت على البيان العراقي في قوة الأحداث نفسها، بل فاقها قوة واقتدارا على المواجهة وقبول التحدي والتحرك السريع على المستويات المحلية والإقليمية، والدولية. فقد صرح مسؤول بوزارة الخارجية الكويتية بما يلي: «رداً على البيان الذي أدلى به الناطق الرسمي العراقي حول نتائج الزيارة التي قام بها رالف إيكيوس إلى بغداد، وما تضمنه ذلك البيان من ادعاءات ومغالطات، وتهديد لدولة الكويت، فإن ما ورد في البيان يمثل استمرارا للمحاولات التي دأب عليها النظام العراقي للالتفاف على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت». وقال: «إن هذا البيان ينطوي على مغالطات وادعاءات يحاول من خلالها النظام العراقي إيهام المجتمع الدولي بالتزامه وتنفيذه لقرارات مجلس الأمن. إن المعاناة التي يتعرض لها الشعب العراقي يدرك العالم أجمع أنها مسؤولية يتحملها النظام العراقي نفسه بسبب عدم التزامه بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي، وهي معاناة تتعاطف معها دولة الكويت، وتؤكد أن وضع حد لها لن يتحقق إلا بالالتزام بقرارَيْ مجلس الأمن (٧٠٦، ٧١٢) اللذين يعالجان مسألة احتياجات الشعب العراقي من الغذاء والدواء».

(٦١) الفريق الركن رعد الحمداني، قبل أن يغادرنا التاريخ، ط.١ ، بيروت، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٧ ص. ٢٥٣-٢٥٥.

«إن البيان العراقي وما ينطوي عليه من تهديد صريح لدولة الكويت ودول المنطقة وللأمن والاستقرار فيها يمثل بحد ذاته انتهاكا صريحا لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي ينص في أحد بنوده على ضرورة الكف عن التهديد للأمن والسلام في المنطقة، وهو انتهاك يؤكد مجددا عدم التزام النظام العراقي بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، كما يؤكد بطلان ادعاءاته».

وفي الوقت نفسه حثَّ المندوب الدائم لدولة الكويت محمد أبو الحسن مجلس الأمن على اتخاذ خطوات صارمة إزاء التهديدات العراقية الأخيرة ضد دولة الكويت والأمن في المنطقة وقال: «إننا نطالب مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في الرد علي هذه التهديدات، ومطالبة العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالكويت».

وقد عقد مجلسُ وزراء الكويت صباح يوم ٧/ ١٠/ ١٩٩٤م اجتماعا استثنائيا برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح، وحضر الاجتماع رئيس مجلس الأمة السيد أحمد عبدالعزيز السعدون. وقد استعرض المجلس آخر التقريرات المتعلقة بالبيان الصادر عن مجلس قيادة الثورة في العراق يوم أمس. وقد ناقش المجلس ادعاءات النظام العراقي ومغالطاته حول الأسباب التي أدت إلى معاناة الشعب العراقي، كما ناقش تهديدات العراق للمنطقة واستقرارها في ضوء ما جاء به البيان المذكور.

وأحاط رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية المجلس بفحوى الاتصالات التي تمت مع الدول الشقيقة والصديقة، ونتائج اللقاءات التي تمت صباح اليوم نفسه مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وكذلك سفراء دول مجلس التعاون الخليجي ودول إعلان دمشق، كما استعرض المجلس الخطوات اللازم اتخاذها في هذا الشأن.

وقرر المجلس تكليف النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الذي كان يرأس وفد الكويت في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تُعقد في نيويورك بإجراء التنسيق والتشاور مع المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة الذين كانوا موجودين هناك، حول هذا التطور وأبعاده، وكذلك متابعة التحرك الدبلوماسي على جميع المستويات.

ومن جانب آخر كلف المجلسُ الوزراءَ المختصين باستكمال جميع الإجراءات الاحترازية اللازمة لمواجهة كل الاحتمالات على الصعيدين العسكري والمدني بهدف تأمين جميع مقومات السلامة والأمن والاستقرار في البلاد .

وأكد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء من خلال تحركاته السريعة في الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتعليمات مجلس الوزراء: «أن المسؤولين الأمريكيين أبلغوه التزام الإدارة الأمريكية وتعهدها بأمن الكويت، وسيادتها والحفاظ على سلامتها».

وأبرزت وسائل الإعلام الكويتية ما أكده وزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح من أن الحكومة الكويتية تراقب عن كثب كافة التطورات والتحركات من جانب نظام بغداد، وأنها مستعدة لمواجهة أي طارئ.

وقد أعلن عن استدعاء وزارة الدفاع الكويتية لدفعتين من قوات الاحتياط نظرا للظروف الراهنة، وتلبية لنداء الواجب.

حضرة صاحب السمو أمير البلاد يترأس اجتماعا لمجلس الوزراء:

وفي الثامن من أكتوبر ١٩٩٤م ترأس حضرة صاحب السمو أمير البلاد اجتماعا لمجلس الوزراء في مكتبه بقصر بيان حضره رئيس مجلس الأمة السيد أحمد عبدالعزيز السعدون.

وقد صرح وزير الصحة ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التخطيط بالنيابة الدكتور عبدالرحمن صالح المحيلان بأن معالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ووزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح شرح لسمو أمير البلاد حفظه الله آخر التطورات المتعلقة بالتهديدات التي أطلقها النظام العراقي مؤخرا ضد دولة الكويت ودول المنطقة، وتفصيلات التحركات العسكرية التي قامت بها قوات النظام العراقي في اتجاه منطقة الحدود الكويتية - العراقية.

كما استعرض معاليه نتائج الاتصالات والمشاورات التي تمت مع المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة، والتي جسدت المواقف الإيجابية الحازمة لهذه الدول التي عبرت عن رفضها لهذه التهديدات ووقوفها الكامل مع الكويت.

كما استمع حضرة صاحب السمو الأمير إلى شرح للإجراءات الاحترازية التي قامت الجهات المعنية باتخاذها في جميع المجالات تحسبا لأي احتمال وحرصا على توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين وتأمين احتياجاتهم.

وقد أسدى سموه حفظه الله توجيهاته السامية إلى السادة الوزراء في مواجهة هذه التهديدات التي أكد سموه أنها تجسد الحالة التي يعيشها النظام العراقي في ظل الإجماع العالمي على ضرورة خضوعه لإرادة المجتمع الدولي المتمثلة في تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، وذلك بما يؤدي إلى تكريس السلام والاستقرار في المنطقة، ويضع حدا لمعاناة الشعب العراقي.

وقد أعرب سموه حفظه الله عن امتنان الكويت وتقديرها لجميع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت إلى جانب الكويت، وأكدت مواقفها المبدئية الحازمة إزاء تهديدات النظام العراقي، سائلا المولى القدير أن يديم على الكويت وأهلها نعمة الأمن والاستقرار.[٦٢]

(٦٢) جريدة القبس الكويتية، ٩/ ١٠/ ١٩٩٤م.

كلمة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في جموع مستقبليه بالمطار:

كان سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ سعد العبدالله الصباح في جولة رسمية له خارج البلاد في هذه الفترة، وفور إعلان العراق تهديداته وتحريك قواته جنوبا عاد سموه إلى البلاد قاطعا جولته وألقى الكلمة التالية في جموع مستقبلية على أرض مطار الكويت بتاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٩٤م.

"إخواني المواطنين أحدثكم في هذه الظروف الراهنة والعصيبة والدقيقة التي تواجه وطننا العزيز هذه الأيام إثر البيان العراقي الذي صدر أمس الأول، هذا البيان الذي جاء ليجدد نوايا النظام العراقي وأطماعه التوسعية.

وكل من اطلع وتمعن في قراءة هذا البيان يجد أن من صاغ البيان أو وافق على إعداده يعرف أنه جاء مغالطا للحقيقة والواقع، وفيه الكثير من التجني على الكويت وعلى شعبها الصغير. جاء البيان ليتهم جهات دولية ويتهم الكويت بشكل خاص وبعض دول المنطقة بأنها كما ورد في البيان هي السبب في استمرار الحصار الاقتصادي على العراق، والسبب في تجويع العراقيين، والكل يعرف أن هناك أسباب كثيرة كان بإمكان رئيس النظام العراقي قبل أن يصدر هذا البيان أن يصارح الشعب العراقي بها، وأن يقول للجميع إن السبب هو السلطة العراقية التي مازالت تتعنت وترفض تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي.

ونسي رئيس النظام العراقي أو تناسى أن هذه القرارات صدرت من منظمة دولية وهي مجلس الأمن، وعليه أن ينصاع وينفذ جميع هذه القرارات، ولكن رئيس النظام يرى أن يتهرب ويتخلص من تنفيذ هذه القرارات ويتمسك بجزئية بسيطة ألا وهي الفقرة الثانية والعشرون من القرار ٦٨٧ والتي تختص بتدمير جميع أسلحة الدمار الشامل العراقية.

من قال أن الهدف من القرار هو فقط تدمير الأسلحة العراقية؟ إن دول التحالف قامت بعمل يهدف إلى تحرير الكويت وإبعاد القوات العراقية الغازية

من كافة الأراضي الكويتية، هذا هو البند الأول. أما فيما يتعلق بتدمير الأسلحة والمراقبة فهذا موضوع ثان، فهل نسي النظام العراقي عدوانه على الكويت؟ ونسي احتلال الكويت؟ لولا القدرة الإلهية، ولولا دول التحالف لبقيت القوات العراقية في الأراضي الكويتية.

إن النظام العراقي يغفل عمدا الشق الأول من هذا القرار، وهو الذي يشير إلى لب المشكلة وهو عدوانه واحتلاله أرضَ الكويت، ويريد أن يخادع العالم ويقول إن العراق التزم بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن والفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ الخاص بتدمير الأسلحة، وينادي ويناشد العالم أن يرفع الحصار إما بشكل جزئي أو بشكل عام، ولكن ماذا يعني رفع الحصار أيها الإخوة؟ رفع الحصار يعني أن يستطيع العراق تصدير النفط وأخذ الدنانير لشراء الأسلحة والمعدات الحديثة ويغزو الكويت أو غيرها من دول المنطقة مرة ثانية لتحقيق أحلامه، ولكن أقول لكم أيها الإخوة إننا منذ أن اطلعنا على مضمون هذا البيان الظالم المليء بالاتهامات والنوايا العدوانية ضد الشعب الكويتي لم نستغرب أن يكون البيان أو المذكرة التي تهدف إلى تنفيذ النوايا العراقية مثار تساؤل.

ويحق للبعض منكم أو الأكثرية منكم إخواني المواطنين أن يستفسروا عن الإجراءات والخطوات التي اتخذتها أو ستتخذها الحكومة من أجل حماية الوطن والمواطنين من عدو غادر لا ننسى عدوانه الذي تم صباح يوم الثاني من أغسطس، وليس لدى الحكومة أي سر تخفيه على الإخوة المواطنين، فيجب أن يكونوا على علم ومعرفة بجميع الإجراءات التي تمت والتي ستتم خلال الأيام المقبلة والتي تتمثل في المحافظة على أمن وطننا الحبيب وأهله من أجل أن يشعر الجميع بالأمن والأمان. وأنا هنا أتحدث إليكم بشكل عام دون الدخول في التفصيلات لأني سوف أتحدث إلى إخواني المواطنين في كل مناسبة من أجل أن تكون الصورة واضحة للجميع.

هذا قدرنا وهذه مسؤوليتنا. وسوف ندفع الثمن مهما يكن للدفاع عن كويتنا الحبيبة، فمنذ أن اطلعت الحكومة على فحوى البيان العراقي أسرعت إلى العمل في الميدانين السياسي والعسكري، واتصلنا بكبار المسؤولين في الدول الشقيقة والصديقة وأطلعناهم على فحوى البيان العراقي وما تضمنه من نوايا تشكل خطرا على الكويت أولا ودول المنطقة ثانيا. وأطلعنا أيضا رئيس مجلس الأمن على هذا البيان الخطير، حيث تفهم ما ورد فيه من عبارات تبرز النوايا العراقية العدوانية.

وقد اجتمع مجلس الأمن مساء أمس واتخذ قرارا باستدعاء مندوب النظام العراقي وإبلاغه رفض المجلس للبيان شكلا وموضوعا، كما طلب المجلس من مندوب النظام العراقي أن يعطي تفسيرات واضحة عن هدف تحرك القوات العراقية حتى وإن كانت داخل الأراضي العراقية، وسوف يجتمع مجلسُ الأمن هذه الليلة لمتابعة الأحداث والتطورات. وكذلك اتصلنا بالأشقاء والأصدقاء وأبلغناهم بحقيقة الوضع من أجل العمل الجماعي.

هذا في المجال السياسي، أما فيما يتعلق بالعمل في الميدان العسكري، وأعلم أن هذا محل تساؤل الكثير من الإخوة المواطنين، فاسمحوا لي بعدم التحدث بشكل شامل وتفصيلي؛ لأن الحديث في هذا الموضوع يتعارض مع النواحي العسكرية والأمنية، ولكن أقول: اطمئنوا بأن الدول الشقيقة والصديقة قد اتخذت الإجراءات السريعة فيما يتعلق بوجودها هنا وفي المنطقة من أجل ردع أي عدوان عراقي - لا سمح الله - على بلدنا العزيز.

ولا أذيع سرا إذا قلت إن طلائع القوات الجوية موجودة الآن في المنطقة، كما بدأت عملية المراقبة الجوية للتحركات العراقية ووجود هذه القوات وزحفها من منطقة إلى أخرى. كما سيصل إلى هذه المنطقة المزيد من الطائرات متعددة الأغراض من أجل توفير الأمن والحماية للكويت ودول المنطقة.

وإذا كان هناك من يقول الآن في العراق، إن الحصار الاقتصادي هو سبب موت الكثير من العراقيين فأنا هنا أطرح هذا السؤال ليصل إلى مسامع رئيس النظام العراقي ليقول لنا اسم مواطن عراقي مات نتيجة المجاعة، ولكن في الوقت نفسه يقول للعالم كم عراقيا مات في سجون بغداد نتيجة التعذيب والجوع والقتل الجماعي، ليقل لنا رئيس النظام العراقي كم مواطنا عراقيا بريئا صُفِّيَ في شوارع بغداد، وفي خارج بغداد أيضا. العالم يعرف: هل صحيح ما يدعيه رئيس النظام العراقي من أن المجاعة سببت الموت لكثير من العراقيين؟

نحن نعلم أن المستودعات العراقية مليئة بالمواد الغذائية، ونعرف نحن والعالم أيضا أن المستودعات العراقية مليئة بالأدوية، ولكن من أجل سبب ما في ذهن رئيس النظام العراقي يريد أن يُفهِمَ العراقيين أن السبب في موتكم وموت أطفالكم هو الكويت بالدرجة الأولى وأمريكا بالدرجة الثانية. ونسي أن أمريكا هي عضو في مجلس الأمن، وأنا هنا لا أريد الدفاع عن الموقف الأمريكي.. في الحقيقة أمريكا تملك وسائل إعلام تمكنها من الرد على ما يدعيه الجانب العراقي، ولكن هذا القرار اتخذ بالإجماع من جميع أعضاء مجلس الأمن، وأفهم النظام العراقي «أن لا تتعبوا أنفسكم» فإنه ليس هناك نية أو نوايا لإلغاء الحصار بشكل جزئي أو عام إلا بعد أن يحترم الجانب العراقي القرارات الدولية ويعترف بسيادة دولة الكويت والإفراج عن أبنائنا الأسرى الذين لا يزالون في سجون الطاغية.

هذا قرار مجلس الأمن ولكن النظام العراقي يريد أن يتلاعب ويخدع العالم بأن العراق نفَّذَ تلك القرارات ولكن الحصار مستمر بسبب الكويت وبعض الدول في الخليج! هذه أيها الإخوة مغالطات وأكاذيب لا يمكن أن يصدقها أي عاقل، ولكن يهمني كمسؤول وكمواطن أن أقول لكم:

إخوتي وأخواتي، إن المسؤولية كبيرة وإن العمل جاد ويتطلب منا جميعا مزيدا من الصبر ومزيدا من التعاون والإحساس بالمسؤولية، ويتطلب منا أيضا الاستماع

إلى الإرشادات وتوجيهات المؤسسة العسكرية والجهات الحكومية الأخرى من أجل أن يستتب الأمن ويشعر كل مواطن بالأمن والاستقرار.

وقد وصلتني معلومات تفيد أن هناك قلقا وأنا لا ألوم أي مواطن، لكنني أميز بين القلق والخوف، نحن نقلق على مستقبلنا ومستقبل بلدنا ومستقبل أولادنا وأحفادنا لكننا لا نخاف. هذا هو قدرنا ونحن مستعدون لأن نموت من أجل الكويت وإذا كان العراق يعتقد أنه بتحريك قواته هنا أو هناك يستطيع أن يولد الخوف والرعب عند الكويتيين فهذا اعتقاد خاطئ من أساسه، لأن الله سبحانه وتعالى معنا والحق معنا وجميع الشرفاء معنا، ولا يمكن أن نترك للعراق فرصة ثانية التنفيذ مآربه وأهدافه فنحن نتذكر العدوان العراقي الغادر الذي تم صباح الثاني من أغسطس ، ولن تتكرر هذه المأساة فكلنا نعمل يدا واحدة من أجل حماية بلدنا وصد أي عدوان بالتعاون مع الأشقاء والأصدقاء، ولقد أبلغنا الإخوة في مجلس التعاون عن التحرك العراقي وأبعاده.

وأستطيع أن أقول لكم أن الأشقاء والأصدقاء اتخذوا مواقف إيجابية تتعلق برفض البيان العراقي أولا والاستعداد للوقوف مع الكويت والدفاع عن كيانها واستقلالها، ويسعدني بهذه المناسبة أن أسجل الشكل والتقدير لقادة هذه الدول باسم الكويت أميرا وحكومة وشعبا لهذه المواقف التي اتسمت بالوفاء والمصداقية، واتسمت أيضا بتنفيذ الاتفاقيات الأمنية بيننا وبين الدول الصديقة.

علينا جميعا أيها الإخوة أن نتابع هذه التطورات بكثير من الحذر والحيطة والانتباه. وأنا متأكد أن تحرك القوات العراقية حتى داخل العراق تحت المراقبة بواسطة أجهزة ومعدات خاصة. نحن نعيش بصراحة ووضوح وبإحساس بالمسؤولية ظروفا دقيقة وعصيبة تتطلب منا جميعا نسيان الماضي والتفكير في الحاضر والمستقبل. وكفى حديث الدواوين الذي اتسم أحيانا بالأفكار التي لا تهدف إلى وحدة الصف والكلمة ولكن تهدف إلى تمزيق الجبهة الداخلية.

كفانا ما حصل من كلام رُدِّدَ ويُرَدَّدُ في بعض الدواوين. يجب أن يفهم العراق أن أهل الكويت، رجالا ونساء، شيوخا وشبابا، اتفقوا على كلمة واحدة وهي الموت من أجل الكويت.

هكذا أيها الإخوة دافع الآباء والأجداد عن هذه الأرض الطيبة. واليوم يتحمل هذا الجيل الدفاع عن حرمة الوطن وكيانه واستقلاله مهما كلف ذلك من ثمن. وكلنا على استعداد للتضحية بالغالي والنفيس، وأن نضحي بأرواحنا من أجل أمنا الكويت مرحبين بالشهادة. وهذا يتطلب من المواطنين ومن كافة فئات الشعب الكويتي وجمعياته ومنظماته واتحاداته وأنديته التكاتف وتوحيد العمل وتوحيد الصف، وألا نترك للعدو فرصة لينفِّذَ من خلالها مآربه العدوانية.

هذا يا إخواني ما أحببت أن أقوله في هذه المناسبة، وأقول لكم إنني وإخواني أعضاء الحكومة سنجتمع منذ هذه الساعة من أجل أن ندرس ونناقش كل ما اتخذ من إجراءات داخل الكويت وخارجها.

ويجب أن تدركوا أيضا أن إخوانكم العاملين في المؤسسة العسكرية اتخذوا الإجراءات الضرورية في الجيش والحرس الوطني ورجال الشرطة. وسوف ندرس هذه الإجراءات الضرورية. وإذا وجدنا دواعي الأمن تستدعي مزيدا من الإجراءات فلن نتأخر، وسنحمل السلاح من أجل الدفاع عن الكويت.

هذه أيها الإخوة مسؤوليتنا؛ هذه أيها الأخوات رسالة الآباء والأجداد نحملها جميعا. وعلينا أن نقدر هذه المسؤولية، وأن نتعاون كإخوة أعزاء وأن نسير في طريق واحد هو طريق الصمود وطريق الدفاع عن أرضنا الطيبة مستنيرين دائما وأبدا بإرشادات قائد مسيرتنا حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله. وختاما أدعو البارئ أن يمن على بلدنا بنعمة الأمن والاستقرار وأن يحفظ هذا البلد من كل مكروه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الاجتماع الاستثنائي لدول مجلس التعاون الخليجي على أرض الكويت:

وفي الكويت قرر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي في اجتماع استثنائي بمشاركة من وزيري خارجية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية الاستمرار في حشد الطاقات وتجهيز القوات إلى أن تتوافر الضمانات الكفيلة بعدم تكرار التهديدات العراقية لدولة الكويت.

وطالب الوزراءُ النظامَ العراقي بسحب قواته المنتشرة على الحدود مع دولة الكويت، كما طلبوا إلى مجلس الأمن الدولي القيام بمسؤولياته في التعامل بحزم مع النظام العراقي، وأكد الوزراء ضرورة التزام العراق بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بحرب تحرير الكويت.

وأعلن وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر أن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وبريطانيا اتفقت على إنشاء صندوق خاص لتمويل عملية مواجهة التهديدات العراقية، وقال: «اتفقنا جميعا على حصص تكاليف الجهود المشتركة»، وأكد أن المشاركين في الاجتماع اتفقوا على ثلاث نقاط رئيسة:

١- على القوات العراقية أن تتخلى عن وضعها التهديدي.

٢- نفقة انتشار قوات الحلفاء ستوزع بالتساوي.

٣- ستقدم دول مجلس التعاون المساعدة لطيران الحلفاء.

وقال كريستوفر: إن هذه الإجراءات تُعد رسالةً واضحة إلى صدام حسين مفادها أن جيشه سيُسحق لا محالة.

وكان دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطانية قد حضر إلى الكويت في وقت سابق، وأكد في مؤتمر صحفي أهمية ضمان عدم تكرار النظام العراقي لأي

تهديد للكويت، وقال: «إن بريطانيا ستعزز وجودها العسكري في المنطقة لردع أي تهديد عراقي لجيرانه، وشدد على دعم بريطانيا للكويت لإيمانها بضرورة الوقوف مع أصدقائها، ولوجود مصالح حيوية لها في الخليج.

اجتماع استثنائي آخر لمجلس الوزراء برئاسة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء:

وعقد مجلس الوزراء الكويتي اجتماعا استثنائيا آخر في قصر الشعب برئاسة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح عقب عودته من مهمة رسمية خارج البلاد. وقال وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التخطيط عبدالعزيز دخيل الدخيل في تصريح له بعد الاجتماع: إن سمو ولي العهد أحاط المجلس في مستهل اجتماعه باللقاءات التي تمت بين حضرة صاحب السمو أمير البلاد وكل من وزيرَي خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا، وكذلك وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وأضاف أن سموه أحاط المجلس بما دار خلال هذه اللقاءات من استعراض مخاطر التهديدات والاستفزازات التي يقوم بها النظام العراقي ضد الكويت ودول المنطقة، والسبل الكفيلة بوضع حد لمثل هذه التهديدات والانتهاكات المستمرة للقرارات الدولية.

وعبَّرَ صاحبُ السمو أميرُ البلاد في هذه اللقاءات لكل من الوزيرين عن امتنان الكويت وتقديرها للموقف المبدئي الحازم الذي اتخذته دولتاهما إزاء هذا التطور الخطير، ولتضامنهما الكامل مع الكويت للحفاظ على أمنها وسيادتها.

وأكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التخطيط أن المجلس أعرب كذلك عن عظيم تقديره واعتزازه بدول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة، وكل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة ودول التحالف الأخرى لمواقفها

المشرفة الحازمة تجاه ما تتعرض له الكويت من تهديدات. هذه المواقف التي تمثل رسالة جادة وواضحة إلى النظام العراقي الذي كان ولا يزال مبعثا للتوتر الدائم، ومصدرا مستمرا لتهديد السلام والاستقرار في المنطقة.

وقال: إن وزير الدفاع الشيخ أحمد الحمود الجابر أطلع المجلس على الزيارة التي قام بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد إلى منطقة الحدود الشمالية لتفقد قواتنا المسلحة، حيث استمع سموه إلى شرح من أبنائه الضباط والجنود حول الاستعدادات العسكرية الجارية والتفصيلات المتعلقة بالخطط الموضوعة بالتنسيق مع قوات التحالف لردع أي عدوان تقوم به قوات النظام العراقي. وأشاد سموه بالروح التي تحلى بها الجنود والضباط، وحرصهم على سيادة الوطن وأمنه واستقلاله.

وقال أيضا: إن وزير الداخلية الشيخ علي الصباح عرض على المجلس تقريرا حول الأوضاع الأمنية في البلاد، والاستعدادات التي قامت بها وزارة الداخلية بالتعاون مع الجهات الأخرى في مجال المحافظة على الأمن والاستقرار. وقد أشاد بالتعاون الإيجابي وروح المسؤولية التي اتسم بها تعامل الإخوة المواطنين مع هذه الاستعدادات.

تشكيل لجنة شعبية لمواجهة التهديدات العراقية:

أعلن سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح عن تشكيل لجنة شعبية للتدارس والتشاور بشأن مجمل الآراء والمقترحات الأهلية والسبل الكفيلة بتحويلها لآليات عمل لمواجهة التهديدات العراقية السافرة ضد دولة الكويت.

وجاء هذا الإعلان بعد موافقة شعبية فورية على الاقتراح بهذا الشأن طرحه سموه خلال اجتماعه في قصر الشعب برؤساء مجالس إدارات الاتحادات

والنقابات والجمعيات الأهلية. ورأى سموه أن تُشَكَّلَ اللجنةُ الشعبيةُ برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد خالد الكليب، وعضوية ممثلين عن كافة جمعيات ومؤسسات النفع العام الكويتية، وأن تجتمع بشكل دوري للتباحث في أهداف إنشائها وبلورة ما تتوصل إليه من اقتراحات ووجهات نظر بهذا المجال.

الاجتماع غير العادي لمجلس الأمة:

عَقَدَ مجلسُ الأمة اجتماعا غير عادي بتاريخ ١٠ من أكتوبر ١٩٩٤م بحث فيه آخر التطورات الناتجة عن التهديدات التي أطلقها النظام العراقي ضد الكويت والمنطقة. وقد استهل سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله الصباح الجلسةَ بقوله: نحن جميعا في سفينة واحدة، ولنعمل يدا واحدة على إيصالها بر الأمان ... لذلك سوف نتحدث بصراحة ومصداقية عن الأسباب التي أعطت رئيس النظام العراقي صورا خاطئة عن تماسك الجبهة الداخلية.

وتحدَّث رئيس المجلس أحمد السعدون فأشاد بالتحرك السريع للحكومة والدبلوماسية الكويتية التي تحركت بنشاط لتفضح الأهداف العدوانية للبيان العراقي. وأكد الرئيس السعدون التعاونَ المُطلق بين المجلس والحكومة وتماسك الجبهة الداخلية.

وقد عقدت الجلسة سرية بعد ذلك. وأصدر المجلس البيان التالي:

"عقد مجلس الأمة جلسته صباح اليوم ضمن اجتماعه غير العادي الذي خصص للنظر في تطور الأوضاع وتهديدات النظام العراقي الموجهة ضد دولة الكويت.

وقد استعرَضَ المجلسُ في هذه الجلسة تفصيلات الخطوات التي قامت بها الحكومة في مواجهة التصعيد الخطير الذي افتعله النظام العراقي، والمتمثل في التهديدات التي أطلقها ضد دولة الكويت ودول المنطقة والمجتمع الدولي،

وتحريكه لقواته العسكرية باتجاه الحدود الكويتية - العراقية، وحشده لمجموعات من عناصره باللباس المدني على مقربة من الحدود الكويتية.

وقد تابع مجلسُ الأمة بكل ارتياح الاتصالات والتحركات الدبلوماسية النشطة التي قامت بها الحكومة مع الدول الشقيقة والصديقة في هذا الخصوص، والتي أكدت من خلالها مواقفها الراسخة والحازمة في رفض تهديدات النظام العراقي ومساندة دولة الكويت في حماية أمنها والحفاظ على سيادتها واستقلالها.

كما تابع المجلس أيضا الإجراءات والاستعدادات التي اتخذتها الحكومة في المجالات الأخرى بهدف توفير الأمن والطمأنينة للمواطنين وتأمين كافة احتياجاتهم. وسجّل المجلسُ اعتزازه بالقوات المسلحة الكويتية، وأشاد بالروح العالية التي تجلت في الشعب الكويتي.

ومجلسُ الأمة إذ يدعو إلى الاستمرار في أخذ الحيطة والحذر لَيُعرِبُ عن تضامنه الكامل مع الحكومة، وتأييده لما اتخذته من إجراءات لمواجهة تهديدات النظام العراقي مؤكدا أن الشعب الكويتي يقف خلف قيادته من أجل حماية أمن البلاد واستقرارها والحفاظ على سيادتها واستقلالها، ويسجل تقديره للمواقف المبدئية الطيبة التي وقفتها الدول الشقيقة والصديقة في نصرة الحق الكويتي ورفض التهديد العراقي. كما يسجل مجلس الأمة الشكر والامتنان للأشقاء والأصدقاء سواء الذين بادروا بإرسال قواتهم لردع أي محاولة اعتداء تقوم بها قوات النظام العراقي وفقا للالتزامات الدولية أو الذين أعلنوا عن مواقفهم تأييدا للحق الكويتي.

وينظر المجلس باهتمام بالغ إلى الاجتماع الوزاري المنتظر لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المقرر عقده في الكويت يوم الأربعاء ٧ من جمادى الأولى ١٤١٥هـ الموافق ١٢ من أكتوبر ١٩٩٤م. ويعبر بالشكر والتقدير للأشقاء في

مجلس التعاون الخليجي للتجاوب السريع مع الدعوة لعقد هذه الجلسة الطارئة شعورا بالمسؤولية والمصير المشترك لمواجهة هذا العدوان.

كما يؤكد مجلس الأمة أن استمرار الحصار الاقتصادي على النظام العراقي تطبيقا للقرارات الدولية إنما يعود إلى تعنت النظام العراقي ورفضه تنفيذ القرارات الدولية.

ولا يفوت مجلس الأمة توجيه الشكر لمجلس الأمن الدولي على رفضه هذه التهديدات كما يدعوه إلى الاستمرار في الضغط على النظام العراقي حتى يستجيب لتنفيذ كافة القرارات دون تسويف أو انتقاء باعتباره سبيلا أمثل ليس لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة فحسب وإنما في العالم أجمع. «ولينصرن الله من ينصره إن الله لقوي عزيز».

كلمة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء في الجلسة غير العادية لمجلس الأمة الكويتي بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٤م

أشاد سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في كلمة له في بداية الجلسة بالموقف الإيجابي المتجدد للدول الشقيقة والصديقة لصد أي عدوان عراقي ضد الكويت، معربا عن عرفان وشكر الكويت، حكومة وشعبا، للدول التي أعلنت عن استعدادها للوقوف بجانب القوات المسلحة الكويتية في تصديها للتهديدات العراقية.

وكان مرسوم أميري قد صدر أمس بدعوة مجلس الأمة لاجتماع غير عادي للبحث في آخر التطورات الناتجة عن التهديدات التي أطلقها النظام العراقي ضد الكويت والمنطقة إثر مغادرة رئيس اللجنة الدولية المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.

ويذكر أن المادة ٨٨ من الدستور الكويتي قد نصت على أن «يُدعى مجلس الأمة بمرسوم لاجتماع غير عادي إذا رأى الأمير ضرورة لذلك، أو بناء على طلب أغلبية أعضاء المجلس. ولا يجوز في دور الانعقاد غير العادي أن ينظر المجلس في غير الأمور التي دعي من أجلها إلا بموافقة الحكومة».

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقاها سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح في هذا الاجتماع :

"بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد خاتم الأنبياء وأشرف المرسلين

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة الموقر..

بادئ ذي بدء أريد بهذه المناسبة؛ مناسبة اجتماع مجلسكم الموقر لبحث التهديدات العراقية على بلدنا الحبيب أن أسجل باسمي وباسم إخواني أعضاء الحكومة الشكر والتقدير لمجلسكم لهذه الدعوة التي لها أكثر من معنى، كويتيا وعربيا ودوليا، هذا الاجتماع اليوم يبرز الكثير من الصور، ومن أبرزها صورة إحساس أعضاء مجلسكم الموقر بجسامة المسؤوليات، وبأن الوقت قد حان لنناقش التهديدات العراقية. وليتعرف مجلسكم الموقر الخطوات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الميدان السياسي والدبلوماسي، والاتصالات بالأشقاء والأصدقاء وبالمنظمات الدولية وعلى رأسها مجلس الأمن الدولي.

لقد فوجئ العالم بالبيان العراقي الذي أُعلن من قبل مجلس القيادة. ونحن جميعا في هذا البلد لا ولن نستغرب اليوم أو غدا أو في الأيام القادمة أن نستمع إلى مثل هذه البيانات التي أبرزت في الماضي وتبرز في الحاضر نوايا العراق التوسعية وأطماعه.

وقد قامت الحكومة خلال الأيام القليلة الماضية بالدور اللازم فيما يتعلق بإطلاع جميع الدول الشقيقة والصديقة التي وقفت معنا منذ الساعات الأولى في شهر أغسطس ١٩٩٠م في الميدان السياسي والميدان الإعلامي وتُوِّجَت هذه المواقف بالاشتراك بالقوات المسلحة من أجل تحرير الكويت وطرد القوات العراقية الغازية .

والموقف الإيجابي أيها الإخوة يتجدد هذا الأسبوع من قبل هذه الدول الشقيقة والصديقة عندما اطلعت على فحوى البيان العراقي وجاءت الردود إيجابية لتبرز مرة أخرى مواقف هذه الدول وتأييدها ودعمها واستعدادها للمحافظة على كيان بلدنا العزيز وصد أي عدوان خارجي، ومن هنا أرى لزاما علي أن أتقدم بكل الشكر والتقدير لمواقف هذه الدول الشقيقة والصديقة التي أعلنت استعدادها للوقوف مع القوات المسلحة الكويتية دفاعا عن بلدنا ودفاعا عن أهلنا، وكلكم تابعتم أيها الإخوة هذه الاتصالات.

وبعد وصولي مطار الكويت الدولي قبل يوم أمس تحدثت مع إخواني المواطنين بشكل مباشر عن الخطوات التي تمت من قبل الجهات الحكومية، وقلت في تلك الكلمة: إن هناك الكثير من الإجراءات والخطوات التي سوف تتم خلال الأيام القليلة القادمة في ضوء ما يستجد في الميدان السياسي والعسكري. ولا أريد في هذه الجلسة كما قلت في كلمتي إلى إخواني المواطنين، لا أريد أن أتحدث في هذا الموضوع وبالأخص في الميدان العسكري، لأن هذا يتعارض مع مصلحة البلد. ولكن هذا لا يعني أن نخفي على مجلسكم الموقر كل ما اتخذته الحكومة من خطوات. والحكومة يسعدها دائما أن تلتقي مجلسكم الموقر واللجان المختصة لمناقشة كل هذه الإجراءات، والاستماع إلى ما عندكم من آراء ومقترحات تساعد الإخوة أعضاء الحكومة اتخاذ المزيد من الخطوات والمزيد من الإجراءات التي

تقتضيها مصلحة البلد ومصلحة المواطنين.

وأنا على أتم الاستعدادات لأن أتحدث بشكل صريح من أجل أن يتعرف مجلسكم الموقر ما اتخذ من إجراءات خاصة في الميدان الأمني والميدان العسكري، ولكن في جلسة علنية أطلب السماح لي بالتحفظ على بحث الشؤون في الميدان العسكري، وأعتقد أن كلكم هنا تقدرون أن الظروف الحالية التي تمر بها الكويت تلزمني كما تلزمكم جميعا بعدم نشر أو تسرب مثل هذه المعلومات لأنها تضر بشكل مباشر بالمواقف في الميدان الأمني والعسكري، وأنا هنا لا أعني أن أخفي على المجلس أو على لجانه هذا الموضوع، لأن هذه المعركة هي معركتنا جميعا، وقد قلت في الماضي وأقول في الحاضر وسأقول في المستقبل نعم وردت عبارات واصطلاحات حكومة ومجلس أمة ومؤسسات دستورية أخرى ولكن أولا وأخيرا نبقى إخوة متعاونين متآزرين، وإذا جاء الوقت لحمل السلاح فسوف نحمل السلاح كلنا جميعا لندافع عن الكويت على اختلاف طبيعة أعمالنا؛ أعضاء الحكومة وأعضاء المجلس فكلنا واحد في الملمات والأزمات. ومثل هذا الموقف يتطلب منا جميعا الإحساس بالمسؤولية ومزيدا من التضامن ومزيدا من العمل الجاد الذي يهدف إلى صد العدوان، وإعطاء الدرس أو الدروس في الحاضر وفي المستقبل لكل من يريد أن يقوم بأي عدوان على الكويت وعلى أهلها.

هذه رسالة تسلمناها من الآباء والأجداد وهي المحافظة على كيان البلد وأمن أهله، وألا ندع أي طامع ينتهز الفرصة وينفذ أهدافه العدوانية. إنني أعرف من واقع إحساسي بالمسؤولية شعورَ إخواني المواطنين جميعا، وأعرف ما يريدون بحثه من إجراءات وخطوات من أجل أن يطمئنوا في الحاضر وفي المستقبل على أن الحكومة يقظة وواعية وأن الحكومة كما تابعت في الماضي تتابع وستتابع مثل هذه الإجراءات التي تقتضيها مصلحة البلد في كل الميادين.

الإخوة رئيس وأعضاء مجلس الأمة:

أقول لكم في هذه الجلسة العلنية إن الأمور والأوضاع في الميدان العسكري تغيرت تغيرا كبيرا لصالح الكويت. وسوف تتغير أيضا خلال الساعات القليلة القادمة فلا أرى داعيا للشعور بالقلق أو الخوف من قبل الكثير من إخواني المواطنين. وهذه الكلمة أقولها لكم اليوم لتصل إلى مسامع الكثير من الإخوة المواطنين حتى يوحدوا العمل ويوحدوا الصف من أجل أن نقف جميعا من أجل صد العدوان العراقي. وقد سمعت الكثير نتيجة للقلق، حيث زحف الكثير من المواطنين إلى الجمعيات التعاونية لشراء المواد الغذائية، والبعض زحف إلى محطات البترول ليملأ خزانات سيارته. وأنا في هذه الجلسة أقول لإخواني المواطنين وأناشدهم المزيد من الشعور بالطمأنينة والاستقرار، وأن لا يتأثروا اليوم أو غدا بما يُرَدَّدُ من أقاويل وإشاعات تهدف إلى إشاعة البلبلة، وتهدف أيضا إلي خلق جو من عدم الاستقرار وعدم الطمأنينة. وأؤكد لإخواني المواطنين أن الجمعيات التعاونية مليئة بالمواد الغذائية، ولقد طلبت من الأخ وزير التجارة والصناعة أن تقوم الجهات المختصة بتسهيل تزويد الإخوة المواطنين بهذه المواد حتى يتأكدوا أنه ليس هناك من ضرورة أو داع لمثل هذا القلق.

إن المواد الغذائية متوافرة، وسوف نزيد من توافر هذه المواد. والمياه متوافرة. ومحطات البترول مليئة، فليس من داع لمثل هذا القلق أو الخوف، إنني سمعت أن المواطنين سافر للسعودية. وهذا كلام يتنافى مع الحقيقة والواقع؛ لأن معدل خروج الإخوة الكويتيين لقضاء يومي الخميس والجمعة بعد سماع البيان العراقي قل في عدده إلى النصف، وهذا يتنافى مع الإشاعات المضللة التي تريد خلق البلبلة وتقسيم المواطنين. هذا مصيرنا جميعا رجالا ونساء نقف اليوم وغدا ندافع عن كيان وطننا.

أقول لكم أيها الإخوة، إذا كان البعض قد راق له في الأيام الماضية أن يطرح أفكارا وأيديولوجيات ونظريات، وإذا كان مثل هذا التصرف مقبولا في الماضي، فأعتقد أنكم الآن جميعا تقفون معي وتقولون لا، إن الظروف الحالية الخطيرة تلزمنا جميعا الإحساس بالمسؤولية، وتجبرنا جميعا على أن نقف صفا واحدا، وقلبا واحدا ويدا واحدة، شعار الجميع الصمود وشعار الجميع التعاون وشعار الجميع الدفاع. هذه الأرض الطيبة التي دافع عنها الآباء والأجداد، ولا يمكن اليوم أو غدا أن نستسلم أو نستجيب إلى طلبات رئيس النظام الحاكم في بغداد.

لقد اعتقد النظام الحاكم في بغداد أنه عندما يذيع مثل هذا البيان أن أعضاء مجلس الأمن الدولي سيتراجعون، وأن الكويت ودول الخليج التي اتهمها النظام العراقي زورا وبهتانا بأنها هي التي تقف من وراء استمرار الحصار الاقتصادي عليه ستكون وحدها في مواجهته. أقول لكم كمواطن وكمسؤول: سوف يستمر الحصار على العراق لأن هذا نتيجة عدوانه على الكويت وأهلها المسالمين، وعليه أن يدفع الثمن هو وزبانيته.

الحصار الاقتصادي جاء نتيجة لعدوانه الغادر على الكويت، وهو يحاول بكل الجهود أن يتهرب من تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن، ولكن جميع دول العالم اكتشفت أهداف العراق ونواياه، فأول قرار اتخذ من قبل أعضاء مجلس الأمن الدولي هو رفض البيان العراقي، وأبلغ مندوب العراق أن هذا البيان مرفوض من قبل جميع أعضاء مجلس الأمن، واجتمع المجلس مرة ثانية وأصدر بيانا آخر أبرز صلابة هذا الموقف، وإن تقرير «إيكيوس» مندوب مجلس الأمن الخاص بمراقبة تدمير أسلحة الدمار الشامل - هذا التقرير لن يقدم هذا اليوم بل سوف يقدم غدا أو بعد غد، هذه رسالة إلى رئيس النظام الحاكم في بغداد تفيد بأن مجلس الأمن لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستجيب لتهديدات النظام الحاكم في بغداد،

هذه أول رسالة، أما الثانية: فلقد طُلِبَ إلى المندوب العراقي أن يجيب المجلس عن السبب أو الأسباب التي دعت السلطات العراقية إلى تحريك بعض قطاعات الجيش العراقي من الشمال إلى الجنوب ومن الوسط إلى الجنوب، وادعى المندوب العراقي أن السلطات العراقية حرة في تحريك القوات داخل العراق، ولكن نحن نعرف الهدف أو الأهداف من تحريك هذه القوات، ونعرف الآن أين توجد هذه القوات.

هناك أدلة ومؤشرات تدل على أن العملية الأولى هي عملية تحضير واستعداد ولكن عمليات المراقبة وعمليات الاستكشاف سوف تستمر حتى يطمئن الجميع إلى أن هذه القوات العراقية التي أتت من مناطق مختلفة عادت إلى الأماكن التي كانت تتمركز فيها قبل صدور البيان العراقي.

قلت للإخوة المواطنين بعد وصولي إلى مطار الكويت إنني سوف أتحدث في كل مناسبة لإخواني المواطنين وبكل صراحة ومصداقية عن الإجراءات والخطوات التي اتخذت وسوف تتخذ في الميدان الأمني والميدان السياسي والإعلامي والعسكري دون التوسع في الحديث عما اتخذ من إجراءات في الميدان العسكري. وسوف ألتقي ظهر هذا اليوم رؤساءَ الجمعيات التعاونية ورؤساء جمعيات النفع العام والأندية الرياضية ورؤساء جميع الاتحادات المهنية لأتحدث للجميع بصراحة ووضوح من أجل أن نقف جميعا صفا واحدا للدفاع عن بلدنا أولا، والمحافظة على أمن الوطن والمواطنين، وألا نتأثر أو نستجيب أو نستمع إلى ما قد يردد من أقاويل وإشاعات تهدف إلى إضعاف الجبهة الداخلية.

وأنا من هذا المنبر أناشد الإخوة المواطنين متابعة وملاحقة مثل هذه العناصر التي تطلق مثل هذه الإشاعات من منطقة إلى أخرى من أجل أن نعمل جميعا على حفظ أمن البلد والمواطنين.

أحببت أخي الرئيس وإخواني أعضاء مجلس الأمة أن أتحدث لكم في بداية هذه الجلسة بشكل عام دون الدخول في التفصيلات عن الإجراءات التي اتخذت من أجل أن يطمئن الجميع.

إن ما اتخذ من إجراءات كفيل بعدم إعطاء الفرصة لرئيس النظام الحاكم في بغداد لتنفيذ ما دار ويدور في ذهنه من نوايا عدوانية. وأن يسمع العالم كل العالم أن أبناء الكويت رجالا ونساء شيوخا وشبابا عاهدوا الله على أن يضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن هذا البلد الصغير المسالم.

نحن لم ولن نعتدي على أي بلد، بل بالعكس فهذا البلد الصغير أذهل العالم بصموده وشجاعة أهله إبان الاحتلال العراقي الغاشم. وتعجَّبَ العالمُ كيف استطاع هذا الشعب الصغير الوقوف والصمود أمام القوات العراقية التي كانت مزودة بمختلف الأسلحة، على الرغم من التهديد، وعلى الرغم من التعذيب والقتل الجماعي، ولكن هذا الشعب آمن بربه وآمن بحقه في الحياة الكريمة. ولم يركن إلى الخضوع أو الركوع أو الرضوخ لطلبات القوات العراقية، والتاريخ يعيد نفسه؛ صمدنا في الماضي وسنصمد أيضا في الحاضر من أجل أن يفهم العالم أن هذا الشعب الصغير كبيرٌ في طموحاته و كبير في شجاعته.

نعم هذه رسائل يجب أن تصل إلى رئيس النظام الحاكم في بغداد وزبانيته. و لا يمكن أن نستجيب في الحاضر أو في المستقبل كما قلت. إن هذه مسؤوليتنا جميعا ولا يمكن في الحاضر ولا في المستقبل أن نتخلى عن حمل هذه الرسالة ومهما كان نوع المسؤوليات ونوع الثمن المطلوب الذي لابد أن ندفعه في سبيل حماية بلدنا وحماية أهلنا.

مرة ثانية وثالثة أشكركم أيها الإخوة رئيسا وأعضاء على طلبكم الاجتماع

والاستماع إلى ما تود الحكومة طرحه في هذه الجلسة، نحن الآن في سفينة واحدة، فلنعمل جميعا إلى إيصال سفينة الكويت إلى بر الأمان، وبعد ذلك نتحدث بصراحة ومصداقية عن السبب والأسباب التي أعطت رئيس النظام الحاكم في بغداد صورا خاطئة عن تماسك الجبهة الداخلية، وأريد أن أختتم هذه الكلمة بقوله تعالى: "إن الله يدافع عن الذين آمنوا إن الله لا يحب كل خوان كفور" صدق الله العظيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته".

كلمة رئيس مجلس الأمة السيد أحمد السعدون في الجلسة غير العادية بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩٩٤م

"أود أيها الأخوة باسمكم أن أشكر سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء على هذا العرض، وهذه الكلمة حول الإجراءات التي اتخذت، وحول مستجدات الأوضاع، وحول الاحتمالات، وحول ما يجب القيام به في المرحلة القادمة، وضرورة مناقشة هذه الأمور بشيء من الصراحة، ولكن أيضا ليس في جلسة علنية. وقيل أن أعطي الكلام للمتحدثين أود إذا سمحتم لي بكلمة موجزة أيضا أن أستعرض ما تم خلال الأيام القليلة الماضية منذ أن صدر بيان السادس من أكتوبر مما يسمى بمجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية لحزب البعث بالعراق. وأود أن أسجل في هذه المناسبة التقدير لسرعة الإجراءات التي اتخذت من قبل الأجهزة الحكومية. ويأتي في مقدمتها سرعة التعامل مع ما ورد في هذا البيان من تحرك سريع قامت به المؤسسة الدبلوماسية ووزارة الخارجية في الكويت.

وكان من الواضح أن ما ورد في هذا البيان خطورة ما يعنيه من تهديد لا للكويت وإنما للمجتمع الدولي أمكن إيصاله بوقت قصير ومناسب لكل الأطراف المعنية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أولا، وللأعضاء الآخرين في مجلس الأمن،

ولدول مجلس التعاون ولدول إعلان دمشق، ولكل المؤسسات التي كان يجب أن يصل إليها مثل هذا البيان وماذا يعنيه من تهديد والاحتمالات المتوقعة. أود أيضا أن أسجل للأخ الكريم رئيس مجلس الوزراء بالنيابة سرعة تعامله مع الأحداث بدعوته إلى جلسة طارئة لمجلس الوزراء. وسرني حقيقة حضورها في صباح يوم الجمعة لاستعراض مختلف التطورات ومحاولة تبين الاحتمالات والأهداف من وراء هذا البيان.

وأود أن أقول ما لا يمكن أن يخفى على أحد فتاريخ البيان هو السادس من أكتوبر واضح أنه تزامن مع قرب احتمال تقديم رالف إيكيوس لتقريره. ومعروف أيضا كل المحاولات التي قام بها النظام العراقي ليس في هذه المرة فقط وإنما في جميع المرات السابقة للتأثير في رالف إيكيوس بتقديم تقرير يتوافق مع ما كان يطالب به النظام العراقي، وما كان يدعيه من أنه قام بتنفيذ جميع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن. ودون شك؛ إنه يعني بذلك أنه قام بالتجاوب مع اللجنة التي يرأسها إيكيوس فيما يتعلق بتدمير أسلحة الدمار الشامل، وأيضا الرقابة الدائمة على أسلحته البيولوجية، وواضح أيضا أنه أراد فعلا التأثير في رالف إيكيوس حتى إذا قدم هذا التقرير فإن مجلس الأمن لن يرفع الحصار، لأن العراق لم يستجب لكل القرارات مما اعتبره النظام العراقي خروج رالف إيكيوس عن اختصاصاته الواردة في تشكيل اللجنة - أراد أنه إذا لم يستطع التأثير على هذا التقرير أن يؤثر في مجلس الأمن معتقدا أنه يمكن أن يدعم بعض الأطراف في مجلس الأمن التي اعتقد خطأ أن هناك مجموعة من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن تسانده، وهي دول حضارية مواقفها ثابتة نحو ضرورة تنفيذ النظام العراقي لجميع القرارات. لكنها كدول حضارية كانت أيضا تطالب بأن يعترف المجلس بالتقدم الذي حصل من العراق بالذات في ما يتعلق بالموافقة على القرار ٧١٥.

أساء النظام العراقي فهم مثل هذه الإشارة من فرنسا ومن روسيا ومن الصين. وأعتقد أنه استطاع أن يشرخ المجتمع الدولي، لكن كان الرد واضحا عليه من هذه الدول: من فرنسا ومن روسيا ومن الصين؛ أنه لا يمكن أن يتوقع رفع الحصار دون أن يقوم بتنفيذ جميع القرارات، وبالذات ما يتعلق منها بإطلاق سراح الأسرى وبترسيم الحدود أيضا.

أراد في هذا البيان أن يوهم المجتمع الدولي بأن سبب استمرار الحصار طرفان: حكام الكويت والولايات المتحدة. وهنا وإن كانت لغة التحدي ليست مستحبة من موقع كموقعي الذي أتحدث منه من سدة الرئاسة في مجلس الأمة، لكن لا أجد وسيلة أخرى للرد على ما ورد في هذا البيان من أن سبب معاناة الشعب العراقي هو ما يقوم به حكام الكويت والولايات المتحدة! أتحداه أن يثبت أن هناك في غير العالم المتحضر وفي غير العالم المتمدن حكاما استمر أكثر من ٢٥٠ سنة لا بالفرض ولا باغتيال الناس. وإنما بتماسك الحكام مع المحكومين، وبتماسك الشعب مع الحكام.

السيد الرئيس: نتحداه أن يورد لنا حالة واحدة – وهذه جلسة علنية– نتحدى النظام العراقي، أن يأتي على ذكر العالم المتمدن أو غير المتمدن ليذكر حالة واحدة استمر فيها نظام حكم ٢٥٠ سنة، ولكن الأمر هو – كما تفضل سمو ولي العهد – قد يسيء الفهم أحيانا نعم. نحن نختلف وسنختلف وقد يستمع، وقد يتسرب إليه من جلستنا السرية خلاف قد يحدث بيننا في كيفية إدارة أمور البلد، لكن لم يكن في يوم من الأيام هناك خلاف في الكويت أبدا بين حاكم ومحكوم. لذلك إذا كان يعتقد أن ما كانت تطالب به الكويت من ضرورة استمرار هذا الحصار هو من حكام الكويت فليسمع أن هذه المطالبة هي من كل فرد في هذا البلد.

السيد الرئيس: ونحن نتحداه أيضا مرة أخرى وهو يقول: إن هذا إنما يستمر بسبب الولايات المتحدة الأمريكية. أنا لا أريد أن أعدد الحالات ولا عدد

جلسات مجلس الأمن الذي اتخذ فيها مجلس الأمن قراراته باستمرار الحصار، لكن ليقل لنا فقط آخر اجتماع لمجلس الأمن عقد في الرابع عشر من سبتمبر ١٩٩٤م، كيف اتخذ القرار؟ إذا كان النظام العراقي يدعي أن استمرار الحصار إنما هو بسبب الولايات المتحدة فعليه أن يقدم الدليل بأن استمرار هذا الحصار إنما نتيجة لاستعمال الولايات المتحدة حق النقض في مجلس الأمن، ونحن نتحداه أن يذكر حالة واحدة أن الأغلبية كانت تؤيد رفع الحصار في مجلس الأمن. وبالتالي إذن الموقف من استمرار الحصار ومن الإصرار عليه ليس للولايات المتحدة، وإنما هو لجميع دول مجلس الأمن، هو من المجتمع الدولي.

النظام العراقي خرج علينا في الأيام الأخيرة - يمكن أنا ذكرت لسمو ولي العهد وأيضا لسمو الأخ رئيس مجلس الوزراء بالنيابة - قلت: أنا استغربت لأول مرة نستمع من النظام العراقي ترد في كلمته الرئيسية وفي اللقاء الخاص السري غير المعلن برؤساء الوفود العربية في الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد مؤخرا في كوبنهاجن؛ لأول مرة يتحدث النظام العراقي في اللقاء العربي يتحدث عن وجود ٤٠,٠٠٠ من البدون كما يقول في الاجتماع العام للاتحاد البرلماني الدولي. تحدث عن وجود عشرات الألوف من الكويتيين هذا فيما يتحدث عن الكويتيين الذين منعهم -كما يقول النظام الكويتي من العودة إلى الكويت، لماذا؟ ما هو السبب؟ لأنهم رحبوا بدخول العراق إلى الكويت.

وفي حدود الفترة المتاحة لي للرد عليه في ذلك المؤتمر وكانت دقيقتين وعشرين ثانية قلت له: أتحداك أمام هذا المجتمع الدولي لا أن تقدم لنا عشرات الألوف بل أتحداك أن تقدم كويتيا واحدا ونحن سنستقبله في الكويت. وما ذكره في ذلك اللقاء رأينا أنه أراد بالفعل أن يستعمله كوسيلة، ولعل الصور التي رأيناها من خلال الأجهزة من خلال التلفاز في الأيام القليلة الماضية من وضعهم في الخيام على الحدود واضح أنهم مجموعة من الاستخبارات العسكرية العراقية وغيرهم

ممن يدعي أنهم من الكويتيين أو من غير محددي الجنسية الذين كما يقول طردوا من الكويت، نحن نتحداه مرة أخرى أن يقدم من هؤلاء الذين حشدهم كويتيا واحدا ونحن مستعدون لاستقباله، لكن علينا أيضا أن نتساءل لماذا صدر مثل هذا البيان عن النظام العراقي؟

بتقديري الخاص؛ صدور مثل هذا البيان إنما يعني أمرا واحدا، يعني أن النظام العراقي أحس أن محاولاته لمخادعة المجتمع الدولي للقول بأنه قد قام بتنفيذ كل القرارات كل هذه المحاولات باءت بالفشل، فحاول أن يستفيد - كما قلنا من بعض الإشارات التي صدرت من بعض الأعضاء الدائمين - لكن كان الرد عليه واضحا من هذه الدول من أن عليه ألا ينتظر رفع الحصار قبل أن يستجيب لكل القرارات ويأتي في مقدمة هذه القرارات تنفيذ القرار رقم ٨٣٣ المتعلق بترسيم الحدود وإطلاق سراح الأسرى. وقد شعر أيضا أن الضغط الدولي بدأ يؤتي نتائجه.

كلنا نتذكر على مدى ثلاث سنوات ماضية منذ التحرير؛ رفض النظام العراقي وإنكاره وجود أي أسير لديه في العراق نتيجة مخاطبته بشكل مباشر من قبل الدول الدائمة العضوية من أن عليه ألا يستمر بهذا الإنكار. ويمكن التحرك الكويتي استطاع إيصال هذه الحقائق إلى المجتمع الدولي أدى أيضا إلى أن يقوم رجل بمثل وزن ومكانة رئيس الجمهورية التركية سليمان ديميريل بتوجيه رسالة مباشرة له يحملها وزير داخليته السابق، يقول فيها كما ذكر لنا بشكل واضح وصريح: إن على صدام ألا يستمر بإنكار وجود الأسرى، وعليه إذا ما أراد أن يعود إلى المجتمع الدولي أن يطلق سراح هؤلاء الأبرياء. هذه تكاد تكون كلمات رئيس الجمهورية التركية بالتحديد وبالنص عند مقابلتنا له.

دون شك هو حينما يشعر أن كل محاولاته إنكار وجود الأسرى، كل مراوغاته

بالقول بأنه اعترف بالكويت استنادا إلى ما صدر من المجلس الوطني حول إلغاء قرار الضم، وينسى أن قرار الضم كان أحد الشروط التي طلبها مجلس الأمن قبل أن يصدر القرار ٦٨٧ [الذي] كان أحد شروط وقف إطلاق النار عندما وجد أن المجتمع الدولي لا يقبل مثل هذه المغالطات، وجد نفسه فعلا أنه في حالة ضيق، وأن ما عليه إلا أن يحاول التأثير على تقرير إيكيوس، والتأثير على المجتمع الدولي، محاولا أيضا التأثير علينا هنا في الداخل.

ولعل ما ورد على لسان سمو ولي العهد - وأنا أعتقد بالفعل أنه مهم ويجب أن نقف عنده، ولكني أعتقد أن الأهم من تهديدات النظام العراقي هو جبهتنا الداخلية أكد سموه. وليسمع النظام العراقي: شعب الكويت مع حكام الكويت الذين فوجئوا بذلك الغدر يوم ٢/٨، سيجدهم اليوم أكثر مما كانوا في يوم ٢/٨. سنستمر بالدفاع بكل ما نستطيع. أيضا يعاوننا هذا الموقف المتماسك للمجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن أولا، وهذا الموقف الثابت أيضا لكل الأشقاء الذين وقفوا مع الكويت. ولذلك أنا أعتقد أن رسالتنا يجب أن تكون واضحة للنظام العراقي، رسالتنا يجب أن تكون واضحة للمجتمع الدولي، رسالتنا أيضا يجب أن تكون واضحة لشعبنا في الكويت؛ قدرنا هو أن نصمد، قدرنا أن ندافع، قدرنا هو أن نرد على النظام العراقي.

والمجتمع الدولي الذي وقف مع الكويت في حالة غير مسبوقة يوم ٢/٨ وظل متماسكا حتى الآن، وأثبت مرة أخرى أنه مستمر في هذا التماسك، وردة الفعل على تهديدات النظام العراقي نراها واضحة. وأعتذر إذا كنت قد أطلت، لكن كان لا بد من قول هذه الكلمة المختصرة، لأنه كان لابد أن تصل رسالة واضحة".

كلمة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء خلال اجتماعه برؤساء مجالس إدارة الاتحادات والنقابات والجمعيات الأهلية في العاشر من أكتوبر ١٩٩٤م

"بسم الله والحمد لله ولا إله إلا الله.

أيتها الأخوات، أيها الإخوة.

يسعدني أن ابدا حديثي بالترحيب بكم جميعا في بيتكم هذا في هذا اللقاء، أو هذا التجمع الذي أحببت أن يتم هذا اليوم من أجل أن نتدارس جميعا الإجراءات والخطوات التي تهدف بشكل مباشر أو غير مباشر إلى حماية أمن الوطن والمواطنين من أي عدوان يوجه إلى الكويت.

وكلكم اطلعتم على مضمون البيان العراقي الذي جاء يحمل الكثير من النوايا العدوانية والتوسعية ضد بلدنا الحبيب، ومن يعرف النظام الحاكم في بغداد لا يستغرب أن يأتي مثل هذا البيان، لأن نوايا رئيس النظام الحاكم في بغداد لا تزال مستمرة، وهو يتحيّن المناسبات والفرص من أجل أن ينفذ أهدافه العدوانية. وكلكم تابعتم أيضا موقف مجلس الأمن عندما اطلع على مضمون هذا البيان.

اجتمع مجلس الأمن وقرر إبلاغ السلطات العراقية رفض المجلس لهذا البيان، وأن مجلس الأمن لا يقبل في الحاضر ولا في المستقبل أسلوب التهديد والوعيد، لأن هذه قرارات اتخذت بالإجماع. والعراق ملزم بتنفيذ هذه القرارات جميعها. إن العراق يحاول إفهام الرأي العام الدولي أنه قام بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن الدولي متناسيا أن هناك قرارا واضحا وهو القرار ٦٨٧ الذي يلزم النظام الحالي في بغداد أن يحترم سيادة الكويت وفقا للقرار الذي اتخذ من قبل اللجنة التي رسمت الحدود بين العراق والكويت، وأن يُسرع بالإفراج عن أبنائنا الأسرى، والأسرى من الدول الشقيقة والصديقة. ومع ذلك فهو لا يزال يماطل في تنفيذ هذا القرار

على الرغم من أن مجلس الأمن أبلغ المسؤولين العراقيين بصراحة ووضوح أكثر من مرة أنه ليس هناك مجال للمماطلة أو التسويف.

وإذا كان رئيس النظام العراقي يعتقد أن اتباع أسلوب المماطلة يجعل مجلس الأمن يغير موقفه فقد أبلغت السلطات العراقية بشكل رسمي بأنه ليس هناك أمل في أن يغير مجلس الأمن موقفه فيما يتعلق بالحصار إلا إذا قام العراق وبشكل علني باحترام سيادة الكويت والإفراج عن جميع أبنائنا الأسرى والموجودين الآن في سجون العراق.

هذا الموضوع أصبح واضحا لجميع دول العالم، ولكن العراق اعتقد أن فرنسا ربما تلين في موقفها وكذلك جمهورية الصين ولكنه أبلغ من قبل فرنسا والصين أن هذا القرار اتخذ بشكل جماعي، وعلى العراق أن ينفذ هذا القرار إن عاجلا أو آجلا بكل فقراته.

وكلكم تابعتم أنه في بعض المرات يأتي من يقول إن العراق نفذ الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ الخاص بتدمير أسلحة الدمار الشامل. وليس هذا هو الهدف، فقوات التحالف لم تأت من أجل تدمير أسلحة الدمار، إنما هدف دول التحالف الرئيسي هو تحرير الكويت من الاحتلال العراقي وطرد القوات من الأراضي الكويتية.

العراق يتناسى هذا الموضوع ويقول إنه نفذ الفقرة ٢٢، فأين إذن احترام سيادة دولة الكويت؟ لماذا يختار فقرات من القرار؟ ولَمِ يتناسى عدوانه على أرض الكويت في صباح ٢ أغسطس ١٩٩٠؟ هل يعتقد أن أَهل الكويت - بهذه السهولة - نسوا ما قامت به القوات العراقية من تعذيب لأبنائنا؟ هل ينسى العراق بهذه السهولة قتل شبابنا؟ هل انتهى الأمر أن يقول للعالم أنا دمرت الأسلحة؟ هل يعتقد أن أهل الكويت يتنازلون عن شبر واحد من أراضي الكويت؟ لا بشكل مباشر أو غير مباشر، إن هذه قرارات اتخذت من قبل منظمة دولية في مجلس الأمن

الذي اتخذ مثل هذه القرارات بالإجماع، وما زال يطالب النظام الحاكم في بغداد بالإسراع بتنفيذ جميع القرارات وأولى بالعراق ألا يفكر في يوم من الأيام أن مجلس الأمن سيأتي بقرار آخر يخفض الحصار أو يلغيه، ولكن هناك قرارات على الرئيس العراقي أن يقوم بتنفيذها، لكننا نعرف أنه يريد من المنظمة الدولية أن تخفف الحصار.

وقد قلت في كلمتي لإخواني المواطنين مساء وصولي إلى الكويت إنه يريد تخفيف الحصار بصورة جزئية من أجل أن يسمح للعراق بإنتاج وتصدير نفطه وبعد ذلك يستخدم عائدات النفط لا كما يردد في استيراد المواد الغذائية أو الأدوية، لا إنه يريد أن يشتري الكثير من الأسلحة والكثير من المعدات الحربية ليهدد الكويت مرة ثانية وثالثة. وليس الهدف لدى العراقيين الكويت فحسب، ولكن الكويت خطوة أولى لهذا الهدف.

وكما قلتُ أقول الآن إن المواد الغذائية متوافرة في مستودعات العراق والأدوية متوافرة أيضا لأنه لا تصدر سلعة للعراق إلا بموافقة لجنة كونها مجلس الأمن، باستثناء المواد العسكرية فهي ممنوعة ولكن المواد الغذائية والأدوية مسموح بها، ولكنه يريد أن يفهم الشعب العراقي المسكين أن الكويت وأمريكا وبعض دول المنطقة تقف حائلا دونها، وبمعنى آخر يريد أن يقول يا أهل العراق لولا موقف الكويت وأمريكا لحصلت العراق على المواد الغذائية والأدوية. يريد أن يغالط الحقيقة، ولكن العالم أجمع يعرف هذه اللعبة العراقية، ولا يمكن أن تنطلي مثل هذه الألاعيب على أحد طبعا. هذا هو الشق الأول من حديثي وأرجو أن يكون واضحا لدى إخواني وأخواتي.

ثانيا: تابعتم كذلك حشد القوات العراقية بالقرب من الحدود الكويتية، فعندما وصل النبأ إلى مسامعنا وتأكدنا من هذه المعلومات بادرنا بإبلاغ مجلس الأمن الدولي بخطورة الوضع بهذه المنطقة، وأبلغنا الأشقاء والأصدقاء أن البيان

العراقي يتضمن الكثير من التهديدات المرفوضة من قبل المجتمع الدولي.

وكما قلت في بداية حديثي إن مجلس الأمن درس هذا البيان وأبلغ المندوب العراقي أن مجلس الأمن بالإجماع يرفض مثل هذا البيان، وعلى السلطات العراقية أن تبلغ مجلس الأمن بشكل واضح السبب أو الأسباب التي دعت السلطات العراقية إلى أن تحرك قواتها العسكرية في الكثير من مناطق الشمال لتكون على الحدود الكويتية العراقية. ويهمني أن تعرفوا أنه من خلال اتصالاتنا بالأشقاء والأصدقاء كانت الردود إيجابية فجميع الدول الشقيقة والصديقة التي اتصلنا بنا أعلنت مواقف واضحة برفض مثل هذا البيان، وأبدت استعدادها للوقوف مع الكويت من أجل الدفاع عن كيانها وعن استقلالها.

وأنا هنا في هذه المناسبة أؤكد لكم أن هذا ترجم إلى عمل من خلال وصول القوات الجوية والبحرية ومختلف الأسلحة في المناطق القريبة من الكويت، ولا أذيع سرا حين أقول إن المراقبة الجوية مستمرة ليل نهار من أجل الوقوف على تحركات القوات العراقية. نحن لا نريد أن نبدأ العدوان، ولكن لن نسمح لأي جندي عراقي أن يخطو خطوة داخل الأراضي الكويتية إلا أن يدفع الثمن. فكلنا مستعدون لأن نموت وتحيا الكويت. وبالنسبة للإجراءات الأمنية، لا أذيع سرا إذا قلت إن جميع القطاعات العسكرية الجوية والبرية والبحرية تعمل ليل نهار على مراقبة تحركات القوات العراقية. وأنا الآن على أتم الاستعداد لصد وردع أي عدوان عراقي. هذا دور القوات الكويتية تساندها القوات التي جاءت من الدول الشقيقة والصديقة للاشتراك مع القوات الكويتية في صد العدوان.

وكما قلت، إذا فكر رئيس النظام العراقي في الاقتراب من الحدود الكويتية فسوف تكون كارثة عليه، وإذا بدأ العدوان فلن تكون الضربة كما حدثت في تحرير الكويت، ولكن الضربة ستكون كبيرة جدا هذا المرة.

يبقى لدينا الأمن الداخلي وهو أمن المواطنين، وهذه أيضا مسؤوليات كبيرة ملقاة على عاتق جميع إخواني المواطنين رجالا ونساء، فالظروف الحالية تحتم علينا أن نعمل ليل نهار من أجل ملاحقة ومتابعة العناصر الشريرة المندسة الآن في الكويت، وإبلاغ هذه المعلومات إلى إخوانكم العاملين في المؤسسات الأمنية حتى يأخذوا الاحتياطات اللازمة باعتقال هذه العناصر، وعدم إعطاء الفرصة لهم لكي يتمركزوا ويبثوا الإشاعات والأقاويل من أجل إضعاف الروح المعنوية وإضعاف الصف الداخلي. هذه مسؤوليتنا جميعا بصرف النظر عن نوع وطبيعة عمل أي مواطن. كل رجال الأمن ورجال الجيش والحرس الوطني يجب أن يعملوا من أجل حفظ أمن وطننا ومواطنينا، ويجب أن نبذل قصارى جهدنا في سبيل خدمة المواطنين في الظروف العصيبة التي يمر بها وطننا العزيز. هذه مسؤوليات كبيرة، لقد انتهى دور الكلام وجاء دور العمل الجاد المفيد أي خدمة الوطن والمحافظة على أمنه في كل الميادين.

والظروف الحالية - أخواتي وإخواني - تتطلب منا جميعا مزيدا من الحذر والانتباه، ومزيدا من اليقظة لملاحقة هذه العناصر لنوفر لإخواننا المواطنين مزيدا من الأمن داخل الكويت لأن القوات العسكرية الكويتية مشغولة الآن على الحدود بمتابعة التحركات العراقية، أما الأمن في داخل البلد، فنحن نتحمله رجالا ونساء ليل نهار من أجل المحافظة على أمن الوطن، ومن أجل أن نضيق الحصار على نشاط هذه العناصر الشريرة التي دخلت الكويت خلال السنوات الماضية ولا تزال تعمل بيننا. يجب أن نهتم من اليوم بعمل هذه المجموعات التي تهدف إلى إضعاف الجبهة الداخلية وتهدف إلى تمزيق وحدة الصف بسبب ما تطرح من أقاويل وإشاعات. وإذا كنا في الماضي تساهلنا بعض الشيء فليس من مصلحة أمن الوطن والمواطنين أن نتساهل مع هذه العناصر الآن.

وإني كمسؤول أقول لكم جميعا من هذه اللحظة، بقدر ما هناك من مسؤوليات

ملقاة على عاتق إخوانكم العاملين في الجيش والشرطة والحرس الوطني أيضا هناك مسؤوليات لا تقل أهمية ملقاة على عاتق المواطنين، ويجب أن نعمل وبسرعة، وأن نفتح أعيننا لملاحقة هذه العناصر وتتبع خطواتها وأن نتعرف نشاطها الضار.

نحن لا نريد أن نتجنى على أحد بغض النظر عن جنسيته، ولكن من يفكر في القيام بعمل يضر بأمن الوطن والمواطنين يجب ألا نتراخى معه.

وهذه مسؤوليات كبيرة ومتعددة، ولكن أنا أعرف معدن هذا الشعب والتزامه وصلابته في الأزمات. كلنا نتذكر نتيجة العدوان العراقي الذي تم صباح ٢/ ٨/ ١٩٩٠م. وفي هذه القاعة الكثير من الإخوان الذين صمدوا وناضلوا لم يستسلموا، ولكن وقفوا وقفة شجاعة وباسلة، ولم يتعاونوا مع العدو الذي استخدم كل الوسائل بالتهديد والتعذيب، وفشلت كل هذه المحاولات. هذا هو معدن الشعب الكويتي. وأنتم اليوم تتحملون نفس المسؤولية، ولا يمكن أن نستجيب في الحاضر أو في المستقبل لطلبات العراق.

كلنا نتكلم بصوت جهوري مسموع ونقول: لا يمكن أن نستسلم للقوات العراقية مهما يكن الثمن، وكلنا على أتم الاستعداد لأن نموت في سبيل الدفاع عن أهلنا وفي سبيل الدفاع عن كيان بلدنا والدفاع عن استقلالنا. وإذا كان العراق يقول اليوم أو غدا إنه بالتهديد يستطيع أن ينفذ أهدافه العدوانية أقول له بصوت جهوري ومسموع: لا، إنك لن تستطيع؛ إنك إذا استطعت في غفلة من الزمن، وفي يوم من الأيام في غفلة من الشعب الكويتي أن تدخل القوات العراقية ... نعم أقول في غفلة من الزمن، فقد كنت هناك في جدة في ٣١/ ٧ و ١/ ٨/ ١٩٩٠ واجتمعت مع الجانب العراقي ورجعت وأبلغت صاحب السمو بتقرير مستعجل عن نتيجة الاجتماع، لكن ما حدث صبيحة يوم الخميس من عدوان غادر على الكويت، هذا العدوان لا يمكن أن يتم مرة ثانية. والذي تعلم الدرس لا يمكن أن ينساه. كلنا جنود في سبيل خدمة الوطن، وكلنا رجال شرطة في سبيل المحافظة

على أمن الوطن والمواطنين. كلنا رجال حرس لمراقبة الوزارات والمؤسسات العامة في الدولة، كلنا رجال مستعدون أن نعمل ليل نهار من أجل المحافظة على أمن بلدنا، ومن أجل الاشتراك مع القوات المسلحة في صد أي عدوان يأتي من العراق أو غيرها، هذا قدرنا.

ولا يمكن أن نتخلى عن حمل هذه المسؤوليات، هذه أمانة حملناها من الآباء والأجداد، ولا يمكن أن نفرط في هذه الأمانة، بل نحافظ على هذه الأمانة، ونسلمها سالمة غير ناقصة إلى الجيل القادم، وهكذا الأجداد والآباء عملوا ونحن الآن نسير في الطريق الذي رسموه لنا؛ طريق الدفاع وطريق التضحية من أجل الكويت.

فليسمع صدام أن أهل الكويت جميعا رجالا ونساء عاهدوا الله على أن يموتوا في سبيل عزتهم وكرامتهم والدفاع عن أرضهم، ليكن هذا شعار الجميع لا يمكن أن نستجيب أو نتهاون أو نعطي رئيس النظام الحاكم في بغداد ما يشتهي وما يرغب.

أحببت أيتها الأخوات والإخوة أن ألتقي بكم هذا اليوم وأتحدث إليكم بصراحة ووضوح، كما تحدثت صباح اليوم مع إخواني أعضاء مجلس الأمة، ولابد أن البعض منكم استمع للبيان الذي صدر من قبل مجلس الأمة. هذا البيان الذي جاء كرسالة لصدام بالذات ليسمعها. وإذا كان اعتقاد صدام أن الصف الداخلي في الكويت ضعيف، وأن هناك تفاوتا في وجهات النظر بين الكويتيين، فإن البيان الذي صدر هذا اليوم ليصل إلى صدام بشكل مباشر، وعليه أن يعيد النظر بمواقفه التي لا ينتظر لها إلا الفشل حاضرا ومستقبلا.

وتأكدوا أن الكثير من دول العالم ترفض التصرف العراقي. وثقوا أن الكثير من دول العالم تقف معكم، لأنها تقف مع الحق ضد الباطل، تقف مع المعتدى عليه ضد المعتدي، لن نكون وحدنا في هذه المعركة. إن الله معنا، ومن كان مع

الله فإن الله معه، ولا يمكن أن نستسلم أو أن نستجيب إلى طلبات العراق. هو يريد أن ننسى موضوع الحدود والأسرى ولكننا لن ننسى موضوع أبنائنا الأسرى الذين مازالوا موجودين في سجون العراق. هذه أمانة نحملها وسوف نسلم هذه الأمانة للجيل الجديد وسيستمر في المطالبة باحترام سيادة أراضينا ويستمر بالمطالبة بالإفراج عن أبنائنا. ومهما حاول صدام التملص بشكل مباشر أو غير من قرارات مجلس الأمن فنحن نُصرُّ على أن الحصار مستمر، ولن يرفع الحصار حتى يعترف بحدودنا ويفرج عن أَبنائنا الأسرى.

مرة ثانية أخواتي إخواني: يسعدني أن أرحب بكم ولا بد في هذه الظروف العصيبة التي يمر بها وطننا العزيز أن نكثر من هذه اللقاءات وأن نتشاور في كل الأمور التي تهم بلدنا في الحاضر والمستقبل.

وأعيد وأكرر لا أريد أن أحدد نوع العمل، ولكن كأخ لكم أقترح أن تكون لجنة منكم برئاسة الأخ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لتترجموا كلامي إلى عمل، وعما هو مطلوب من المواطنين بشكل عام. لا أريد أن أحدد نوع العمل وطبيعته، ولكن يهمني النواحي الأمنية أولا، وتقديم الخدمات لإخواني المواطنين في كل الميادين. وفي بالي الكثير من هذه الأعمال ولكن كما قلت أريد أن تكوِّنوا لجنة تجتمع مع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وتتدارس ما هو مطلوب. فلقد انتهى وقت التفرج وجاء وقت العمل الجاد والعمل المفيد، كلٌ في ميدانه بغض النظر عن طبيعة عمله، وسواء كان يعمل أربع أو ست ساعات أو يعمل في النهار أو في الليل.

إن كل مواطن عليه مسؤولية، ولكن ما هو نوع العمل وما نوع المسؤولية وما عدد الساعات هذا أتركه إلى إخواني أعضاء اللجنة التي يتم تشكيلها. وتجتمع مع الأخ وزير الشؤون الاجتماعية والعمل من أجل تدارس الموضوع بشكل تفصيلي. مرة أخرى يسعدني أن ألتقي أخواتي وإخواني وأرجو أن تطمئنوا يا إخوان بأن

البلد في أمان واستقرار، وليس هناك داع للقلق أو الهلع.

اليوم أقول لكم كمسؤول، وأنا أعرف عمل القوات العسكرية الموجودة في هذه المنطقة وأعرف دورها وواجباتها، لذلك اطمئنوا وانقلوا هذه الرسالة إلى جميع الأخوات والإخوان، بلدنا في خير والله سبحانه وتعالى يمن علينا جميعا بالمزيد من نعمة الأمن والأمان والاستقرار والله سبحانه وتعالى يحمي بلدنا من كل مكروه بقيادة صاحب السم حفظه الله.

تشكيل لجنة لدعم المجهود الحربي:

أعلن مجلس الوزراء عن تشكيل لجنة برئاسة النائب الثاني لرئيس مجلس وزراء ووزير المالية ناصر الروضان وعضوية كل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التخطيط عبدالعزيز الدخيل، ووزير العدل والشؤون الإدارية مشاري العنجري لدراسة السبل المناسبة لتمكين المواطنين من المشاركة في تحمل الأعباء المالية المترتبة على الاستعدادات العسكرية لمواجهة تهديدات النظام العراقي وتحرشاته وتقديم التصورات العملية لتجسيد إيجابية المواطن وتحمله مسؤولياته الوطنية في دعم المجهود الحربي للدفاع عن الوطن، ويسري ذلك على العاملين في القطاعين الحكومي والخاص.

الاستعدادات العسكرية على الجانب الكويتي

إزاء التحركات العسكرية للنظام العراقي باتجاه الحدود الكويتية والتي واكبت التهديدات المتصاعدة من جانب النظام العراقي بادرت الكويتُ إلى وضع قواتها المسلحة في حالة تأهب قصوى واستدعت مجموعات من قوات الاحتياط، واتخذت هذه القوات مواقعها الدفاعية على الحدود الشمالية في مواجهة الحشود العسكرية العراقية. وتقدر هذه القوات بعشرين ألف جندي تعززهم الدبابات والمصفحات الحديثة.

كما تم اتخاذ إجراءات أمن إضافية تم بمقتضاها حظر دخول بعض المناطق الشمالية على المدنيين لضمان سلامتهم عند حدوث أي اشتباكات مسلحة على الحدود الكويتية العراقية.

هذا إلى جانب ما أشرنا إليه بشأن استدعاء وزارة الدفاع الكويتية دفعتين من قوات الاحتياط المجندين للالتحاق بمعسكرات قيادة وحدات الاحتياط يوم العاشر من أكتوبر ١٩٩٤م، نظرا للظروف الراهنة، وتلبية لنداء الواجب. وقد جاء ذلك في تصريح لوزير الإعلام الشيخ سعود ناصر الصباح، حيث أعلن إلى جانب ذلك عن مراقبة الحكومة الكويتية لكافة التطورات والتحركات من جانب النظام العراقي، فضلا عن استعدادها التام لمواجهة أي موقف طارئ.

وأعلن مدير التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع في بيان له أن وزارة الدفاع قامت بنشر بطاريات صواريخ الباتريوت الأمريكية في مختلف مناطق الكويت، وأكد أن الاجواء الكويتية محروسة وآمنة، وأن أبناءنا من قواتنا المسلحة وبالتعاون مع القوات الشقيقة والصديقة على أهبة الاستعداد لمواجهة أي هجوم تشنه قوات النظام العراقي، مشيرا إلى أن الرد عليه سيكون بقوة.

وفي يوم ١٣/ ١٠/ ١٩٩٤م أعلن مدير عام إدارة الدفاع المدني عن افتتاح أربعة مراكز لتسجيل المتطوعين والمتطوعات الذين سبق لهم الالتحاق في دورات الدفاع المدني قبل العدوان العراقي أو بعد حرب التحرير، بهدف تنشيط المتطوعين وزيادة استعدادهم للقيام بأعمال الدفاع المدني على أكمل وجه.

وكان وزير الدفاع قد أعلن قبل ذلك أن الكويت وضعت خطة هجومية حال تعرضها لأي اعتداء عراقي على أراضيها، وأكد استعداد الجيش الكويتي لصد أي هجوم عراقي، معربا عن أمله في ألا يلجأ إلى ذلك.

أما رئيس لجنة الطوارئ بوزارة المواصلات فقد أكد أن جميع البدائل

والتجهيزات للمحطات الأرضية والمتنقلة والمحمولة وغيرها على أتم الاستعداد تحسبا لمواجهة أي طارئ في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، المحلية والخارجية.

وأعلنت قيادة الحرس الوطني عن فتح باب التطوع لقوات احتياطية تكون رديفة لقوات الحرس الوطني العاملة للدفاع عن الكويت عند الحاجة . وفي يوم ١٧/ ١٠/ ١٩٩٤م قام سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح بزيارة تفقدية للمواقع الأمامية للقوات المسلحة الكويتية، والقوات الشقيقة والصديقة المرابطة على الحدود الشمالية للبلاد.

ثم قام سموه بتفقد عدد من المواقع العسكرية، واستمع إلى شرح مفصل عن سير عمليات الاستعداد القتالي وطبيعة المهام المسندة إلى هذه المواقع والتنسيق بين مختلف أنواعها. وناشد سموه في كلمته التي ألقاها على أفراد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية العاملين منهم والمجندين تكثيف الاستعدادات والتدريبات ومواصلة اليقظة والحذر دفاعا عن الوطن العزيز". [٦٣]

ويقول اللواء ركن طيار صابر السويدان في كتابه عن تاريخ الجيش الكويتي حول هذه القضية: "في أكتوبر ١٩٩٤م واجه الجيش الكويتي حدثا هاما آخرا في تاريخ مسيرته ومرتبط بالعراق حين بدأت الحشود العراقية على الحدود الشمالية لغزو محتمل آخر على الكويت.

فجرى استباق الأمور مبكرا برفع حالة الطوارئ للتصدي لأي محاولة عراقية. وعلى الرغم من عدم اكتمال تسليح القوات الثلاث، إلا أنها استطاعت بالاشتراك مع قوات التحالف التصدي ووقف محاولات العدو العراقي.

أعطت الأزمة التي عرفت بأزمة أكتوبر ١٩٩٤م المؤسسةَ العسكريةَ الفرصة

---

(٦٣) مركز البحوث والدراسات الكويتية، الحشود العراقية على الحدود الكويتية في أكتوبر ١٩٩٤: دراسة توثيقية لردود الفعل العربية والعالمية"، ص. ١١١-١٤٦.

لممارسة الكثير من التطبيقات الناجحة لدروس سبق التدرب عليها. كما أعادت الهيبة للجيش الكويتي ورفعت الروح المعنوية لمنتسبيه، وارتفعت ثقة المواطنين به بعد أحداث الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠م".(٦٤)

العراق يعلن عن تراجع قواته في ١٢ أكتوبر ١٩٩٤م

وبعد وقوف المجتمع الدولي وقفة صلبة مع الكويت وقدوم قوات عسكرية من دول عدة وصدور قرارات دولية ملزمة، وتصريحات من كبار زعماء العالم تراجع صدام عن نيته بغزو الكويت مرة أخرى.

فقد "أكد وزير الثقافة والإعلام في النظام العراقي حامد حمادي أن (القوة العراقية التي أثار الأمريكان الزوبعة المفروضة حول وجودها في الجنوب كانت قد أتمت انتقالها إلى مواقع خلفية يوم ١٢/ ١٠/ ١٩٩٤م وبعد إنجاز هذه الخطوة حان الوقت لإعادة تلك القوات إلى مواقعها السابقة وفق ما يقتضي منهج التدريب والعمليات، وأنه قد صدرت لها الأوامر بذلك). وجاء هذا الإعلان يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٩٤م.

ومن هذا يتبين أن القيادة السياسية الكويتية قد حققت نجاحا رائعا في مواجهة السياسة العدوانية العراقية، فقد عملت منذ انتهاء حرب تحرير الكويت ١٩٩١م على إعادة تأهيل قواتها المسلحة، كما وقعت عددا من الاتفاقيات الأمنية مع عدد من الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، كما وقعت اتفاقية إقليمية دفاعية جديدة بإعلان دمشق بين الكويت وباقي دول الخليج العربية ومصر وسوريا تعزز ميثاق الدفاع العربي المشترك، وميثاق مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٦٤) اللواء ركن طيار صابر السويدان والرائد ركن ظافر العجمي، تاريخ الجيش الكويتي ١٩٤٩-١٩٩٩، ط. ١، د.م، د.ن، ١٩٩٩، ص. ٤٨٦.

إضافة إلى أنها افترضت أسوأ الاحتمالات منذ بداية الأزمة، فأعدت قوة ردع متفوقة بكل المقاييس على القوات العراقية، وحصلت على تأييد المنظمات الدولية والإقليمية وجميع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على تفاوت في درجة هذا الالتزام (موقف كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية) على سبيل المثال.

وهذا ما دفع النظام العراقي للتراجع عن نيته العدوانية فقد كان - فيما يبدو - يتوهم أن عملية الحشد العسكري الدولي الضخمة التي تمت في حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١م لن تتكرر مرة أخرى، و حينما أيقن أن الموقف جاد وأنه سيتم ضربه هذه المرة لاستئصال ما تبقى لديه من قوة عسكرية أفلتت من الإبادة في المرة السابقة، بادر إلى التراجع بسرعة، وأعلن عن سحب قواته إلى مواقعها معللا انتشار هذه القوات بأنها كانت في مهمة تدريبية، وأنها قد أنهت هذه المهمة.

الفصل الخامس

اعتراف العراق بدولة الكويت وبترسيم الحدود في نوفمبر ١٩٩٤م

مع تتابع الأحداث التي أعقبت المغامرة العراقية الفاشلة ٦-١٢ أكتوبر ١٩٩٤م لم يجد النظامُ العراقي مفرا من أن يعلن اعترافه رسميا بدولة الكويت وسيادتها واستقلالها، وبالحدود الفاصلة بينه وبين الكويت، والتي قامت الأمم المتحدة بترسيمها وتخطيطها وإرساء العلامات الحدودية وفقا للوثائق والمعلومات التي توافرت للأمم المتحدة عن هذه الحدود.

ولكن قبل توضيح هذه النتيجة يحسن إيراد تطور عملية المفاوضات والإجراءات التي تخص استكمال مسألة ترسيم الحدود بين دول الكويت وجمهورية العراق. وفيما يلي نص من كتاب أصدرته وزارة الخارجية الكويتية بعنوان "ملف النتائج النهائية للجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية – العراقية IKBDC".[٦٥]

"أولا: تشكيل اللجنة واختصاصاتها:

لقد شكلت لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية العراقية بناء على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٧ كما ورد في فقرته الثالثة والتي تطلب من السكرتير العام للأمم المتحدة أن يساعد في اتخاذ الترتيبات اللازمة مع الكويت والعراق لتخطيط الحدود بين البلدين. وقد أوكل إلى اللجنة مهمة ترسيم الحدود الدولية بالأحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض، ومن خلال التعيين المادي على النحو الوارد في المحضر المتفق عليه بين دولة الكويت والجمهورية العراقية بشأن استعادة العلاقات الودية والاعتراف والأمور ذات العلاقة (الموقع عليه في بغداد

---

(٦٥) ولمزيد من التفاصيل راجع كتب مركز البحوث والدراسات الكويتية العديدة مثل "تخطيط الحدود الدولية بين دولة الكويت وجمهورية العراق كما أقرتها الأمم المتحدة" و "ترسيم الحدود الكويتية العراقية الحق التاريخي والإرادة الدولية".

في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣م).

وقد كلف السكرتير العام للأمم المتحدة باختيار أعضاء اللجنة المكونة من خمسة أعضاء، ثلاثة أعضاء مستقلين وعضو من الكويت وعضو من العراق، حيث تم تشكيل اللجنة من كل من:

- الدكتور/ مختار كوسوما وزير خارجية إندونيسيا الأسبق رئيسا للجنة حتى نهاية عقده بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٩٢م.
- الدكتور/ نيكولاي فالتيكوس نائب مدير مكتب العمل الدولي الذي حل محل الرئيس السابق وأصبح رئيسا للجنة منذ دورتها الثامنة.
- السيد/ آيان بروك – خبير سويدي.
- السيد/ بل روبنسون – خبير نيوزيلندي.
- الدكتور/ طارق رزوقي – ممثل الكويت وسفيرها في فرنسا.
- الدكتور رياض القيسي ممثل العراق ومدير إدارة المنظمات بوزارة الخارجية.

اختصاص اللجنة يتمثل في ترسيم الحدود الدولية بالأحداثيات الجغرافية لخطوط الطول والعرض وفقا للمحضر المتفق عليه لعام ١٩٦٣م، والذي يبين مسار الحدود بين البلدين حسب اتفاق ١٩٣٢م حيث نص المحضر المذكور في أحد بنوده على أنه اتفق الوفدان على ما يلي:

«تعترف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها المبينة بكتاب رئيس وزراء العراق بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٣٢م والذي وافق عليه حاكم الكويت بكتابه المؤرخ بـ ١٠/ ٨/ ١٩٣٢م».

وينص كتاب رئيس وزراء العراق نوري السعيد الموجه إلى السير آف همفري

بتاريخ ٢١/ ٧/ ١٩٣٢م على ما يلي:

«أظن بأن سيادتكم توافقون على أن الوقت قد حان لتأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت. ولهذا فأنا أرجو أن تتخذوا الاجراءات الضرورية لأخذ موافقة السلطات المسؤولة في الكويت على تفصيلات الحدود الموجودة بين البلدين.

من تقاطع وادي العوجاء بالباطن ومنها في اتجاه شمال خط الباطن إلى نقطة تقع جنوب عرض سفوان تماما، ومنها شرقا فتمر بجنوب آبار سفوان، جبل سنام، أم قصر، مجتازا إلى العراق، وهكذا إلى مفترق طرق خور زبير، وخور عبدالله.

إن جزيرة وربة وبوبيان، ومسكان (أو مسجان)، وفيلكا، وعوهه وكبر وقاروه وأم المرادم هي للكويت».

وقد رد عليه الشيخ أحمد الجابر حينها في كتاب موجه إلى الوكيل السياسي في الكويت بتاريخ ١٠/ ٨/ ١٩٣٢م بما يلي:

«ببالغ السرور تسلمنا رسالتكم المؤرخة في ٧ الجاري ربيع الثاني ١٣١١هـ الموافق ٦/ ٨/ ١٩٣٢م وقرأنا محتوياتها، وكذلك ترجمة الرسالة المؤرخة في ٢٥/ ٢/ ١٩٣٢م المرسلة من سعادة المندوب السامي في العراق إلى سعادة المقيم السياسي في الخليج الفارسي، وترجمة الكتاب المؤرخ في ٢١/ ٦/ ١٩٣٢م والمرسل من سعادة نوري باشا السعيد - رئيس وزراء العراق بخصوص الحدود العراقية الكويتية. وكذلك علمنا من كتاب سعادة المقيم السياسي المؤرخ ٣٠/ ٧/ ١٩٣٢م بأن الحدود التي اقترحها رئيس وزراء العراق، قد وافقت عليها حكومة صاحب الجلالة.

ولذلك، نرجو أن نخبركم بأننا نوافق على تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت كما هي مبينة في كتاب رئيس وزراء العراق».

وبالتالي فاختصاص اللجنة لم يكن فرض اتفاق جديد، وإنما يقتصر على ترجمة الاتفاقات القائمة على أرض الواقع بالترسيم، وعليه فطبيعة عمل اللجنة هو فني بحت وليست له أية صبغة سياسية، حيث ينحصر ذلك في مجلس الأمن الدولي.

هذا ويلاحظ أن كتاب رئيس وزراء العراق ينص على تأكيد الحدود الموجودة «أي القائمة بين العراق والكويت» في موقعين. كما أن رسالة حاكم الكويت نصت على تأكيد الحدود الموجودة بين العراق والكويت. وهذا يعني أن هنالك مفهوما للحدود الكويتية العراقية قبل عام ١٩٣٢م. ومن المعروف أن الخلفية التاريخية تعود إلى الاتفاقية الإنجليزية العثمانية لعام ١٩١٣م، حيث حددت خطا أخضرا يمتد من الساحل عند مصب خور الزبير نحو الشمال الغربي، ويمر إلى الجنوب مباشرة من أم قصر وسفوان وجبل سنام إلى الباطن، ومن ثم جنوب غرب إلى الباطن. وأوضحت خطا أحمرا ينحدر إلى خور عبد الله. وهذان الخطان يمثلان حدود السلطة الكويتية. وقد تم التوقيع على هذه الاتفاقية والتي كانت تحدد حدود دول أخرى في المنطقة، إلا أنه لم يصدق عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى.

وفي عام ١٩٣٢م تم تبادل الرسائل بين حاكم الكويت والمعتمد السياسي البريطاني في الكويت والمفوض السامي في العراق بعد مشاورات مع الحكومة العراقية على أساس وصف للحدود، وكان مطابقا للخط الأخضر على خريطة اتفاقية ١٩١٣م. ونظرا لما تتصف به نقطة التحول جنوب سفوان من أهمية خاصة نظرا لتحكمها في الحدود الكويتية العراقية في الشمال، فقد قام المعتمد السياسي في الكويت بعد الاتفاق مع السلطات العراقية على نصب لافتة تعين حدود العراق والكويت جنوب سفوان تبعد عن مركز الجمارك العراقي في ذلك الوقت بمسافة كيلو متر واحد. وبذلك اعتبرت هذه النقطة من الحدود الكويتية العراقية الوحيدة المرسمة منذ ذلك التاريخ، وكانت المؤشر الدقيق الوحيد الذي يبين امتداد الحدود

الكويتية في الشمال، إلا أن هذه اللوحة قد أزيلت من قبل السلطات العراقية عام ١٩٣٢م بحجة إعادة طلائها، وتم ذلك بناء على أمر من متصرف البصرة، ثم أعيدت. كما تم إزالتها مرة ثانية في مارس عام ١٩٣٩م بواسطة السلطات العراقية، ولكن في يونيو ١٩٤٠م قامت السلطات الكويتية مع المعتمد البريطاني السياسي في الكويت بإعادتها. وقد احتج وزير خارجية العراق على أن اللافتة أعيدت على مسافة كيلو متر واحد جنوب مركز الجمارك العراقي وهي ٢٥٠ مترا داخل الأراضي العراقية.

ثانيا: أعمال اللجنة:

بدأت اللجنة أعمالها بعقد دورتها الأولى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك خلال الفترة من ٢٣-٢٤ مايو ١٩٩١م بوضع نظامها الأساسي ورسم الخطوط الرئيسة لعملها، وكان الجو السائد في الاجتماع بحضور المندوب العراقي وديا برزت خلاله روح التعاون. وقد تقرر حينها قيام اللجنة بزيارة ميدانية في يونيو ١٩٩١م كما أقرت موعد دورتها القادمة في ٢ يوليو ١٩٩١م في جنيف.

وأهم ما نود إبرازه من أحداث خلال الدورات الإحدى عشرة التي عقدتها اللجنة ينحصر في:

- الزيارة الميدانية التي تمت بين ١٦-١٨ يونيو، وقام الخبيران المستقلان بإجراء مناقشات مع ممثل الكويت وممثل العراق في كل من الكويت وبغداد، حيث طلبت اللجنة من البلدين تقديم ما لديهما من وثائق وكررت طلبها هذا مرة أخرى.
- اجتماع جنيف خلال الفترة من ٢-١٢ يوليو وتقرر فيه كيفية الترسيم في الجزء الغربي (الباطن)، والموقع التقريبي للحدود في سفوان، والحاجة إلى مسح ورسم خرائط جديدة لتسهيل مهمة الترسيم.

- اجتماع جنيف ١٢-١٦ أغسطس ١٩٩١م، بحثت اللجنة الجزء الشرقي من الحدود وطلبت من الخبيرين المستقلين إعداد تقرير عن كثير من المسائل الفنية المثارة خاصة فيما يتعلق بزحف الرمال لتحديد أعمق نقطة عند التقاء الخورين.
- اجتماع نيويورك ٧-١٥ مارس ١٩٩٢م بحث مواقع النقاط الرئيسية للحدود في جنوب سفوان، نقطة النهاية الشمالية لوادي الباطن وأم قصر على الشاطئ الغربي لخور الزبير، ونقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله.

استطاع الخبراء في هذا الاجتماع بعد زيارات ميدانية ومقارنة الصور الملتقطة خلال ١٥ سنة من تحديد موقع مركز الجمارك العراقي القديم والطريق القديم، وبذلك استطاعوا تحديد موقع لوحة الحدود في سفوان والتي نصبت منذ ١٩٣٢-١٩٣٩م حيث أزالها العراقيون، وتوصلت اللجنة في هذا الاجتماع إلى اتخاذ القرارات التالية:

١- العمود رقم ١ في وادي الباطن بين الكويت والعراق سيكون بداية الحدود في وادي الباطن، وستكون نقطة التقاء حدود الدول الثلاث.
٢- تبدأ الحدود جنوب سفوان من النقطة التي تقع على مسافة ١٤٣٠م من مركز الجمارك العراقي القديم على الطريق القديم.
٣- الحدود في شمال الباطن ستكون نقطة التقاء الثالوج[٦٦] في الوادي وخط عرض النقطة جنوب سفوان.
٤- النقطة جنوب أم قصر هي النقطة التي تتفق مع النقطة على الخريطة البريطانية المرفقة بقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧.
٥- أن نقطة التقاء خور الزبير بخور عبدالله تتكون من النقطة الأقرب للثالوج حسب تاريخ ١٩٣٢م.

(٦٦) الثالوج يعني أعمق نقطة في الوادي.

كما اتخذت اللجنة القرارات التالية:

- اجتماع نيويورك ١٦-٢٤ يوليو ١٩٩٢م حيث تؤكد اللجنة أن العراق سيحصل على كامل الحرية حسب القرارات المتخذة في مدخل الخليج ويحصل على كامل خور الزبير.
- نيويورك ١٢-١٦ وتبحث موضوع وضع العلامات وتناقش الجزء البحري المتعلق بخور عبد الله.
- جنيف ١٤ - ١٦ ديسمبر تحت رئاسة فاليتكوس تستمع إلى تقرير نهائي بوضع ١٠٥ علامات على الحدود وتقرر تحديد خط الوسط في خور عبد الله كخط للحدود بين العراق والكويت.
- جنيف ١٥-١٨ مارس ١٩٩٢م تقرر الأحداثيات وتقرر حقوق الملاحة للدولتين للوصول إلى أراضيهما.
- جنيف ٢-١٠ مايو ١٩٩٢م الانتهاء من ترسيم خور عبدالله كاملا والانتهاء من التقريرين الخاصين بالحدود البحرية (خور عبد الله والتقرير الختامي.
- نيويورك ١٧-٢٠ مايو ١٩٩٢م اختتام اللجنة لأعمالها تحت رعاية السكرتير العام وتسلمه نسخة من تقريرها الختامي والأحداثيات والخريطة النهائية للحدود.(٦٧)

وبعد أزمة أكتوبر ١٩٩٤م التي تحدثنا عنها في الفصل السابق، والتي فشلت في محاولتها غزو الكويت، اعترف العراق بسيادة الكويت وبحدودها في نوفمبر ١٩٩٤م. وفيما يلي نص الإعلان العراقي ورسائل العراق إلى مجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة حول اعتراف العراق بدولة الكويت:

(٦٧) وزارة الخارجية، ملف النتائج النهائية للجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود الكويتية - العراقية، دولة الكويت، د.ت.، ص. ١٩-٢٥. ويمكن الرجوع للاستزادة إلى كتاب "دور الأمم المتحدة في إقرار السلم والأمن الدوليين: دراسة حالة الكويت والعراق"، ط. ١، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ١٩٩٥؛ علي سيف النامي، شرعية دولة الكويت وفقا للقانون الدولي، ط.١، الكويت، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠٠٧.

« إعلان »
المجلس الوطني

عقد المجلس الوطني جلسة استثنائية يوم ٧ جمادى الآخرة ١٤١٥هـ والمصادف ١٠ تشرين الثاني [نوفمبر] ١٩٩٤م، وبعد أن ناقش العلاقة بين العراق ومجلس الأمن، ومن أجل تأكيد نوايا العراق السلمية وحرصه على استتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة على وفق ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإقامة علاقات حسن الجوار على أساس الاحترام المتبادل للأمن والسيادة والمصالح المشروعة.

يعلن المجلس الوطني تأييده لاعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي، وتأييده امتثالا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٨٣٣ (١٩٩٣م) لاعتراف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الأمم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المُشَكَّلة بموجب الفقرة

(٣) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١م)، واحترامها لحرمة الحدود المذكورة.

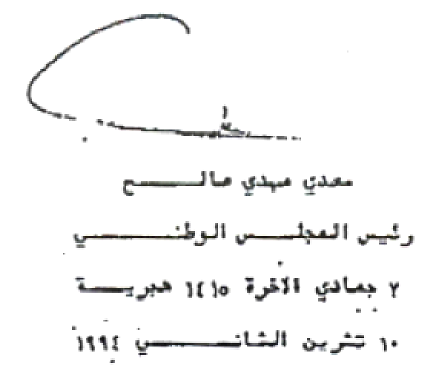
سعدي مهدي صالح
رئيس المجلس الوطني
٧ جمادى الآخرة ١٤١٥ هجرية
١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤م »

اعـــــلان

المجلـــس الوطنـــــي

عقد المجلس الوطنـــي جلسة استثنائية يوم ٧ جمادي الاخرة ١٤١٥ هجرية والمصادف ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ ، وبعد أن ناقش العلاقة بيـــن العراق ومجلس الامن ، ومن اجل تأكيد نوايا العراق السلمية وحرصـه على استتباب السلم والامن والاستقرار في المنطقة على وفق ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، واقامة علاقات حسن الجوار على اســـاس الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة .

يعلن المجلس الوطني تأييده لاعتراف جمهورية العراق بسيـــادة دولـــة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي ، وتأييده ، امتثالا لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقـــم ٨٣٣ (١٩٩٣) ، لاعتراف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العـــراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة (٣) من القـــرار ٦٨٧ (١٩٩١) ، واحترامها لحرمة الحدود المذكورة .



سعدي مهدي صالـــح

رئيس المجلـــس الوطنـــــي

٧ جمادي الاخرة ١٤١٥ هجريـــة

١٠ تشرين الثانـــــي ١٩٩٤

وثيقة اعتراف النظام العراقي بالكويت ١٠/ ١١/ ١٩٩٤م.

S/1994/1288
Arabic
Page 8

قوانــين

٢ ــ يلغى قانون وزارة التخطيط ذو الرقم ٤٥ لسنة ١٩٨٥ .

٣ ــ يلغى قرار مجلس قيادة الثورة ذو الرقم ٤٥٥ في ١٩٨٧/٦/٢ .

ثانيا ــ تحل الهيئة الرئاسية بهذا القانون محل وزارة التخطيط الملغاة بجميع حقوقها والتزاماتها .

ثالثا ــ يستمر تطبيق قواعد الخدمة المعمول بها في وزارة التخطيط الملغاة على موظفي الهيئة ويتقاضون المخصصات التي يتقاضاها موظفو امانة مجلس الوزراء .

المادة ــ ٧ ــ
لرئيس امانة مجلس الوزراء اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ــ ٨ ــ
ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

الاسباب الموجبة

بهدف اعادة تنظيم الاجهزة التخطيطية بما يحقق تطويرها وزيادة كفاءتها وفعاليتها في مجال التخطيط .
فقد شرع هذا القانون .

اعلان المجلس الوطني

عقد المجلس الوطني جلسة استثنائية يوم ٦ جمادي الآخرة ١٤١٥ هجرية والمصادف ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ .وبعد أن ناقش العلاقة بين العراق ومجلس الامن.
ومن اجل تأكيد نوايا العراق السلمية وحرصه على استتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة على وفق ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، واقامة علاقات حسن الجوار على اساس الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة.

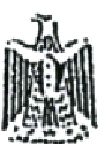
يعلن المجلس الوطني تأييده لاعتراف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي، وتأييده، امتثالاً للقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٨٣٣ (١٩٩٣)، لاعتراف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكّلة بموجب الفقرة (٣) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) .واحترامها لحرمة الحدود المذكورة.

سعدي مهدي صالح
رئيس المجلس الوطني
٦ جمادي الآخرة ١٤١٥ هجرية
١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤

الوقائع العراقية ــ العدد ٣٥٢٧ ٣٨٥ ١٩٩٤/١١/١٠

تابع وثيقة اعتراف النظام العراقي بالكويت، منشورة بجريدة الوقائع العراقية وموقعة بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٩٤م.





جمهورية العراق

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار: ٢٠٠

تاريخ القرار: ٦ / جمادى الآخرة/١٤١٥هـ

١٠ / ١١ /١٩٩٤ م

قـــــرار

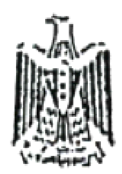
تعبيرا عن رغبة جمهورية العراق في احترام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي ، وانسجاما مع التزامها بالامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة ، واثباتا لنوايا العراق السلمية ، ولعزمها على العمل من اجل استتباب السلم والامن والاستقرار في المنطقة واقامة علاقات حسن الجوار على اساس قواعد الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة ، واذ [illegible] تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٥ في ٥ آذار ١٩٩١ ، واخذا بنظر الاعتبار قرار المجلس الوطني الذي اتخذ في الجلسة الخاصة ليوم ٢٠ آذار ١٩٩١ ، واخذا بنظر الاعتبار اعلان المجلس الوطني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤ ، واستنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور .

قـــرر مجلس قيادة الثـــورة مايأتـــي:

اولا: تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي .

94-44834

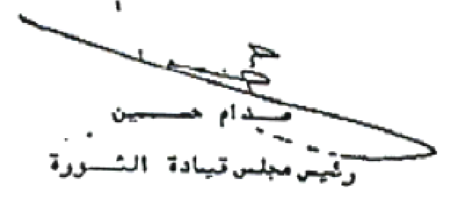
تابع وثيقة اعتراف النظام العراقي بالكويت، انظر تكملتها في الصفحة القادمة.



ثانيا: امتثالا لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٨٣٣ (١٩٩٣) تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة (٣) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وتحترم حرمة الحدود المذكورة .

ثالثا: تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار .

رابعا: ينفذ هذا القرار اعتبارا من العاشر من شهر تشرين الثاني /١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية .



صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

تابع وثيقة اعتراف النظام العراقي بالكويت موقعة من صدام حسين بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٩٤م.

S/1994/1288
Arabic
Page 9

الوقائع العراقية
تصدرها وزارة العدل

قرارات مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
مجلس قيادة الثورة
رقم القرار: ٢٠٠
تاريخ القرار: ٦/جمادي الآخرة/١٤١٥هـ
١٠/١١/١٩٩٤م

قرار

تعبيراً عن رغبة جمهورية العراق في احترام ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، وانسجاماً مع التزامها بالامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الامن التابع للامم المتحدة ذات الصلة، واثباتاً لنوايا العراق السلمية، ولعزمها على العمل من أجل استتباب السلم والامن والاستقرار في المنطقة واقامة علاقات حسن الجوار على اساس قواعد الاحترام المتبادل للامن والسيادة والمصالح المشروعة، واذ يعيد تأكيد قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٥ في ٥ اذار ١٩٩١، واخذاً بنظر الاعتبار قرار المجلس الوطني الذي اتخذ في الجلسة الخاصة ليوم ٣٠ اذار ١٩٩١، واخذاً بنظر الاعتبار اعلان المجلس الوطني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٩٤، واستناداً الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور.

قرر مجلس قيادة الثورة ما يأتي:

اولا: تعترف جمهورية العراق بسيادة دولة الكويت وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي.

ثانياً: امتثالاً لقرار مجلس الامن التابع للامم المتحدة رقم ٨٣٣ (١٩٩٣) تعترف جمهورية العراق بالحدود الدولية بين جمهورية العراق ودولة الكويت كما رسمتها لجنة الامم المتحدة لترسيم الحدود بين العراق والكويت المشكلة بموجب الفقرة (٣) من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وتحترم حرمة الحدود المذكورة.

ثالثاً: تتولى الوزارات والجهات المختصة ذات العلاقة تنفيذ هذا القرار.

رابعاً: ينفذ هذا القرار اعتباراً من العاشر من شهر تشرين الثاني/ ١٩٩٤ وينشر في الجريدة الرسمية.

صدام حسين
رئيس مجلس قيادة الثورة

الوقائع العراقية
الجريدة الرسمية لجمهورية العراق
تصدرها وزارة العدل
يوم الاثنين من كل اسبوع
مسجلة بدائرة البريد برقم (٦) ببغداد

الاشتراك السنوي

بغداد / الاستلام المباشر	١٤٠٠	دينار
البريد	١٦٠٠	دينار
المحافظات	١٧٥٠	دينارا
خارج القطر	٢٠٠٠	دينار

طبعت بمطابع دار الحرية للطباعة - بغداد
ثمن النسخة الواحدة (٢٥) دينارا

تنظم الصكوك باسم وزارة العدل/ الجريدة الرسمية
المراسلات: بغداد - الصالحية - حي الاعلام - محلة ٢٢٤ - البناية: ٣٠

تابع وثيقة اعتراف النظام العراقي بالكويت موقعة من صدام حسين بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٩٤م ومنشورة بجريدة الوقائع العراقية.

نص رسالة وزير خارجية جمهورية العراق محمد سعيد الصحاف إلى الأمين العام للأمم المتحدة المرفق بها وثائق اعتراف جمهورية العراق بدولة الكويت

مرفق رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤م موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق

أود أن أطلع سيادتكم بأنني أرسلت إلى رئيس مجلس الأمن بتاريخ ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤ الرسالة الآتية:

أود في البداية أن أشير إلى ما جاء في الرسائل الثلاث من ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن الواردة في وثائق مجلس الأمن (S/٢٢٣٤٢) في ٨ آذار ١٩٩١م (S/٢٢٣٧٠) في ٢١ آذار ١٩٩١م و (S/٢٢٣٩٦) في ٢٢ آذار ١٩٩١م والمتعلقة بتنفيذ الهيئات العراقية المختصة للالتزامات الواردة في القرار ٦٨٦ ١٩٩١م.

وتعبيرا عن رغبة جمهورية العراق في احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وانسجاما مع التزاماتها بالامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وإثباتا لنوايا العراق السلمية ولعزمها على العمل من أجل استتباب السلم والأمن والاستقرار في المنطقة، وإقامة علاقات حُسن الجوار على أساس قواعد الاحترام المتبادل للأمن والسيادة والمصالح المشروعة، أود أن ارفق لكم طيا البيان الصادر عن المجلس الوطني بتاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٩٤م، وقرار مجلس قيادة الثورة في جمهورية العراق المنشورين في العدد ٢٠٠ من "الوقائع العراقية" اللذين يؤكدان اعتراف العراق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحدودها الدولية المقررة وفق أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٢م)، ونسخة من "الوقائع العراقية" الجريدة الرسمية للحكومة التي نشر فيها البيان والقرار المذكورين.

إن العراق ينطلق من أن مجلس الأمن يعمل وفق التفسير القانوني للقرارات الصادرة عنه، وأن يتبع في تطبيقها قواعد العدالة والإنصاف. وفي المقدمة من ذلك رفع الحصار الشامل، وكخطوة أولى تطبيق الفقرة ٢٢ من القرار ٦٨٧ ١٩٩١م بصورة كاملة وبدون قيود أو شروط إضافية.

أرجو من سعادتكم تأمين تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن. وتفضلوا بقبول خالص التقدير.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف، وزير خارجية جمهورية العراق

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٤م موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة

بناء على توجيهات من حكومتي، لي الشرف أن أنقل إليكم برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق المؤرخة في ١٢ تشرين الثاني ١٩٩٤م ومرفقاتها الثلاث.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع الرسالة ومرفقاتها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نزار حمدون، السفير الممثل الدائم.

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤م موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من المندوب الدائم للكويت لدى الأمم المتحدة

أرفق لكم طيه الرسالة الموجهة لسعادتكم من معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت.

أرجو التكرم من سعادتكم بإحاطة أعضاء مجلس الأمن بمضمون هذه الرسالة وتوزيعها كوثيقة رسمية من وثائق المجلس.

(توقيع) محمد عبدالله أبو الحسن، المندوب الدائم.

رسالة مؤرخة ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤م موجهة من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في الكويت إلى رئيسة مجلس الأمن

أشير إلى رسالة وزير خارجية جمهورية العراق الموجهة إليكم في ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر التي يرفق معها البيان الصادر عن المجلس الوطني العراقي بتاريخ ١٠ تشرين/ نوفمبر ١٩٩٤م، وقرار مجلس قيادة الثورة في جمهورية العراق في العدد ٢٠٠ اللذين يؤكدان اعتراف العراق بسيادة الكويت وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحدودها الدولية المقررة وفق أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣)، ونسخة من "الوقائع العراقية" الجريدة الرسمية للحكومة التي نشر فيها البيان والقرار المذكورين.

وأود في البداية أن أعبر عن شكر الكويت أميرا وحكومة وشعبا، وتقديرها للموقف الذي أظهره مجلس الأمن منذ تبني القرار ٦٦٠. ولا شك بأن هذا الموقف الذي اتسم بوحدة المنظور بين الأعضاء وبالتصميم على أن ينفذ العراق جميع الشروط دون غموض أو تردد، وبالالتزام الذي أظهره المجلس في تمسكه بأن لا يترك للعراق مجالا للمناورة هو الذي أوصلنا إلى هذه المرحلة التي وجد فيها العراق نفسه ممتثلا لمطالب المجلس بالتعامل إيجابيا مع الفقرة الثانية من القرار ٦٨٧ التي تشكل جوهر المشكلة.

وقد أصدر مجلس الوزراء الكويتي الذي عقد يوم الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ برئاسة سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وبحضور رئيس مجلس الأمة بيانا عبر فيه عن إدراكه لأهمية مثل هذه الخطوة التي كان على

العراق اتخاذها منذ قبوله غير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ في الثالث من نيسان/ أبريل ١٩٩١م، وتأكيده على أن قرار الاعتراف جاء خطوة في الطريق الصحيح نحو تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، ونتيجة لإصرار المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن على ضرورة تنفيذ العراق لجميع قرارات مجلس الأمن وتأكيده على الوحدة السياسية والقانونية المترابطة للبنود التي وردت في هذه القرارات.

ويأتي الاعتراف العراقي أيضا إقرارا لواقع دولة الكويت السياسي والتاريخي الذي تؤكده المحاضر الرسمية والرسائل المتبادلة والاتفاقات الدولية والثنائية بالتواريخ الثابتة عبر وثائقها التي كان آخرها عامي ١٩٣٢ و ١٩٦٣م والتي تثبت كلها بما لا يدع مجالا للشك أو الجدل على هذا الواقع التاريخي المستقل فضلا عن قيام العلاقات السياسية والدبلوماسية بين البلدين على مدى ثلاثة عقود على مستوى السفارات والسفراء.

وأود التأكيد على أهمية وضرورة أن يتبع هذه الخطوة من قبل العراق خطوات مماثلة في اتجاه التنفيذ الجاد لكافة قرارات مجلس الأمن ليثبت العراق نواياه السلمية تجاه دولة الكويت والدول المجاورة، وبما يؤدي إلى إرساء دعائم الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم. كما أناشد الدول الأعضاء في مجلس الأمن بالاستمرار في مواقفها المبدئية الحازمة ومساعيها الجادة في إلزام العراق بالإفراج عن كافة الأسرى والمحتجزين الكويتيين وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، ووضع حد لمعاناتهم المريرة بعودتهم إلى أهلهم وذويهم.

وتعلق الكويت أهمية خاصة على ضرورة تنفيذ العراق لبنود القرار ٩٤٩ الذي صدر بإجماع أعضاء مجلس الأمن إدراكا من المجلس بأنه لا بد من الحذر والحيطة في التعامل مع العراق في ضوء التجربة المريرة التي عاشتها الكويت.

وأجدد لكم التأكيد بأن الكويت ستتعاون مع المجلس تعاونا تاما من أجل تحقيق التنفيذ الكامل لجميع القرارات ذات الصلة بعدوان العراق على دولة الكويت والتي صدرت تحت الفصل السابع من الميثاق.

(توقيع)

صباح الأحمد الجابر الصباح

النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

ووزير خارجية دولة الكويت

وبهذا الاعتراف العراقي الرسمي بسيادة الكويت وحدودها تكتمل سلسلة الاعترافات السياسية والقانونية وتوضع الخرائط من قبل الأمم المتحدة. ورغم ذلك فإن المشاغبة العراقية لم تتوقف ففي كل سنة تقريبا تثار مشكلة من طرف النظام العراقي.

وفي سنة ١٩/ ٣/ ٢٠٠٣م قادت الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بوش الابن تحالفا عسكريا قام بتحرير العراق من حكم صدام حسين بمساعدة من الشعب العراقي الذي ثار على النظام. وألقي القبض على صدام بعد فترة من الاختفاء في حفرة تحت الأرض بتكريت معقل البعثيين، وسُمِّيَت العملية التي نفذت في ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣م بـ "الفجر الأحمر".



جندي أمريكي ينتزع صدام من الحفرة. التقطت بتاريخ ١٣/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

ذاق صدام حسين ذلا أنساه كل جبروته، وصار أول حاكم عربي يحاكمه شعبه في الألفية الجديدة. قُدِّمَ صدام ورفاقه للحكومة العراقية الجديدة وحوكم في قضية مجزرة بلدة الدجيل التي ارتكبت سنة ١٩٨٢م وهي قضية تخص الشعب العراقي، ولم يحاكم بسبب غزوه الكويت وارتكابه جرائم حرب فيها، وصدرت فيهم أحكام بالإعدام. نُفِّذَ حكم الإعدام بصدام حسين شنقاً في ١٠ ذي الحجة ١٤٢٧هـ صبيحة العيد الأضحى المبارك الموافق ٣٠/ ١٢/ ٢٠٠٦م، نفذته الحكومة العراقية.

وبعد زوال نظام صدام حسين تمكنت دول الخليج وبخاصة الكويت والسعودية من تنفيذ برامج إنماء وتوسع عمراني ومشاريع استراتيجية كبرى كانت معطلة فيما سبق بسبب حالة التوتر والتوجس من حاكم لا يمكن الوثوق به وبتصرفاته.

تسامت الكويت على جراحها، وفضلت ترميم العلاقة مع العراق بعد زوال النظام البعثي، فسلكت النهج الإنساني المعروف عن الكويت، وقامت بدعم العراق دعما ماديا سخيا. وكان آخر جهود الكويت في هذا المجال هو إقامة مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق، الذي قدمت فيه للعراق ملياري دولار. وكانت حصيلة هذا المؤتمر الذي امتد لثلاثة أيام، ٣٠ مليار دولار على شكل قروض وتسهيلات واستثمارات.[٦٨]

إن بقاء الدولة ليس مرتبطا بقوتها المادية وقبضتها الأمنية وقدرتها على السيطرة على شعبها وإرهابه وتجنيده في مشاريع حربية توسعية. ومثال دولة البعث العراقية خير مثال على ذلك. ويقابل هذا المثال ما حدث مع دولة الكويت، الدولة الصغيرة في مساحتها وعدد سكانها، المسالمة والخيّرة، التي أثبتت خلال فترة الغزو العراقي قوتها الناعمة وثقلها الدولي الذي اكتسبته من أعمالها الخيرية والإنسانية الداعمة للسلام ومحاربة الفقر والمرض والجهل. لقد انتصر الكويتيون المتراصون المتحابون المؤازرون لقيادتهم الشرعية، وانتصرت قوة الكويت الناعمة على قوة العراق الفاجرة، وصدق الله القائل: "ولا يحيق المكر السيء إلا بأهله".

(٦٨) وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، مؤتمر (إعمار العراق) يختتم اعماله في الكويت بإسهامات قدرها ٣٠ مليار دولار، ١٤/ ٢/ ٢٠١٨م، https: / /www.kuna.net.kw /ArticleDetails.aspx?id=٢٦٩٠٨١٣&Language=ar&source=sum (تاريخ الدخول ٣/ ٦/ ٢٠٢٠م).

الخاتمة

يصل هذا الجزء إلى نهاية تاريخ الكويت في فترة الغزو والاحتلال العراقي، وبالتحديد عند أبرز توابعه المباشرة. فغطى جوانب متعلقة بعودة الكويت إلى أهلها وفرحتهم بذلك، ورجوع الحكومة الكويتية وأميرها الشرعي، وبدء فترة مؤقتة من الحكم العرفي وتنفيذ خطة الطوارئ وإعادة تولي المرافق والخدمات العامة وتقديمها للمواطنين والمقيمين واستئناف الحياة بشكل طبيعي.

لقد كان الأمل بتحرير الكويت يقينيا لدى الشعب الكويتي وحكومته بدليل أن الحكومة الكويتية في منفاها بالطائف بدأت التحضير لإعادة إعمار الكويت بعد أقل من ثلاثة أشهر من حدوث الغزو العراقي. ويدل ذلك التحضير والبدء بالتخطيط أيضا على تحلي الحكومة – في ذلك الوقت – ببُعد النظر والتفكير الاستراتيجي الضروري لأي دولة ناجحة.

تلاحقت الأحداث سريعةً بعد عودة الشرعية لأهلها. وكانت الأحداث الأبرز في تلك الفترة تتعلق بالتحدي العظيم الذي واجه الشعب الكويتي في تطهير الوطن من آثار العدوان العراقي. وقد سطروا ملاحم كبرى حين عملوا على نزع الألغام وإطفاء الحرائق بمشاركة الجهود الدولية، فنجحت بتوقيت قياسي مدهش. وكذلك قاموا، كلٌّ في مجال عمله، بترميم المباني العامة التابعة للوزارات والهيئات والمؤسسات وتجهيزها بما يلزم، وإعادة الهيكلة الإدارية وتحسين الأساليب الوظيفية، وذلك في سبيل إرجاع الكويت كما كانت عليه.

لقد حدث تغير ديموغرافي كبير في الكويت بعد التحرير، حين غادرها ما يقارب ٣٥٠ ألف مقيم فلسطيني، بسبب موقف كياناته السياسية الداعم والمعاون للعدوان العراقي. وقد استقدمت الحكومة الكويتية عددا كبيرا من الإخوة العرب من الدول التي ساندت الكويت للعمل في القطاعين العام والخاص. وكانت

عملية نزع الألغام من بادية الكويت مدخلا للجالية البنغالية إلى البلاد، حين شارك جيشها بشكل ممتاز في تلك المهمة، وراح ضحيتها مئات الجنود البنغال الشجعان.

رصد المتخصصون في علم النفس التأثر السلبي لدى المواطنين الكويتيين، وبخاصة في فئة الأطفال والشباب، بسبب كارثة الغزو وصدمة الحرب، إذ تبين ارتفاع مظاهر عدة مثل السلوك العدواني، حيث زاد التفوه بالألفاظ غير اللائقة، وزادت المشاجرات، والإهمال الدراسي، والتهور، وتدمير أو تشويه الممتلكات العامة. بالإضافة إلى زيادة الشعور بالخوف وعدم الاطمئنان على المستقبل. وانعكس ذلك كله على مستوى التعليم ومخرجاته والثقافة بشكل عام. وأصبح كبار السن كثيري المقارنة ما بين أجيال ما قبل الغزو وأجيال ما بعده، دون أن يقصدوا التعميم بالطبع.

كان التحرير بداية صفحة جديدة في العلاقة بين الحكومة والمعارضة الكويتية، إذ توافق الطرفان على عودة الحياة البرلمانية والعمل بدستور ١٩٦٢م بعد فترة من انقطاع ست سنوات (١٩٨٦-١٩٩٢م). وجاءت هذه العودة إلى الحياة السياسية التقليدية على حساب النظام الجديد الذي دُشِّنَ في سنة ١٩٩٠م ولم يأخذ فرصته بسبب الغزو، وعُرف باسم المجلس الوطني.

كان للغزو العراقي نتائج خطيرة على الكويت والعراق والعالم العربي والإسلامي. إنه نقطة تحولية في مسيرة التاريخ المعاصر. وقد كتب المفكرون الكثير من الدراسات التي حاولت إحصاء وتحليل تلك النتائج والتداعيات المؤثرة. وكلها انصبت على تأكيد كارثية الحدث وتسببه في نكوص العرب جميعا مراحلَ إلى الوراء، وتعقد مشكلة القضية الفلسطينية.

دفعت نتائج الغزو العراقي للكويت ووقوف غالبية الفلسطينيين والأردنيين

بجانب العراق إلى اعترافهم بإسرائيل وعقد اتفاقية سلام معها، حيث أبرمها الفلسطينيون في اتفاقية أوسلو ١٩٩٣م، والأردنيون في سنة ١٩٩٤م. ولا تزال الكويت – رغم ما حدث – على موقفها القومي الداعم والمؤيد للحق الفلسطيني بأراضيه، وهو موقف أثبتته مرارا وتكرارا منذ عشرينيات القرن العشرين وما زالت، بل وطوت صفحة الماضي واستأنفت كامل العلاقات مع فلسطين.

لقد فضحت هذه المأساةُ عقلَ ووعي ووجدان كثير من العرب الداعمين للظلم، وكشفت عوار ارتباطهم بالمبادئ والمنطق والأخلاق. ليس هذا فحسب، بل تبين أن لا وجود لمشروع نهضوي حقيقي لدى تلك الجماعات السياسية التي تُعَدُّ نخبة المجتمع العربي. هذه النخبة التي أخطأت طريقها واعتقدت أن الطريق إلى تحرير فلسطين يمر بالكويت ودول الخليج رغم ما تشكله هذه الدول لفلسطين من عوامل البقاء.

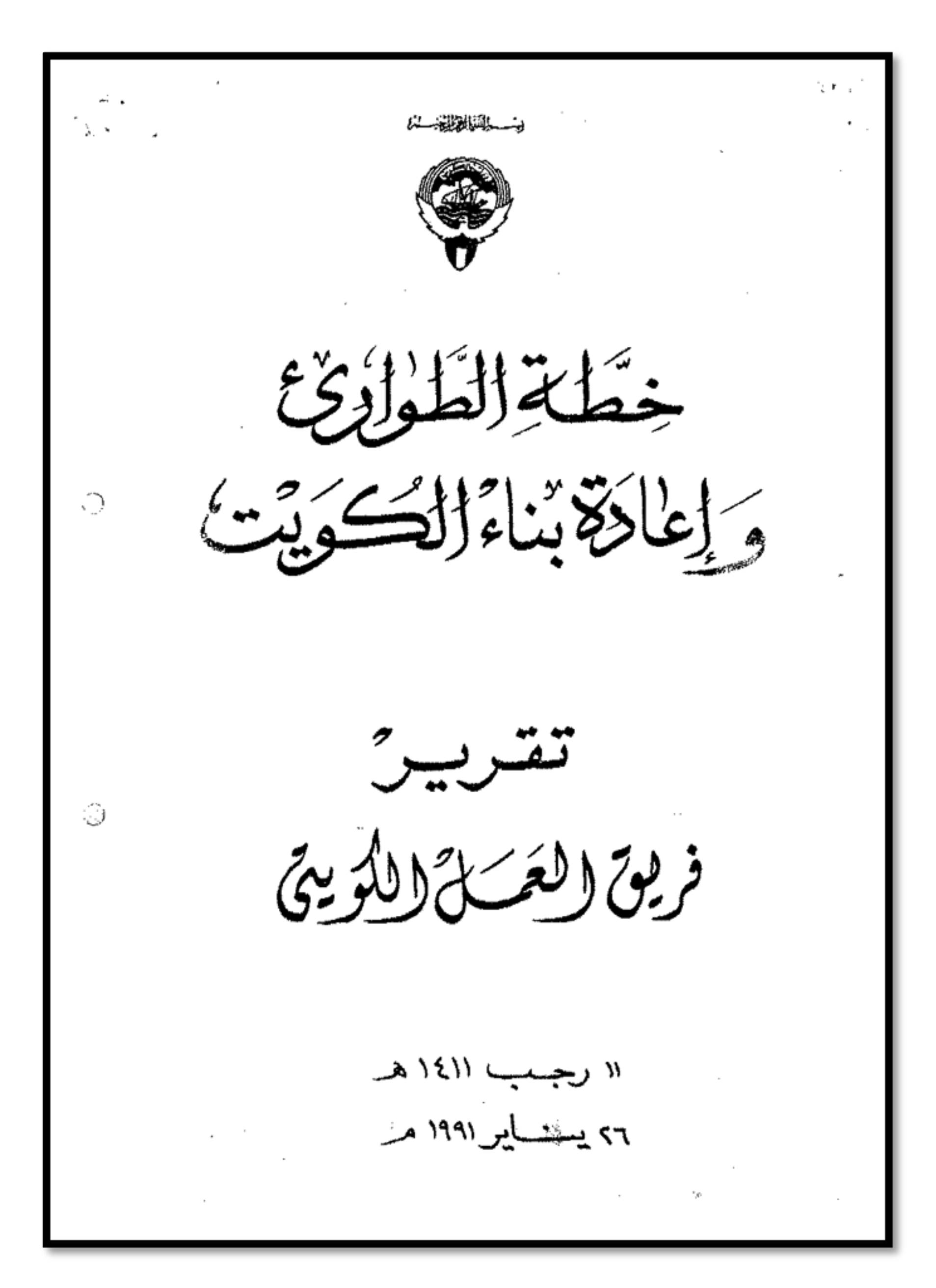
وتبقى أسئلة كبيرة ماثلةً بعد مرور ثلاثين سنة من كارثة الغزو وتداعياته؛ هل استفادت الكويت من درس سنة ١٩٩٠م؟ هل طورت أسلوبا أو مذهبا في العلاقات الدولية متأثرا بدروس الغزو لتسير عليه؟ هل استمرت في تبني الخطط الاستراتيجية التي شهدناها في فترة الغزو وإعادة الإعمار؟ هل اهتمت بتحقيق التوازن في التركيبة السكانية بكافة أبعادها؟ هل عالجت أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية؟ هل نأت بالجنسية الكويتية عن اللعبة السياسية؟ هل تعلمت من درس احتراق الآبار ضرورة التنويع في مصادر دخلها؟ هل اختلف أسلوب العمل النيابي والحكومي وطريقة تعاطي الطرفين؟ هل تطورت القوات المسلحة والأجهزة الأمنية؟ هل حققت الكويت الأمن الغذائي؟ هل وطنت الوظائف والمناصب الاستشارية؟ والأسئلة بلا شك أكثر من ذلك.

إن تحرير الكويت وإعادة بنائها بتكاتف الشعب الكويتي المخلص لهو دليل واضح ودافع قوي للدولة لقدرتها على إيجاد حلول ناجعة لمشاكلها الإدارية

وتخطي الصعوبات والتحديات التي تعتري الجسد الكويتي في أي وقت شاءت. وستجد الحكومة الكويتية شعبها الأصيل المخلص داعما لها كما حدث طوال تاريخ الكويت، وفترة الغزو ليست آخر الأمثلة.

يأمل هذا الكتاب أن يكون قد نجح في تدعيم السرد التاريخي الخاص بفترة الغزو العراقي بأكبر عدد من الأدلة المعاصرة من وثائق حكومية كويتية وعراقية، ومذكرات شخصية كويتية وعربية وأجنبية، ومواد أرشيفية صحفية وشهادات شفهية مسجلة مع مشاركين في تلك الأحداث، وتقديمه للقراء والباحثين الكرام. وذلك مع أمل آخر في أن يمكن هذا العمل من تطوير الدراسات التحليلية لتلك الفترة المفصلية من تاريخ الكويت.

ملحق


بسم الله الرحمن الرحيم

خطة الطوارئ
وإعادة بناء الكويت

تقرير
فريق العمل الكويتي

١١ رجب ١٤١١ هـ
٢٦ يناير ١٩٩١ م

التقرير النهائي للفريق الكويتي العامل في خطة الطوارئ وإعادة بناء الكويت، ٢٦ يناير ١٩٩١م.

بسم الله الرحمن الرحيم

" واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا "

التقرير النهائي للفريق الكويتي العامل في خطة الطوارئ وإعادة بناء الكويت، ٢٦ يناير ١٩٩١م.

تقرير نهائي

تقـــديم :

الغرض من هذا التقرير هو احاطة مجلس الوزراء بسير عمل الفريق الكويتي منذ بدء عمله بواشنطن بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٩ وحتى تاريخ ١٩٩١/١/٢٥ والخطوات التنفيذية التي قام بها والانجازات التي حققها , حيث استمر الفريق بقطاعاته المختلفة خلال هذه الفترة بعقد اجتماعات مكثفة ويومية مع الشركات والمقاولين والموردين في تحديد متطلبات كل قطاع وتوقيع عقود شراء الآلات والمعدات والأجهزة ... وغيرها لتغطية هذه الاحتياجات وتحقيق أهدافها خلال فترة الطوارئ والتقرير يشمل الاجزاء التالية :

أولا : الواقـع والفرضية :

نتيجة العدوان العراقي الغاشم على الكويت وما سببه من دمار وتخريب لمعظم ان لم يكن لجميع خدمات البنية الاساسية للدولة من ناحية , وما سيلحق هذه البنية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى من مزيد من الاضرار والدمار والتخريب والنهب والسلب من ممتلكات الحكومة والشعب الكويتي عند طرد الغزاة من الوطن ، فقد قام الفريق الكويتي بخطوات عملية لاعداد خطة الطوارئ واعادة بناء الكويت اخذا بعين الاعتبار فرضية اسوأ الاحتمالات التي ستلحق بدولة الكويت ومجتمعه من جراء الاعمال العدوانية التي قام ويقوم بها النظام العراقي في تدمير الكويت وسلب مقدراته .

ومنذ البدء باعداد خطته , اخذ فريق العمل الكويتي بعين الاعتبار مايلي :

١ - ان خطة الطوارئ مدتها قصيرة (٣ اشهر) وان حجم السكان المفترض خلال هذه الفترة سيكون في حدود ٨٠٠ الف نسمه .

- ٢ -

٢ - الاستفادة القصوى من العمالة الوطنية خارج الكويت من الفنيين والمهنيين وذوي الاختصاص باعتبار أن خطة الطوارئ بأمس الحاجة الى هذه العمالة الوطنية . وانطلاقا من هذا المبدأ فقد بوشر باجراء حصر شامل لجميع القوى الكويتية العاملة بمختلف تخصصاتهم للاستفادة منهم في استكمال اعداد خطط الطوارئ وتنفيذها على النحو المطلوب .

٣ - سيقوم فريق العمل الكويتي حسب القطاعات المختلفة , عند دخول الوطن ان شاء الله , في الاستفادة القصوى من العمالة الوطنية المتواجدة الآن على أرض الوطن لمساندة فريق العمل الكويتي , ليس فقط في تقديم الخدمات على نطاق اوسع بل ايضا في تحديد وتقدير الدمار والتخريب وكيفية اصلاحه .

٤ - دخول المواطنين الى البلاد سيتم في فترة لاحقة من التحرير حتى يتم تحقيق المتطلبات الأمنية وتوفير اكبر قدر ممكن من الخدمات الضرورية , كما ان الجانب الامني واجراءاته الدقيقة يتطلب تدفق المواطنين الى البلاد بصورة مبرمجة محددة الخطوات . وهذا ماتقوم به اجهزة الامن من تجهيز الهويات وشراء معدات التفتيش وتحديد درجة الرقابة على عملية الدخول واسلوب تنظيمها .

٥ - قيام فريق العمل الكويتي بتوسيع نطاق مشترواته واحتياجاته من السلع والخدمات بما في ذلك النقل والتخزين , وذلك لتحقيق الاستفادة القصوى من جميع الامكانات المتاحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي .

ثانيا : اهداف خطة الطوارئ

تهدف خطة الطوارئ الى توفير الخدمات الاساسية اللازمة لمعيشة الشعب الكويتي بعد التحرير , وهذه الخدمات تشمل اساسا توفير الخدمات الامنية والصحية وتوفير الغذاء والكهرباء والماء والاتصالات بجانب خدمات اخرى ذات اهمية وذات علاقة

- ٢ -

باهداف الخطة كالطرق والمجاري والنظافة ... الخ . هذا وسيجري بعد العودة اعداد الخطط المستقبلية لاعادة البناء في ضوء التطورات والمشاهدات والظروف التي تبرز في الواقع التطبيقي بعد العودة للبلاد ، والتي ستأخذ بعين الاعتبار جوانب اخرى على قدر كبير من الاهمية تتعلق بمستقبل البلاد وتركيبته السكانية وتركيبة القوى العاملة بما في ذلك نسبة الاعالة لدى العمالة الوافدة ، بالاضافة الى المجالات الامنية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية ، وكذلك مجال نظام التعليم والتدريب وتحديد السياسات العامة والقطاعية والمرتبطة بها وصولا الى تحقيق الاهداف الوطنية المنشودة .

ثالثا: المهام والاختصاص

أ - فريق العمل الكويتي

ويشمل عدد احد عشر قطاعا يقوم بالاعمال التالية :

١ - جمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة لكل قطاع .

٢ - اعداد خطة شاملة قطاعية ضمن الاطار العام لخطة الطوارئ واعادة بناء الكويت ، تحدد فيها الاهداف والبرنامج الزمني للعمل .

٣ - وضع تصور لمتطلبات كل قطاع على حده (من اجهزة ومعدات وعمالة) لفترة الطوارئ ولفترة اعادة البناء وتحديدها كما وكيفا .

٤ - الاتصال بالمكاتب الاستشارية والمقاولين ومصنعي المواد للمساهمة في استكمال البيانات والمعلومات المطلوبة للقطاع ، وكذلك التعرف على اسعار وتكاليف الاجهزة والمعدات ومتطلبات نقلها بما في ذلك المواد الطبية واقرار مواصفاتها .

- ٤ -

د- ابرام العقود مع المكاتب الاستشارية والمقاولين ومصنعي وموردي المواد.

٦- تحديد اولويات مشتريات كل قطاع ووضع تصور لايصالها قرب الكويت (في نقاط تجميع محددة) ومن ثم الى المواقع داخل الكويت.

٧- امكانية الاستفادة من جهات اخرى للمساعدة في عملية الشراء.

٨- التنسيق المستمر مع القطاعات الاخرى خاصة فيما يتعلق بتوصيل المواد المطلوبة وبرنامجها الزمني.

٩- رفع تقارير دورية عن انجازات فريق العمل الكويتي الى السيد وزير الدولة للشئون البلدية للدراسة وابداء الراي ومن ثم رفعها الى سعادة رئيس لجنة التخطيط واعادة بناء الكويت .

١٠- وضع نظام واسلوب لضمان التنسيق بين مختلف القطاعات لتطبيق خطة تنفيذية في الكويت ابتداء من مرحلة ما بعد التحرير انشاء الله.

١١- حصر الكفاءات الكويتية الادارية والفنية والمهنية والمساندة وضمان الاستفادة القصوى منها في إعداد وتنفيذ خطط الطوارئ وإعادة البناء .

ب- الجهات الاستشارية

شارك مع فريق العمل الكويتي كجهة استشارية في بداية الفترة مختصين من البنك الدولي وذلك لتحديد خطة العمل واسلوب تنفيذه.. كما شارك فريق العمل الامريكي (Pentagon) بصورة مستمرة مع الفريق الكويتي منذ بداية العمل بواشنطن حتى الان وذلك بمشاركته في تقديم الخبرات المشتركة لديه ومعارضته للقطاعات المختلفة. وبهذه المناسبة يتقدم فريق العمل الكويتي بخالص الشكر والامتنان لتعاون هذه الجهات على كل ما قدمته من الخدمات الاستشارية لفريق العمل الكويتي.

- ٥ -

ج- فريق سلاح الجيش الهندسي الاميركي:

يقدم فريق سلاح الجيش الهندسي خدماته لفريق العمل الكويتي كلما طلب منه ذلك في المجالات الاتية:

١- مسح وتقييم الاضرار الناتجة عن الدمار واصلاحها.
٢- تحضير عقود لتخطيط اعادة البناء
٣- شراء المعدات والالات والاجهزة.
٤- المساهمة في وضع الخطط الفنية لاعادة البناء مع فريق العمل الكويتي لتشمل تحديد اولويات الخطة ومتطلباتها وكذلك ميزانيتها واسلوب تنفيذها بالاضافة الى تحديد المجالات المطلوبة من سلاح الجيش الهندسي.
٥- تصميم وتنفيذ الخدمات الانشائية التابعة .

د- شركة استشارية لادارة النقل والشحن

نظرا لكمية وحجم المشتريات الكبيرة وتكلفتها (الالات، معدات، اجهزة...الخ) وتعدد مصادر تصنيعها سواء من مختلف الولايات بالولايات المتحدة الامريكية أو من دول اوربية، فقد اولى فريق العمل الكويتي اهمية قصوى بالتعاقد مع شركة استشارية لادارة النقل والشحن والتنسيق مع فريق العمل الكويتي لوضع نظام دقيق لمتابعة هذه المشتريات من مصادر تصنيعها ثم نقلها وشحنها الى اماكن تخزينها بميناء جبل علي بالامارات العربية المتحدة ومن ثم نقلها الى دولة الكويت وتوزيعها على القطاعات المختلفة. ومهام هذه الشركة يشمل ما يلي:

اولا:

- تجميع الشحنات من المصانع وترتيبها في موانىء الشحن.
- الاشراف على التخزين.
- اعداد المستندات المطلوبة قبل الشحن.
- ترتيب الشحن الى ميناء جبل علي.

- ٦ -

- عمل برنامج كمبيوتر لجميع الشحنات ومتابعتها.

ثانيا:

- استلام الشحنات في دبي (ميناء جبل علي).
- التأكد من سلامة تنزيل الشحنات وتخزينها.
- اعداد المستندات اللازمة لاعادة شحنها الى الكويت عند الطلب.

ثالثا:

- التعاون مع شركة النقل العام الكويتية لنقل البضائع برا الى الكويت.
- التعاون مع المؤسسة العامة الكويتية للموانئ بمتابعة الشحن البحرى الى الكويت اذا لزم الامر.

رابعا: نظام المتابعة

تتطلب خطة الطوارئ نظام متابعة متكامل يشمل ما يلي:

أ- متابعة المشتريات.
ب- المتابعة المالية.
ج- متابعة القوى العاملة المطلوبة.

وللقيام بهذه العملية فقد تم انشاء مركز للتنسيق والمتابعة برئاسة الدكتور عبد الهادى محمد العوضي وكيل وزارة التخطيط. وسيقوم المركز بالاتي:

أ- الاشراف والتنسيق مع الشركة الاستشارية لادارة النقل والشحن في كل ما يتعلق بمتابعة مشتريات القطاعات المختلفة من الآلات والمعدات والاجهزة ....الخ حسب نظام مبرمج لعملية المتابعة.

ب- التنسيق مع مكتب فريق العمل الكويتي للشحن والنقل بميناء جبل علي بالامارات العربية المتحدة الذي سيتولاه الكابتن عبد الرحمن النيباري، مدير عام المؤسسة العامة للموانئ، عبد الوهاب الهارون، مدير عام شركة النقل

- ٧ -

العام، لمتابعة ولاستقبال متطلبات فرق العمل القطاعية حسب العقود المبرمة مع الشركات، والمهام التفصيلية لهذا المكتب هي:-

١- متابعة جميع الشحنات الخاصة بدولة الكويت من ميناء التحميل الى ميناء التنزيل.

٢- استلام المستندات الخاصة بجميع الشحنات الخاصة بدولة الكويت مرتبة حسب الاولويات.

٣- متابعة وصول السفن التي تحمل الشحنات الخاصة بدولة الكويت والحث على اعطائها اولوية التنزيل.

٤- متابعة تنزيل البضائع في جبل علي.

٥- التأكد من تصنيف الشحنات.

٦- التأكد من تخزين الشحنات حسب التصنيفات المطلوبة.

٧- التأكد من اعادة شحن الشحنات الى الكويت عند اللزوم.

وبعد ذلك يتولى السيد عبد الوهاب الهارون مسؤولية النقل البري من جبل علي الى دولة الكويت لتوزيعها على القطاعات المختلفة وذلك بالتعاون والاستفادة من خدمات الشركة المتعاقد معها لادارة النقل والشحن.

واذا تطلب الامر استخدام النقل البحري من جبل علي الى موانيء الكويت فان ذلك ستكون مسئولية الكابتن عبد الرحمن النيباري.

ج- التنسيق مع خبير الشؤون المالية والبنكية الممثل لحكومة دولة الكويت في كل ما يتعلق بالامور المالية والخاصة بالعقود المبرمة مع الشركات.

- ٨ -

د- متابعة تطلبات القطاعات المختلفة من العمالة الوطنية المتواجدة بالولايات المتحدة الامريكية.

وسيقوم رئيس المركز برفع التقارير الدورية عن سير عمل المركز الى السيد رئيس فريق العمل الكويتي الدكتور ابراهيم ماجد الشاهين.

مركز الدمام:

تتطلب خطة الطوارئ، ان يكون هناك مركز تجميع لفريق العمل الكويتي المغادر من واشنطن وذلك للقيام بالمهام التالية:

١- اعداد خطة عمل مبرمجة واضحة لدور كل فريق عند دخول الكويت انشاءالله والتنسيق فيما بين فرق العمل لتقديم الخدمات باسرع وقت.

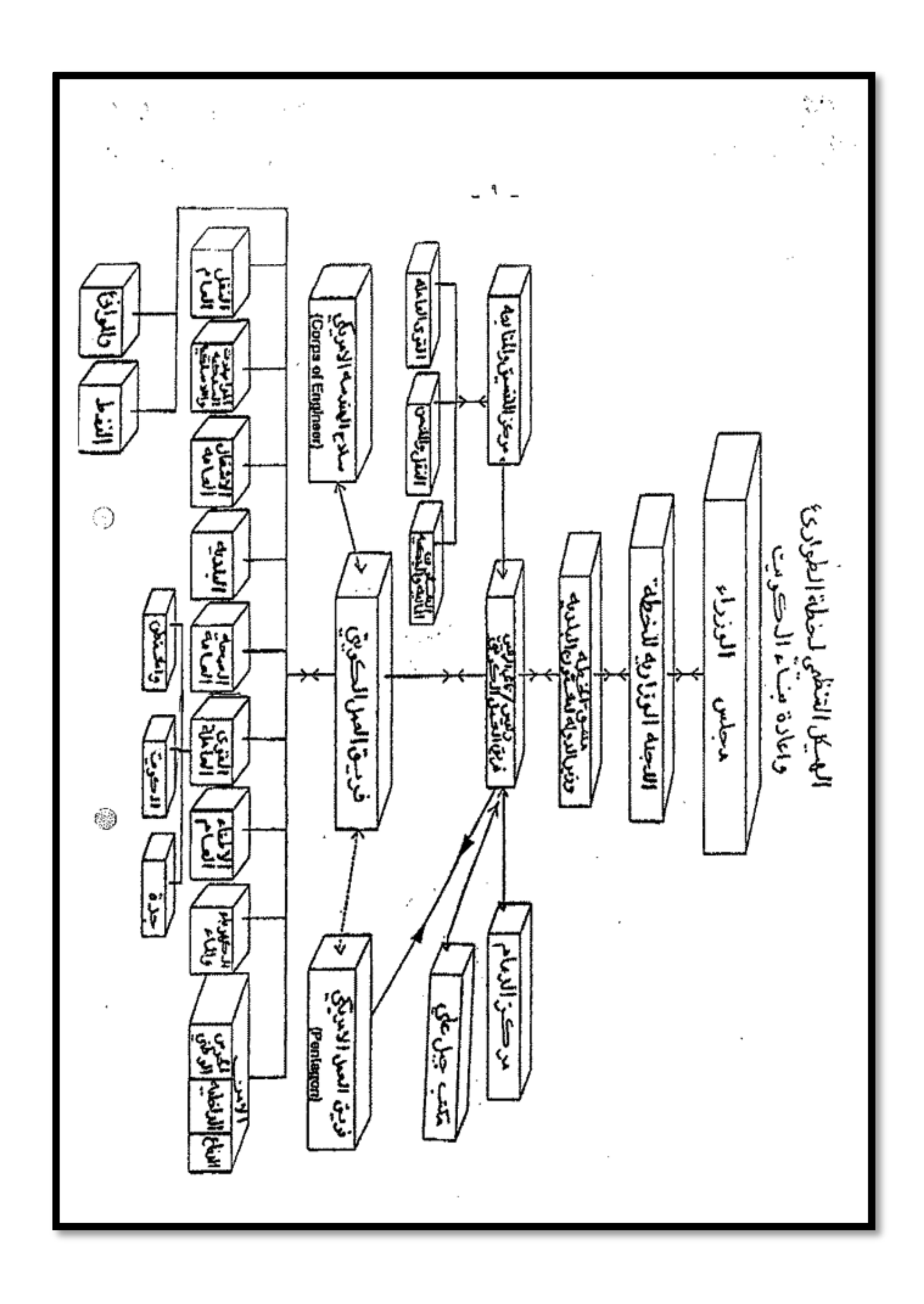
٢- تجميع العمالة الوطنية الفنية والمهنية والمساندة من مختلف الدول التي يتواجد بها كويتيين مع تحديد العمالة الوافدة المطلوبة.

٣- اصدار عن طريق وزارة الداخلية هويات الدخول لفرق العمل الكويتية والوافدة والتي تم اختيارها.

خامسا: الهيكل التنظيمي (المؤسسي)

يعمل ضمن هذا الهيكل الفرق التالية:

١- فريق العمل الكويتي (الفريق الاساسي).
٢- فريق العمل الأمريكي (Pentagon) كفريق استشاري.
٣- فريق سلاح الجيش الهندسي كفريق استشاري.
٤- مكتب استشاري لادارة النقل والشحن.
٥- مركز فريق العمل الكويتي للتنسيق والمتابعة.
٦- مركز جبل علي للتخزين.
٧- مركز الدمام.


الهيكل التنظيمي لخطة الطوارئ
واعادة بناء الكويت
مجلس الوزراء
اللجنة الوزارية للخطة
منسق الخطة
وزير الدولة لشئون البلدية
رئيس / نائب الرئيس
فريق العمل الكويتي
مركز التنسيق والمتابعة
مركز الدمام
مكتب جبل علي
القوى العاملة
النقل والشحن
المالية والبنكية
فريق العمل الكويتي
سلاح الهندسة الامريكي
(Corps of Engineer)
فريق العمل الامريكي
(Pentagon)
النقل العام
المواصلات السلكية واللاسلكية
الاشغال العامة
البلدية
الصحة العامة
القوى العاملة
الاطفاء العام
الكهرباء والماء
الامن
الحرس الوطني
الداخلية
الدفاع
واشنطن
الكويت
جدة
النفط
والموانئ

- ١٠ -

سادسا: الانجازات

تشمل انجازات فريق العمل الكويتي على مايلي:

أ- المستوى الكلي

١- جمع وتحليل البيانات والمعلومات اللازمة للقطاع.

٢- وضع تصور لمتطلبات كل قطاع من اجهزة ومعدات وعمالة لفترة الطوارئ وتحديدها كما وكيفا ضمن برنامج زمني محدد.

٣- الاتصال بالمكاتب الاستشارية والمقاولين ومصنعي المواد داخل وخارج الولايات المتحدة للمساهمة في استكمال البيانات والمعلومات المطلوبة للقطاع والتعرف على اسعار تكاليف الاجهزة والمعدات ومتطلبات نقلها بما في ذلك المواد الطبية واقرار مواصفاتها.

٤- تجهيز بعض العقود مع المكاتب الاستشارية والمقاولين ومصنعي وموردي المواد وجاري استكمال الباقية منها وذلك لابرامها بالتنسيق مع الخبير القانوني ورئيس فريق العمل الكويتي.

٥- تحديد أولويات مشتريات كل قطاع ووضع تصور لايصالها قرب الحدود الكويتية (في نقاط تجمع محددة) ومن ثم الى المواقع داخل الكويت.

٦- وضع خطة تنفيذية لكل قطاع تبدأ من اول يوم لاعلان الدخول بعد التحرير والتنسيق بين مختلف القطاعات في تنفيذها.

٧- الاجتماعات مع خبراء البنك الدولي والبنتاغون وسلاح الجيش الهندسي الأميركي والاستفادة من خبراتهم في المجالات التي تتطلبها خطة الطوارئ.

- ١١ -

٨- التنسيق مع القطاعات الاخرى لتحديد المتطلبات الكمية والنوعية لكل قطاع في اطار برنامج زمني محدد يحقق تنفيذ اهداف القطاع. (على سبيل المثال التنسيق بين القطاعات المختلفة وقطاع النقل وكذلك التنسيق بين قطاع النفط وقطاع الكهرباء أو قطاع الاشغال واحتياجات القطاعات من الطرق وتحديد مواقع القطاع حسب خرائط وتعليمات واضحة محددة)، وكذلك التنسيق بين القطاعات الامنية والقطاعات الاخرى ذات العلاقة.

٩- دراسة العروض المقدمة لاختيار مكتب استشاري تحت مظلة فريق العمل الكويتي لمساعدته في ادارة برامج خطة الطوارئ، Program Management.

١٠- دراسة العروض المقدمة لاختيار مكتب استشاري في مجال النقل والشحن.

١١- حصر الكفاءات الكويتية الفنية والمهنية والادارية والمساندة لضمان الاستفادة القصوى من العمالة الوطنية في مرحلة تنفيذ خطة الطوارئ واعادة بناء الكويت.

١٢- القيام باعداد الاسلوب الذي يتم بموجبه التنسيق بين فريق العمل الكويتي والبنتاغون.

ب- على المستوى القطاعي:

يخص هذا الجزء الانجازات التي قام بها فريق العمل الكويتي لوضع احتياجات خطة الطوارئ - وفترة تنفيذها ثلاثة اشهر بعد تحرير الكويت انشاءالله. وقد اعد فريق كل قطاع انجازاته خلال الفترة القصيرة الماضية كل حسب ماأتيح له من بيانات ومعلومات وامكانات وما لديهم من خبرات، وهذه الانجازات القطاعات هي كمايلي:

- ١٢ -

١- العقــــود:

حتى تاريخ هذا التقرير، بلغ اجمالي عدد العقود الموقعة والتي تحت الدراسة (١٧١) عقدا بلغت قيمتها الاجمالية ٥٢٢،٧٢٣،٠٠٠ دولار (حوالي خمسمائة واربع وعشرون مليون دولار) مصنفة كما يلي:

العقــــود	العدد	القيمــــــة	نسبتها من الاجمالي
مع شركات اميركية	١٢٤	٣٧٠،٠٤٦،٠٠٠	٧١ ٪
مع شركات غير اميركية	٤٠	١٤٠،٢٧١،٠٠٠	٢٧ ٪
عقود تم توقيعها قبل الغزو العراقي الغاشم	٧	١٣،٤٠٦،٠٠٠	٢ ٪
الاجمــــالي	١٧١	٥٢٢،٧٢٢،٠٠٠	١٠٠٪

أ- العقود الموقعة:

تم توقيع ٧١ عقد بلغت تكلفتها الاجمالية ٢٢٢،٧٨٩،٠٠٠ دولار موزعة على القطاعات التالية:

القطاع	العدد	التصنيــــف	القيمة
الدفــاع:			
	١	شركة اميركية	٢٠٠٦٩،٠٠٠
الكهرباء والماء:			
	٤	شركة اميركية	٢٥،٢٢٢،٠٠٠
	٢	شركة غير اميركية	٩٨،٧٧٢،٠٠٠

- ١٣ -

الداخلية:			
	٢٢	شركة اميركية	٤٢،٢٧١،٠٠٠
	٤	شركة غير اميركية	٤،٩٤٢،٠٠٠
الفريق الكويتي:			
	١	شركة اميركية	٢٠،٠٠٠،٠٠٠
الموانئ:			
	٢	شركة اميركية	١٠،١٧٤،٠٠٠
	٢	شركة غير اميركية	٢،٥١٨،٠٠٠
الصحة:			
	٢٠	شركة اميركية	٢٢،٠٢٧،٠٠٠
	٣	شركة غير اميركية	٢،٨٨٦،٠٠٠
الاشغال العامة:			
	٢	شركة اميركية	١٠،٤٠٨،٠٠٠
المواصلات:			
	٣	شركة اميركية	٢،٨٩٤،٠٠٠
	١	شركة غير اميركية	٣٠٤،٠٠٠
النقل العام:			
	١	شركة اميركية	٧٠،١٨٨،٠٠٠
اجمالي القطاعات	٧١		٢٢٢،٧٨٦،٠٠٠

ب- العقود التي تحت الدراسة: (من قبل المحاسب)

بلغ اجمالي العقود التي تحت الدراسة ١٠٠ عقدا وتكلفتها الاجمالية ٣٠٠،٩٢٧،٠٠٠ دولار.

- ١٤ -

القطـــــاع	العدد	التصنيـــف	القيمة
الدفاع:			
	١٩	شركة اميركية	٤٧،٧٠٢،٠٠٠
	٦	شركة غير اميركية	١٠،٧٤٧،٠٠٠
الكهرباء والماء:			
	٨	شركة اميركية	١٩،٦٦٤،٠٠٠
	١	شركة غير اميركية	٢٨٢،٠٠٠
الاطفاء العام:			
	٣	شركة اميركية	١٥،٣٣٨،٠٠٠
	٣	شركة غير اميركية	١١،١٠٠،٠٠٠
	٢	عقود قبل الغزو	١١،٧٠٠،٠٠٠
الداخلية:			
	٩	شركة اميركية	٢١،٢١٥،٠٠٠
	٦	شركة غير اميركية	٢،٦٠٩،٠٠٠
	٢	عقود قبل الغزو	بياناتها غير متوفرة
الفريق الكويتي:			
	٢	شركة اميركية	١٥،٠٠٠،٠٠٠
	١	شركة غير اميركية	٧،٠٠٠،٠٠٠
الحرس الوطني:			
	١٥	شركة اميركية	٢١،٧١٢،٠٠٠
	٣	شركة غير اميركية	٧،٨٩٢،٠٠٠
	٣	عقود قبل الغزو	١،٧٠٦،٠٠٠
الموانئ:			
	٣	شركة غير اميركية	١،٠٠٩،٠٠٠
الصحة:			
	١	شركة اميركية	١،١٦٥،٠٠٠
الاشغال العامة:			
	٤	شركة اميركية	٣٢،٣٢٠،٠٠٠

- ١٥ -

المواصلات:			
	٤	شركة اميركية	٣٦٠٠٧٩٠٠٠٠
	١	شركة غير اميركية	٢٠٩٠٠٠٠
النقل العام:			
	٣	شركة اميركية	١٦٠٣٨٧٠٠٠٠
	١	شركة غير اميركية	٢٠٠٠٠٠٠٠٠
اجمالي القطاعات	١٠٠		٣٠٠٠٩٣٧٠٠٠٠

- ١٦ -

أسماء المشاركين حسب القطاعات

١ . الاسكان والبلدية

الدكتور ابراهيم الشاهين رئيس الفريق

٢ . وزارة التخطيط

الدكتور عبدالهادي محمد العوضي

٣ . الدفاع

العقيد ركن فالح عبدالله الشطي
المقدم ركن سنجد بدر القشاعي
المقدم ركن أحمد مطيران العازمي
المقدم ركن محمد أحمد الساجد

٤ . الداخلية

العقيد عبدالله السعود
العقيد غازي العمر
العقيد عبدالله الرويبح
المقدم مساعد الفويهم
المقدم محمد عبدالعزيز الشاهين
المقدم علي زيد الدحملي

- ١٧ -

٥ - الحرس الوطني

العقيد ركن فهد عثمان السعيد
المقدم ركن خالد زعل الظفيري
النقيب شايف عبدالرحمن الحربي
الملازم.أول خليفة ابراهيم العتيبي

٦ - الكهرباء والماء

عبدالله العنيس
حمود العنزي
خالد حسين العيسى
نجيب السعد

٧ - الاطفاء العام

علي النقبندي

٨ - الصحة العامة

الدكتور عبدالرزاق البحر
الدكتور محمد المياد
الدكتور عيسى جاسم الخليفة

- ١٨ -

٩. الأشغال العامة

علي شباب العبدالله
بدر النفيندي
فاطمة ثامر الصباح
محمد جابر الخالدي

١٠. المواصلات السلكية واللاسلكية

عبدالباقي البسام
عبدالمحسن السريع
عبدالوهاب الحزامي

١١. النقل العام

عبدالوهاب الهارون
رشيد الشريمان

١٢. النفط

عبد الكريم الرباح
حسين ابراهيم الجاسم
مصطفى العدساني

١٣. ال[illegible]

عبدالرحمن الشيباري

- ١٩ -

١٤. ديوان الموظفين

د. ناصـــر الصانــــع

١٥. الطيران المدني

يعقوب يوسف الصقر
منير محمد صقر

ملحق الصور



بئر نفطي مشتعل.



بئر نفطي مشتعل.



بحيرة نفطية ملوثة للتربة والهواء.



نيران هائلة ظلت مشتعلة لشهور.



فرقيق الإطفاء الكويتي يكافح الحريق.



نباتات الصحراء مغطاة بالنفط.



تلوث هوائي ينبعث من مئات الآبار المشتعلة.



خنادق النفط التي صنعها العراقيون.



إزالة الألغام من صحراء الكويت.

فهرس الجزء السادس